المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإمكانية الإفادة منها في مصر

إعداد

د. محمد جاد حسين أحمد[1]

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس النظرية للمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، ورصد ملامح خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي (مع عرض خبرة جامعتي: هارفارد في الولايات المتحدة، وجامعة أكسفورد في المملكة المتحدة)، ومحاولة الاستفادة من خبرة دولتي المقارنة في وضع بعض التوصيات والمقترحات الإجرائية لتفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت لمجموعة من النتائج، منها:

- تتشابه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في الاهتمام بالمشاركة الشعبية وتفعيلها؛ على اعتبار أنها أحد الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم العالي.
- تتشابه دولتا المقارنة بشكل عام في أهداف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي.
- تتشابه دولتا المقارنة في وجود بعض التشريعات؛ لتحفيز المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي.

1() أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد بكلية التربية بالغردقة – جامعة جنوب الوادي

- تتشابه دولتا المقارنة في صور المشاركة الشعبية في التمويل والتي تتمثل في: المنح، والتبرعات، والوقف، ودعم الخريجين، وتتشابه في أن حجم المشاركة الشعبية في تزايد مستمر، وإن كانت تختلف في حجم أموال المشاركة الشعبية، فهي في الولايات المتحدة أكبر بكثير من حجم الأموال في المملكة المتحدة.
- تتشابه دولتا المقارنة في إنشاء إدارة متخصصة لإدارة أموال المشاركة الشعبية.
- تختلف دولتا المقارنة في نشأة وتطور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، فتمتلك الولايات المتحدة تاريخًا طويلًا من المشاركة تمتد لقرن من الزمان، في حين يرجع الأخذ بهذا المفهوم في المملكة المتحدة إلى نحو ربع قرن.
- تتشابه دولتا المقارنة في وضع آليات لزيادة المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي.
- تعد خبرة كل من جامعتي هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية وأكسفورد في المملكة المتحدة من الخبرات المتميزة والرائدة وذات التاريخ في تفعيل المشاركة الشعبية، وتسعى كل منهما إلى زيادة نسبة المشاركة، وتحقيق مستويات مرتفعة من الموارد المادية وغير المادية باستخدام أساليب مختلفة ومتطورة.

وقد أسفرت الدراسة عن وضع بعض التوصيات والمقترحات الإجرائية؛ لتفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر على ضوء الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

Public Participation in Financing Higher Education in United States of America and United Kingdum and the Possibility of Benefiting from them in Egypt

Dr. Mohamed Gad Hussein Ahmed

Assistant Professor of comparative education and educational administration

Hurghada Faculty of Education – South Valley University

Abstract

The Study aimed to Identify the Theoretical basics of public participation in the financing Higher Education, and monitoring of the aspects of experience both in the United States and United Kingdom in activating public participation in the financing of Higher education; (With Display Harvard university experience in the United States and the University of Oxford, in United Kingdom)Attempting to benefit from the experience of the two countries on setting some recommendations and practical procedures to activate public participation in financing higher education in Egypt. The Study utilized the comparative method, and came up with some results, including:

-Similar to both the United States and United Kingdom are similar in public participation Interest and activation, as a contemporary global trend in financing higher education.

-The two countries generally are similar in the aims of public participation in financing Higher education.

-The two countries are Similar in legislations to support public participation.

--The two countries are similar in the aspects of participation in financing in the forms of philanthropy and grants and endowment, and alumni support; They are both similar in the

growing size of participation even they are different in philanthropy and grants and endowment, and alumni support; as it is Greater in USA.
--The two countries are similar in establishing a special administrtion for managing public participation money
- The two compared countries are different in the origin and development of public participation in financing higher education; USA has alonger history of participation that extends to a century while in UK it dates back to 1/4 century.
--The two countries are similar in setting procedures for public participation in financing higher education.

Both Experience of Harvard in The USA and The Experience of Oxford in the United Kingdom are Considered some of The Leading and Special Eperience in activating Popular Participation. In Addition , Both of them also Seek to Increase The Participation rate and Achieve high levels of material and non- material resources using different and developmental methods.

The study concluded with some recommendations and procedural suggestions to activate public participation in financing higher education in Egypt in light of USA and UK experiences.

المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإمكانية الإفادة منها في مصر

د. محمد جاد حسين أحمد

مقدمة

يعد التعليم العالي أهم وسائل تحقيق التنمية في أي مجتمع، والأداة الرئيسية لإحداث التطور: ومواجهة المتغيرات العصرية؛ لأنه المسئول عن إعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع، وهو أحد الدعائم الرئيسية التي تعتمد عليها المجتمعات في تحقيق الرخاء والتقدم، كما أنه منطلق لسعيها نحو مواجهة تحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل.

كما يعد الاهتمام بالتعليم العالي ذا أولوية للمجتمعات التي تصبو إلى تحقيق مستوى عالٍ من التنافسية والتميز، وخاصة في ظل ما أكدته المتغيرات المعاصرة من عولمة وثورة علمية وتكنولوجية، من أن العنصر البشري هو رأس المال الحقيقي للدول، كما أنه السبيل الوحيد لتحقيق أهداف التنمية والتطوير الذي تتطلع إليهما المجتمعات. ويواجه التعليم العالي في معظم الدول تحديات كبيرة، ومن أبرزها توفير مصادر تمويل مناسبة لتحقيق جودة التعليم كمًّا وكيفًا؛ فتوفير التمويل أمرٌ ضروريٌّ من أجل تلبية احتياجات الجامعات المادية، حتى تتمكن من القيام بوظائفها، وتحقيق أهدافها وأهداف المجتمع.

وتعد قضية تمويل التعليم العالي من أكبر التحديات التي تواجه المسئولين في جميع دول العالم، وتتساوى في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، وخاصة مع الزيادة الملحوظة في أعداد الطلاب، وزيادة تكلفة الطالب، في الوقت الذي يقل فيه معدل الإنفاق على الطلاب؛ فتؤثر كفاية التمويل المتدنية في مدخلات التعليم وعملياته ومخرجاته تأثيرًا كبيرًا (*Lung &*

Moldovan & Alexandra, 2012, P.940)، وهي قضية متجددة باستمرار بسبب التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكلفة نظام التعليم العالي؛ مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية للتعليم العالي من الموازنة العامة للدول، في الوقت الذي تزداد فيه الرغبة نحو تحسين نوعية التعليم العالي وإصلاحه لمواكبة التغيرات المستقبلية (*Katsarova, 2015,P.22*).

ومع قلة الموارد الحكومية بدأت الجامعات في دول العالم المختلفة تتجه إلى التوسع في آفاق المشاركة من الأفراد والمؤسسات الإنتاجية والقطاع الخاص؛ للحصول على التمويل اللازم لأنشطتها المختلفة، حيث يعد تحقيق المشاركة الشعبية من أهم عناصر التنمية وخاصة في الدول النامية؛ لأنها تسهم في تخفيف العبء عن كاهل الدولة، وتحمل جزءًا من المسئولية لدفع عجلة التنمية. فالتنمية الشاملة مسئولية مشتركة بين الحكومات وأفراد المجتمع ومؤسساته، ولقد أكد على ذلك شاربل (*Charbel,2011,P.70*) بقوله: إن تمويل التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط سيواجه صعوبات متزايدة في ظل السياسات الحالية، وتزايد ندرة الموارد الحكومية، مع توزيع هذه الموارد. ولذلك فإن التدابير التقليدية لتوفير المصادر المالية للتعليم العالي سوف تكون غير فاعلة، وتبقى غير كافية لسد العجز في الموارد المالية، لذا يصبح البحث عن مصادر غير تقليدية أمرًا ضروريًّا، وحاجةً ملحةً يتحتم على التعليم العالي اعتمادها.

وتشير البيئة الاقتصادية ـ الاجتماعية العالمية إلى أن العالم يعيش أزمة اقتصادية شديدة، سوف تخلف مضاعفات يعاني منها المجتمع عامة، كما ستؤثر في التعليم العالي بطرق لم يتعرف عليها حتى الآن، وسوف تعاني بعض الدول والجامعات من مشاكل مالية ذات عواقب خطيرة على المدى القريب، وربما على المدى المتوسط، وذلك بالرغم من تباين الآثار التي ستشهدها الدول

في جميع أنحاء العالم، وتشير التقديرات الحالية إلى أن الدول الأقل تقدمًا هي الأكثر تأثرًا (فيليب ألتباخ، 2010، ص 45):

ولقد أكدت العديد من الدراسات أهمية تعدد مصادر تمويل التعليم العالي؛ لتمكين المؤسسات من تلبية احتياجات المجتمعات، وتحقيق الريادة، وتخريج أفراد أَكْفاء، كما أنه مع الاعتماد على التمويل الحكومي لا يمكن ضمان جودة وفعالية نظام التعليم العالي على المدى الطويل، وأن التمويل الشعبي شرط أساس لبقاء المؤسسة على قيد الحياة (*Birute & Aurelija, 2010,P.7*) واتفق العربي (*El-Araby,2011,P.8*) وفانيران ودجاكنتاتو (*Faniran & Jakintato, 2012, P,11*) وفازيل وتاليا (*Vasile & Talea, 2014, P.2232*) على ضرورة التحول التدريجي نحو تقسيم تكاليف التعليم العالي بين الدولة وأفراد المجتمع، وتوفير بدائل مختلفة لتمويل التعليم العالي تسهم مع الحكومة في تحمل تكلفة التعليم، ولذا أشارت العديد من الدراسات للاتجاه نحو المشاركة الشعبية، وضرورة تفعيلها؛ لتوفير بدائل لتمويل التعليم العالي.

فقد اتفق ماثيو (*Matthew,2015,P.3*) ويفون (*Yvonne, 2012, P.2*) وكريستوفر (*Christopher,2014,P.28*) وتوماس وتيري وجيمس (*Thomas & Terry & James, 2012, P.103*) على أن المشاركة الشعبية عملية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وأنها تساعد على تعزيز بناء القدرات المجتمعية، وتعظيم استخدام الموارد، وأنها تعزز العدالة الاجتماعية، وتعمل على تحقيق نهج تكاملي للا مركزية الحكومة، كما أنها آلية مهمة من آليات التمويل، وقوة لدعم السياسات وتشكيل التفاعل الإيجابي، وتحقيق التنمية المستدامة، ويجب أن تكون المشاركة الشعبية جزءًا لا يتجزأ من عملية صنع القرار. أما مارك وفيليب (*Mark & Philip, 2010, P.321*) فأكدا أن المشاركة الشعبية تسهم في تخفيف المخاطر التي قد تتعرض لها المنظمات،

كما أنها تؤكد أن المنظمة تسير وفقًا لخطط التنمية المحلية، وتعكس اهتمام أفراد المجتمع.

كما أن المشاركة الشعبية في التمويل من شأنها أن تحقق العديد من الفوائد، منها: تحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع والمؤسسات التعليمية، وتمكن أصحاب المصلحة من المشاركة في عملية صنع القرار في المؤسسات التعليمية (*Jorge,2005,P.6*) وهي أداةٌ لتمكين المواطنين في صناعة التنمية، وتعزيز الترابط بين الأفراد والمؤسسات التعليمية (*Sanyal & Johnstone, 2011, P.2*) كما تضمن إلى حد كبير استقرار إمدادات الموارد، وإيجاد روابط بين الإعانات والقبول في التعليم العالي (*Ahmad & Farley & Naidoo, 2015, P.569*)

وتحافظ المشاركة الشعبية على المجتمع متناغمًا من خلال الحصول على توافق في الآراء، كما يسهم الجميع في صنع السياسات، والتي تنطلق من الاحتياجات الفعلية والفهم الشامل لمتطلبات المجتمع، كما تعطي الفرصة للجميع لتقديم المقترحات الإيجابية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة أنشطة المجتمع (*Thomas & Terry & James, 2012, P.101*). كما أصبحت المشاركة ضرورة ملحة لتغيير رؤية الأفراد والجماعات من اللا مبالاة نحو قضايا التعليم وآثارها المجتمعية إلى المبادأة والإيجابية في التعبير عن اهتمامات الأفراد والجماعات بإصلاح التعليم؛ تحقيقًا لترسيخ الشعور بالانتماء والولاء (سوزان المهدي، ورمضان عيد، 2002، ص71)، كما تمكن المشاركة أفراد المجتمع من تحمل مسئولية الأداء داخل الجامعات، وضمان سير المؤسسات وفقًا لاحتياجات السوق، ولا يمكن ضمان جودة الأداء مع الاعتماد على موارد الدولة.

وتبرز أهمية الاتجاه نحو المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي مع زيادة نمو عدد المسجلين في التعليم العالي، حيث نما عدد المسجلين في التعليم

العالي في العالم كله بنسبة 21% خلال أربع سنوات فقط، فقد زادت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من جملة السكان في سن التعليم من 25.6% في عام 2010م لتصبح 31% في عام 2014م (الأمم المتحدة، 2014، ص193).

وتعد مصر الأكبر في المنطقة العربية في معدل الالتحاق بالتعليم العالي؛ حيث التحق في عام 2014/2013م حوالي 2.200.963 طالبًا، وهو ما يمثل حوالي 30% من إجمال السكان في الفئة العمرية في سن التعليم، وكان عدد خريجي الجامعات في عام 2014/2013م حوالي 422.201 طالب (المجلس الأعلى للجامعات، 2014، ص31) وعلى الرغم من التوسع الهائل في الالتحاق بالتعليم العالي؛ إلا أن الزيادة ليست كبيرة في شتى أنحاء العالم، وأن الدول في حاجة إلى استيعاب أعداد أكثر من ذلك خلال السنوات القادمة.

وأبرزت إحدى الدراسات أن السنوات القادمة ستشهد انخفاضًا نسبيًّا في تمويل التعليم العالي. وعليه، فإن تلك المؤسسات عليها أن تسعى نحو جمع المزيد من الأموال عن طريق المشاركة الشعبية (*Ahmad & Farley & Naidoo, 2015, P.564*)؛ وهذا يعني أن معدل الانخفاض في ازدياد وخاصة في ظل ارتباك الاقتصاد العالمي، وضعف قدرة الموارد العامة للدول على الوفاء باحتياجات الجامعات من التمويل.

والمشاركة عبارة عن علاقة تتداخل فيها مصالح الطرفين، وهي الخيار الوحيد لتفادي الجدل حول مشكلات التمويل *(Daran, 2013, P.15)*، وهي إستراتيجية لضمان التواصل الفعال للجمهور مع المشروعات المختلفة، بناء على القبول العام في المجتمع (*Matthew, 2015, P.20*)، كما أنها تمكن المواطنين من القيام بدور نشط تجاه المجتمع، وتسهم في تقوية بنية المجتمع، وزيادة فهم أفراده لأدوارهم وما يمكن أن يؤدوه لتحسين الوضع العام، وتزيد من شفافية المؤسسات، وتأكيد مبدأ الانفتاح (*Bizjak,2012, P.114*). وتعد المشاركة الشعبية مهمة في مجال التعليم العالي؛ حتى يمكن المساهمة في

تجويد التعليم، وتحسين تقديم الخدمات للمجتمع. وأشار ميناردز ورابوسو وألفس (*Mainardes & Raposo & Alves,2012, P.4*) إلى أن المشاركة تؤكد أهمية الجامعة بالنسبة للمجتمع المحيط، وأنها تستجيب لمصالح الأفراد والمؤسسات، ولذا يرغبون في توفير الموارد التي تحتاجها.

ويرى بعض علماء الاجتماع أن مكانة الفرد في المجتمعات المتخلفة تكون على أساس انتمائه لعصبية أو قبيلة معينة، وفي المجتمعات النامية تكون مكانته على أساس الوظيفة أو المنصب الذي يشغله، أمَّا في المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد تحدد على أساس الدور الذي يؤديه لخدمة المواطنين، ومدى مشاركته في أعمال مجتمعه والنهوض به؛ فالمشاركة الشعبية بهذا المعنى تكون عنصرًا من عناصر التقدم، وتكسب الفرد مكانة في المجتمع (محمد الحلبي، 2005، ص8).

ومن أولى الدول التي اتجهت نحو المشاركة الشعبية الولايات المتحدة الأمريكية، فبدأت بالاتجاه إلى القطاع الخاص؛ للحصول على الدعم غير المباشر للمؤسسات التعليمية عن طريق تمويل الأبحاث، ثم بدأت العديد من الدول تنتهج نهج الولايات المتحدة الأمريكية في تفعيل المشاركة، وخاصة في مجال الأبحاث. وتتصدر الأكاديميات الوطنية *National Academics* هذه الجهود بالإرشاد إلى أنجح السبل التي تتبع في هذا المجال للاستفادة من تلك المشاركة في تحقيق التقدم العلمي والمعرفي إلى جانب التوسع في الابتكارات والإنجازات في تطوير التقنية بما يعود على المجتمع بالرخاء الاقتصادي والحفاظ على مرتبة متقدمة في السوق العالمية بما يعتريها من تغيرات (جامعة الملك عبد العزيز، 2006، ص11)، كما تصل نسبة المشاركة الشعبية في بعض دول الاتحاد الأوربي إلى 25% من إجمالي التمويل (*Birute & Aurelija, 2010, P.11*). وتبرز المشاركة الشعبية في تمويل قطاع البحوث في المملكة المتحدة، والتي تعتمد بشكل كبير على التبرعات والمنح والهبات،

والتي تعد الممول الأساسي لهذا القطاع (*Peter, 2015, p.1*)، وبلغ مجموع التبرعات في المجتمع الأمريكي حوالي 225 مليار دولار في عام 2009م، ووصلت في 2014م إلى حوالي 358.38 مليار دولار (*Credit Suisse Groub, 2015, P.6*)

واتجهت العديد من دول العالم في الفترة الأخيرة إلى تنويع مصادر دخل الجامعات، ففي **الولايات المتحدة** تؤدي المشاركة الشعبية دورًا مهمًا في الاقتصاد الأمريكي، حيث إنه وفقًا لإحدى الدراسات فإن90% من الشعب الأمريكي يقومون بالتبرع، وتمثل الهدايا التي يقدمها الأفراد حوالي 72% من جملة التبرعات (*Rob,2013,P.518*) ويكفي القول: إن الجامعات الأمريكية جمعت من التبرعات في عام 2013م حوالي 33.80 مليار دولار (*Kaplan, 2014, P.1*). وتعد جامعة هارفارد الأمريكية أحد الأمثلة على ذلك، حيث تحظى بحصة كبيرة من أموال التبرعات والهبات، والتي قدرت في عام 2014م حوالي 1.16 مليار دولار أمريكي، كما قدرت أوقافها في عام 2013م بحوالي 1.5 مليار دولار، وذلك لتوفير الدعم المستمر لمجموعة متنوعة وواسعة النطاق من الأنشطة الجامعية، وحصلت جامعة ستانفورد على حوالي 930 مليون دولار، كما حصلت جامعة جنوب كاليفورنيا على حوالي 730 مليون دولار (*Dennis & Ruth, 2012, P.18*).

وفي **المملكة المتحدة** تسهم التبرعات بنصيب كبير في تمويل الجامعات، وقد كانت حصيلة قيمة التبرعات والهدايا النقدية والعينية التي حصَّلتها الجامعات في المملكة المتحدة في عام 2012م حوالي 681 مليون جنيه إسترليني، كما تضمنت الخطة الإستراتيجية لجامعة نوتنجهام *Nottingham* في الفترة (2015–2020) على ضرورة زيادة المشاركة الشعبية (التبرعات)؛ لتجنب الاضطراب المالي في السنوات القادمة، وتحقيق نمو تدريجي ثابت (*Christopher,2014,P.13*)، كما تتلقى جامعتي أكسفورد وكامبريدج حوالي

50% من مصادرهما المالية من المصادر الخيرية، كما يشارك: أولياء الأمور، والشركات الخاصة، والمؤسسات الاجتماعية في سداد رسوم الخدمات التعليمية، مثل: الكتب، والمراجع، والمباني، والتجهيزات، ... وغيرها (*Breeze & Wilkinson & Gouwenberg, 2011, P.28*). وفي **أيرلندا** بدأت المشاركة الشعبية منذ زمن بعيد، ولكن تم وضع الضوابط القانونية لها من خلال القانون 1961 والقانون 1973 لعام 2009م واللذان تضمنا تنظيم أساليب المشاركة الشعبية في التمويل، وتقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية اللازمة، وذلك في الوقت الذي تعاني منه البلاد من بيئة اقتصادية صعبة (*Irish, 2009, P.3*).

وفي **أستراليا** وعلى الرغم من أن المشاركة الشعبية لم تنتشر كما في الولايات المتحدة ومختلف أنحاء أوروبا؛ إلا أن عام 1990م قد شهد نموًا ملحوظًا للمشاركة الشعبية وأصبحت تؤدي دورًا مهمًا في دعم أنشطة الدولة. وأصبح ينظر إليها على أنها نشاط مالي، إضافة إلى وجود جوانب اجتماعية وثقافية أيضًا. وعليه، بدأ تشجيع المشاركة الشعبية. ولقد وضعت جامعة كانبيرا *Canberra* برامج تساعد الخريجين على كيفية المساهمة في تقديم الدعم المالي للجامعة، وكما وضعت إطارًا ضريبيًا لدعم حيوية وتنامي ثقافة العطاء في أستراليا، وكان من نتائجه تحصيل ما يقرب من 5 مليارات دولار تبرعات في عام 2013/2012م (*Chris, 2015, P.2*). وفي **هونج كونج** تعد الهبات والتبرعات أحد أهم وسائل بناء المنظمات القوية من خلال تأثيرها المادي والاجتماعي، ولقد احتلت هونج كونج في عام 2014م مرتبة من العشرة الأوائل في المؤشر العالمي للاستثمار الاجتماعي والذي يقيس السلوكيات في أكثر من 160 دولة، ويستخدم ثلاثة مقاييس في تقييمها لإعطاء السلوك، منها: النسبة المئوية للأشخاص المتبرعين بالمال، وكانوا في هونج كونج 68% من السكان في عام 2014م (*Asian Venture..., 2015, p.1*).

وفي **الصين** تمارس المشاركة الشعبية انطلاقًا من الفلسفة الكونفوشيوسية والفضائل الثلاث التي تدعو إليها، وهي: الإنسانية، الاستقامة، احترام الوالدين. ففضيلة الإنسانية تدفع المواطنين إلى العطاء، كما أن من أفكار كونفوشيوس "التناغم شيء لنحافظ عليه" وهو ما يدعو الأفراد والمؤسسات إلى بذل المال والوقت والجهد؛ لتحقيق ذلك التناغم، كما أن السلوك الخيري أساس تطوير وتعزيز العلاقات الاجتماعية (*Zinette & Manfred & Baocheng & Jiaqi,2015,P.6)*، وعلى الرغم من تحمل الدولة تكاليف التعليم العالي إلا أنه بدأت خلال العشرين سنة الأخيرة الاتجاه نحو تقاسم تكاليف التعليم العالي، وقد مثلت التبرعات حوالي 1.1% من إجمالي دخل التعليم العالي في عام 2004م، وكانت تلك التبرعات في شكل إنشاء مباني تحمل اسم المتبرع، أو في شكل منح دراسية للطلاب أو لأعضاء هيئة التدريس للدراسة والبحث في الخارج، وأكثر الجامعات استفادة من هذه التبرعات هي جامعات القمة، والتي يكون لديها شبكة علاقات قوية مع خريجيها الذين يصبحون متبرعين في المستقبل (*Li,2012,P.197*)، كما وصلت نسبة التبرعات إلى 1.6% من إجمالي الدخل في عام 2010م بعد أن كانت صفر% في عام 1978م (*Xin, 2010, P.215*).

وفي **اليابان** تنتشر ثقافة المشاركة الشعبية بدرجة عالية، وتمثل التبرعات المالية محورًا مهمًا لدى الأفراد والمؤسسات، وقد وصل حجم التبرعات في عام 2013م حوالي 335.9 مليون ين ياباني (*The Japan Foundation,2015,P.1*). وفي **هولندا** قدرت حجم التبرعات في عام 2011م بحوالي 256 مليون جنيه إسترليني، وأشارت الدراسة إلى أن حوالي 85% من السكان الهولنديين يتبرعون لمؤسسات المجتمع بما فيها الجامعات، كما أن حوالي 71% من الشركات الهولندية جهات مانحة. كما قدر حجم

التبرعات في **سويسرا** في نفس العام بحوالي 32 مليون جنيهًا إسترلينيا (*Cerphi, 2015, P.7*).

وفي **تايلاند** تسهم المشاركة الشعبية المتمثلة في تبرعات الأفراد أو الهيئات المباشرة في تقديم الأموال أو التبرعات العينية كالأجهزة والأدوات التعليمية، خاصة في فترات قصور الدعم المالي الحكومي للتعليم العالي. وفي **الهند** تقبل الحكومة التبرعات والمنح والهدايا من خريجي الجامعات ورجال الأعمال والمؤسسات الصناعية والشركات، وتكون هذه التبرعات في صورة أموال نقدية أو أجهزة علمية، أو تقديم بعض المنح التعليمية للطلاب المتفوقين، وتقدم الحكومة بعض الإعفاءات الضريبية لهذه الهيئات والأفراد نظير هذه التبرعات لتمويل الجامعات (*Audrey, 2015, P.15*).

وفي **ألمانيا** وعلى الرغم من التمويل الحكومي للتعليم العالي إلا أن الدولة اتجهت في الآونة الأخيرة إلى تنويع مصادر التمويل، فاتجهت إلى جمع التبرعات، وحفز القطاع الخاص على توفير أموال إضافية للتعليم العالي، كما أشارت إحدى الدراسات أن 10% من الألمان ممن تزيد أعمارهم عن 60 عامًا يوصون بترك جزء من ثرواتهم للعمل الخيري بما فيها تمويل بعض المشروعات في الجامعات (*Sandor & Gergerly & Andras, 2014, P.183*). وفي **بلجيكا** تمثل المشاركة الشعبية جزءًا من ثقافة الجمهور، وقد قدرت التبرعات في عام 2014م بحوالي 72 مليون جنيه إسترليني (*Cerphi,2015, P.7*). وفي **كندا** بدأت الجامعات الكندية حملات لجمع التبرعات والأوقاف ابتداء من عام 1991م وجمعت في ذات العام حوالي 125 مليون دولار، وللتوسع في ذلك عهدت إلى إنشاء وحدات لجمع التبرعات داخل الكليات والأقسام (*Pauline, 2011, P.3*).

وفي **بولندا** تمثل المشاركة الشعبية عملًا أساسيًّا، حيث تصل نسبة السكان البولنديين الذين يقدمون التبرعات حوالي 70% من السكان، وتزدهر

ثقافة العطاء بين الشباب، كما تتجه الدولة إلى تخفيف التشريعات على جمع التبرعات (*Cerphi,2015, P.*18)، وفي **المملكة العربية السعودية** هناك توجه نحو تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم، وتم تفعيل هذا التوجه بإنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني عام 2003م وهو هيئة وقفية تطوعية خيرية تهدف إلى تدعيم التوجه الخيري في ميدان التربية من خلال تمويل الأبحاث التربوية الجادة الداعمة للتعليم، وحث الأغنياء ورجال الأعمال على تخصيص هبات وعطايا تنفق في ميدان التعليم (علي جوهر ومحمد جمعة، 2011، ص122).

كما اتجهت بعض الدول الأفريقية في الآونة الأخيرة نحو التوجه للمشاركة الشعبية في تمويل التعليم كما في **جنوب أفريقيا**؛ فمع تزايد الضغوط المالية على الحكومة، وقلة الإيرادات، وزيادة المصروفات، بسبب تراجع الاقتصاد، وقلة التبادل التجاري عالميًّا، وظهور التقشف المالي، اضطرت الحكومة إلى توسيع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، واتخذت التدابير اللازمة للتخفيف من الحواجز التي تعوق هذه المشاركة، كما حملت الطلاب جزءًا من تكاليف تمويل تعليمهم (خالد حسين، 2011، ص286) كما اتجهت بعض الدول إلى تفعيل المشاركة الشعبية، مثل: إثيوبيا، وزيمبابوي، وكينيا، وأوغندا، والسنغال؛ وذلك من أجل مساندة الحكومة في تحمل المسئوليات كتحمل بعض مصروفات الطلاب، وتوفير بعض المعدات والوسائل التعليمية، وتدريب الطلاب (علي جوهر ومحمد جمعة، 2011، ص121).

ويتضح مما سبق، أن المشاركة الشعبية أصبحت محط اهتمام العالم، ومما يدل على اهتمام دول العالم بالمشاركة الشعبية ودورها في الوفاء ببعض متطلبات مؤسسات المجتمع، وسد ما قد تعجز عنه الحكومات، بل والقيام بدور رقابيٍّ؛ ما ذكرته دراسة آرثر وآن ماريا (*Arthur & Anne-Claire, 2015, P.354*) حول مفهوم "العمل الخيري الإستراتيجي" والتي أكدت على الدور

المستقبلي للمشاركة الشعبية، وأنها ليست عملية طارئة، وأنه لا بد من وضع أرضية مشتركة بعيدة المدى؛ للتعاون بين مشاركة أفراد المجتمع ومؤسساته من جهة، وبين الحكومات من جهة أخرى؛ للاستفادة من آثارها الإيجابية على المدى الطويل، حيث تؤدي تلك المشاركة دورًا حيويًّا في دعم عمل الجامعات، والسعي لإيجاد الحلول الكثيرة للمشكلات الأكثر إلحاحًا في الجامعة

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول: إن المشاركة الشعبية تؤدي دورًا مهمًا في تمويل التعليم العالي في العديد من الدول؛ نظرًا لزيادة حجم نفقات الجامعات بصورة تفوق إمكانية تغطية تلك النفقات من مصادر التمويل الحكومية، كما أن تلك المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي توجد منافع مشتركة للجامعة والمجتمع، فمن ناحية تمكن الجامعة من تأدية أدوارها في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ومن ناحية أخرى توفر موارد إضافية لتمويل أنشطة الجامعة، وتتمثل المشاركة الشعبية في: الوقف، والتبرعات، والهبات، وجميع الجهود التي يبذلها الأفراد والمؤسسات وتقدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للجامعات.

وفي مصر تعد نشأة الجامعة الأهلية ـ المصرية ثم القاهرة ـ خير مثال على المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، حيث تم منح الأراضي والمجوهرات، وأوقفت الأوقاف، وهي تعد مثالًا رائعًا للمشاركة الشعبية، لم تعرفها جامعة أخرى في العالم (نادية جمال الدين، 2007، ص ص 143-145)، كما شاع استخدام هذا المصطلح في مصر بعد ذلك، ولكن لم يكن له التأثير الكبير، وخاصة في المجالات التنموية.

ولقد أكدت منظمة اليونسكو على ضرورة تطبيق مفهوم المشاركة في تمويل التعليم بين: الدول، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، وأسر الطلاب، وأن هذا يقوم على افتراضين:

- **الأول:** أن الزيادة السكانية التي ستشهدها كل دول العالم خلال القرن الحادي والعشرين ستؤدي إلى طلب متزايد على التعليم.

- **الثاني:** أن الموارد المتاحة للدول ستشهد تناقصًا؛ وذلك نتيجة لتراجع القوة الاقتصادية للدول في ظل النمو الهائل للقطاع الخاص الذي سيحوز على نصيب كبير من الموارد والقدرات المالية، وفي ظل تلك الظروف فإنه ليس باستطاعة أي دولة أن تتولى تمويل التعليم كما كان الحال في الماضي (محمد الذبياني، 2011، ص 277)

وأكد أحمد وفارلي ونايدو (*Ahmed & Farley & Naidoo, 2015, P.562*) أن تنويع مصادر تمويل التعليم العالي أصبح اتجاهًا عالميًّا، وأن من بين المصادر المالية التي يحسن تنميتها وتعد المعين الأساس في التمويل تلك التي تأتي من المشاركة الشعبية، مثل: التبرعات، والهبات، ومساهمات الجمعيات الخيرية، ورجال الأعمال. ولقد أكد ممدوح أبو النصر ونشأت شرف الدين ونجاح أبو عرايس (2002، ص183) أن هناك العديد من العوامل التي تجعل من المشاركة الشعبية في مجال تمويل التعليم العالي ضرورة قومية تفرضها ظروف المرحلة الحالية، ومنها:

- ارتفاع الوعي لدى أولياء الأمور بأهمية التعليم العالي؛ ومن ثم ازدياد حجم الطلب الاجتماعي عليه.
- الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع المصري، وقلة مقدرته على توفير التعليم الرسمي المجاني لجميع أبناء المجتمع؛ وذلك لقصور الإمكانات المادية.
- اتجاه الدولة إلى التوسع في التعليم من حيث الكم والكيف، ولمواجهة هذين البعدين معًا ظهرت الحاجة إلى الاعتمادات المالية التي تغطي البعدين معًا، ولا تستطيع الدولة بمفردها أن تفي بجميع حاجات التعليم على هذا النحو.

وأشارت دراسة فهيم وسامي (*Fahim & Sami, 2011, P.60*) إلى ضرورة أن تحاول الحكومة البحث عن مصادر تمويل جديدة للحصول على

موارد مالية إضافية للتعليم، حيث إن الدولة لا تستطيع وحدها مواجهة العبء التعليمي، ولا بد من المشاركة الشعبية في التمويل، وأن تكون الجهود الحكومية والشعبية متسقة ومتجانسة معًا لمواجهة قومية شاملة لجميع مشاكل التمويل، كما أشارت دراسة يوسف سعيد (2007، ص450) إلى ضرورة التحول التدريجي للجامعات من الاعتماد على موازنة الدولة في تمويلها إلى الاعتماد جزئيًّا على المشاركة الشعبية في التمويل، مثل: مساهمات الطلبة، والسماح للقطاع الخاص بإنشاء الكليات، وغيرها. كما طرح المشروع الذي تبناه منتدى العالم الثالث بالقاهرة حول مستقبل "مصر 2020م" الكثير من الأفكار المهمة المتعلقة بتطوير التعليم في مصر، منها ضرورة البحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم العالي في مصر، وحفز المشاركة الشعبية في عملية التمويل (أشرف العربي، 2009، ص15). كما أن غياب الجامعات المصرية عن الترتيب العالمي، قد يكون مرجعه ضعف الميزانية المرصودة للجامعات؛ مما يؤدي إلى ضعف توافر الإمكانات المادية والتقنية اللازمة للمنافسة العالمية، والذي يؤكد ضرورة السعي لتفعيل المشاركة الشعبية في التمويل لدعم العملية التعليمية في الجامعات.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يؤكد التوجه العالمي في تطوير التعليم العالي على ضرورة مشاركة المجتمع في تلبية متطلبات العملية التعليمية، وعلى الرغم من هذا إلا أن الوضع في مصر يبدو مختلفًا، حيث يعد التمويل الحكومي المصدر الأول للتمويل؛ باعتبار التعليم مجاني، كما أنه خدمة تقدمها الدولة لأبنائها، وتمثل مساهمة الدولة في تمويل التعليم حوالي 80%، وتأتي نسبة 10% من الصناديق الخاصة، بينما لا تتعدى نسبة باقي المصادر 8% (علي جوهر وميادة الباسل، 2015، ص37) وهذا يعني أن النسبة الكبرى من التمويل تتحملها الحكومة، ولا تسهم المشاركة الشعبية في التمويل وتقديم الخدمات إلا بقدر ضئيل.

وتأخذ قضية تمويل التعليم الآن أبعادًا متعددة، بعدما برزت على الساحة مجموعة من المستجدات: المحلية، والإقليمية، والعالمية، والتي أجمعت كلها على أن تمويل التعليم بوضعه الحالي لا يناسب متطلبات القرن الحادي والعشرين ومستجدات الإصلاح التربوي المأمولة، ولقد أكدت الدراسات أن ضعف تمويل التعليم العالي في مصر نتج عنه العديد من المشكلات، والتي يمكن أن تتزايد في المستقبل، ومنها:

- نقص معدل الإنفاق على التعليم العالي (Fahim & Sami, 2011, P.49) والذي يؤدي إلى نقص المستلزمات الضرورية للنهوض بالبحث العلمي، مثل: المعامل والمختبرات، والأجهزة والمعدات، وتوفير المراجع والدوريات الحديثة المحلية والأجنبية، ونظم المعلومات المتطورة.
- انخفاض نسبة الاستيعاب في التعليم العالي.
- انخفاض جودة التعليم العالي، وبالتالي تدهور الإنتاجية التعليمية (علي جوهر وميادة الباسل، 2015، ص26)، فضعف التمويل يجعل المؤسسة تركز على الجوانب النظرية، وإهمال الجوانب العملية، كما أنه يسبب هدرًا كبيرًا في كفاءة التطبيق العملي، وفي تحديث المعامل والأجهزة وغيرها.
- ضعف كفاءة الأداء (*Fahim & Sami, 2011, P.50*) والذي يتسبب في ضعف نوعية الخريجين، وانعكاس ذلك سلبيًّا على سوق العمل.
- عزوف كثير من الباحثين عن المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والأجنبية.
- غياب الجامعات المصرية عن التصنيف العالمي للجامعات.

وأكدت دراسات متعددة أن هناك العديد من المعوقات التي تضعف من المشاركة الشعبية في دعم التعليم، فقد أشارت دراسة عزام عبد النبي ومروة عزت (2012، ص172) إلى قصور القوانين والتشريعات التي تشجع أفراد المجتمع ومؤسساته على المشاركة في التعليم، وأكدت دراسة علي جوهر ومحمد

جمعة (2011) على أن غياب المشاركة الشعبية قد يرجع إلى قلة توافر الخبرات والكوادر الإدارية المدربة والقادرة على إدارة وتوظيف أموال المشاركة في الميدان التعليمي، وأشارت دراسة علي جوهر وميادة الباسل (2015، 144) إلى ضعف قناعة الكثيرين بأهمية المشاركة الشعبية، وندرة وجود أهداف واضحة للجهات المانحة.

كما أن غياب المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي يعني عزلة الجامعة عن المجتمع، وضعف دورها في تحريك عجلة التنمية، وأن غياب المشاركة قد يرجع إلى وجود بعض القيم والاتجاهات السلبية والأنماط الثقافية التي تعوق المشاركة، كما قد يرجع إلى قلة توفر الثقة في مؤسسات المجتمع، ووجود بعض الأمراض الاجتماعية، مثل: السلبية، والنزعة الفردية، والاتكالية.

إن تمويل التعليم العالي لن يكتب له النجاح بالشكل المطلوب إلا من خلال المشاركة الشعبية الصادقة، التي تتضافر فيها جهود الأفراد مع الجماعات والمنظمات الأهلية والتطوعية وغيرها، بما يحقق تكامل الجهود، وفق رؤية مستقبلية واضحة، توفر التمويل اللازم؛ لتلبية متطلبات التعليم العالي؛ لتحقيق الأهداف المرجوة. وبناء على ذلك تبرز مشكلة الدراسة في ضعف تمويل التعليم العالي عن الوفاء باحتياجاته، نتيجة عجز مصادر التمويل عن الوفاء بمتطلبات تحقيق أهدافه، ومحدودية مصادر التمويل في مصر مقارنة بالطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وحاجة مؤسسات التعليم العالي إلى تنويع مصادر التمويل؛ مما يحتم البحث في ضرورة تبني سياسة جديدة لدعم التعليم العالي من خلال المشاركة الشعبية في التمويل؛ لتحقيق الأهداف.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1- ما الأسس النظرية للمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي؟

2- ما واقع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر؟

3- ما ملامح خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي على ضوء السياق الثقافي المؤثر؟

4- ما أوجه التشابه والاختلاف في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على ضوء السياق الثقافي المؤثر؟

5- ما التوصيات والمقترحات الإجرائية لتفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر على ضوء خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؟

أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف الدراسة الحالية في:

- التعرف على الأسس النظرية للمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي.
- رصد واقع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر.
- الوقوف على الملامح المميزة لخبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي على ضوء السياق الثقافي المؤثر.
- رصد أوجه التشابه والاختلاف في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في ضوء السياق الثقافي المؤثر.
- وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية لتفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر على ضوء خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في:

- أن هناك اهتمامًا محليًّا وعالميًّا بقضية تمويل التعليم العالي.
- إن تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي يخفف العبء عن كاهل الحكومة، كما يؤدي إلى تجويد التعليم، وضمان رقابة المجتمع ومؤسساته على العملية التعليمية في الجامعات.
- قد تفيد في عرض مصادر تمويل جديدة لتمويل التعليم العالي في مصر، بما يزيد من الموارد المالية للجامعة؛ لتستطيع حل مشكلاتها، ومواجهة التحديات، ومواكبة التطورات العالمية في جودة الأداء والمخرجات
- تقدم الدراسة الحالية خبرتين أجنبيتين رائدتين في تفعيل المشاركة الشعبية، وحققتا نجاحًا ملحوظًا في توفير بدائل لتمويل التعليم العالي، وربط الجامعة بالمجتمع، وتفعيل الاقتصاد الثالث.
- قد تساعد الدراسة المهتمين بالتعليم العالي والمسئولين عنه، وكذلك المخططين والساسة في تأمل أهمية المشاركة الشعبية والاهتمام بها وتفعيلها؛ لتحقيق تطوير التعليم العالي، والوصول به إلى المستوى العالمي.
- تعد الدراسة محاولة لتقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يجب مراعاتها لتحقيق المشاركة الشعبية الإيجابية في تمويل التعليم العالي؛ حتى تثمر تلك المشاركة في زيادة موارد الجامعات ونشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية المشاركة لتلبية متطلبات المجتمع.
- إن التوجهات العالمية تستدعي البحث عن بدائل لمصادر تمويل التعليم العالي ومن أهمها تفعيل المشاركة الشعبية.
- فتح آفاق لدراسات وأبحاث مستقبلية حول المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي.
- طرح بعض الرؤى والبدائل المستقبلية لتعزيز المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي؛ وذلك لأهميتها في زيادة كفاءة وقدرة التعليم العالي على الوفاء بمتطلباته، وقيامه بأدواره المأمولة.

- قد تفيد نتائج الدراسة مخططي وصانعي القرار التربوي ومسئولي التمويل في مصر عند اتخاذ قراراتهم بشأن تمويل التعليم العالي.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على دراسة ومقارنة خبرة كل من (الولايات المتحدة الأمريكية ـ المملكة المتحدة) من حيث تطور المشاركة الشعبية، أهداف المشاركة الشعبية، صور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، إدارة أموال المشاركة الشعبية، آليات زيادة المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، التشريعات المرتبطة بالمشاركة الشعبية، خبرة جامعتي هارفارد وأكسفورد في تفعيل المشاركة الشعبية في التمويل، وتم اختيار هاتين الدولتين ـ وجامعتي هارفارد وأكسفورد ـ على اعتبار أنهما حققتا الريادة والسبق في تفعيل المشاركة الشعبية، كما حققتا قفزات في التنمية، واعتمدتا في ذلك على التكامل بين الدعم الحكومي والمشاركة الشعبية في التمويل، وتم اختيار **الولايات المتحدة**؛ لأنها تعد نموذجًا عالميًّا، ترغب جميع دول العالم في الاحتذاء به بما فيها مصر؛ فما حققته الولايات المتحدة من تفعيل للمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي يعد بحق مثالًا يحتذى به، وقدوة لجميع دول العالم؛ فلقد حققت الجامعات الأمريكية نجاحًا كبيرًا في زيادة مواردها المالية من الهبات والتبرعات والمنح والوقف بما يعد رقمًا قياسيًّا، وخاصة جامعة هارفارد، كما تم اختيار **المملكة المتحدة**؛ لأنها من الدول التي لها تجربة رائدة في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، وتحقيق موارد إضافية للتعليم العالي مثل: مكاتب الجامعات للتنمية وعلاقات الخريجين، وحملات جامعة أكسفورد والتي تعد من أكبر الحملات الجامعية لزيادة الموارد المالية في المملكة المتحدة، وصندوق أكسفورد للاختراعات. وإلى جانب ذلك تقوم المملكة المتحدة بإرسال بعثات تحري حقائق للولايات المتحدة للاستفادة من خبرتها في مجال زيادة موارد التعليم العالي، كما

أن المملكة المتحدة من أولى الدول الأوربية التي اهتمت بالمشاركة الشعبية، ومنها انتقلت الخبرة إلى أوروبا.

منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة المشكلة، وأهدافها، وحدودها، فإن الدراسة الراهنة سوف تسير وفقًا للمنهج المقارن، والذي تتمثل أبعاده المنهجية في: الوصف، والتحليل والتفسير، والمقارنة، وفي ضوء ذلك تتحدد الخطوات الإجرائية للدراسة الراهنة فيما يلي (نبيل خليل، 2003، ص ص 89-90):

- **الوصف** *Description*: وتتضمن جمع البيانات والمعلومات التربوية الخاصة بالمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.
- **التحليل والتفسير** *Interpretation*: وتتضمن تحليل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على ضوء السياق الثقافي المؤثر في كل منهما.
- **المقارنة** *Comparison*: وتتضمن بيان أوجه الشبه والاختلاف فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في دول المقارنة، وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية؛ بما يمكن من الوصول لوضع إجراءات مقترحة لتفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر.

مصطلحات الدراسة

تشتمل الدراسة الحالية على المصطلحات الآتية:

أ- **المشاركة الشعبية** *Public Participation*: **المشاركة** *Participation*: وتعني: اشتراك أو مقاسمة (مركز أطلس العالمي، 2002، ص917) ويعرفها قاموس أكسفورد *oxford dictionary* بأنها: التعاون في إنجاز الأشياء (*oxford dictionary online, 2016, P.1*)، كما تعرف **المشاركة** بأنها:

الجهود التي تبذل من قبل الأفراد والمؤسسات للمساهمة في الأنشطة؛ من أجل حماية صحة وسلامة ورفاهية المجتمع (*Karan, 2010, P.1*) فهي أي عملية تنطوي على مساهمة الجمهور في حل المشكلات، أو اتخاذ القرارات من أجل صالح المؤسسة. وهي مبادرة عفوية تمامًا من قبل أفراد المجتمع؛ للمساهمة في صنع سياسات مبتكرة، يسهم بها المواطنون في صنع القرارات الخاصة بالمؤسسة (*Ni, 2011, P.9*) وهي شكل من أشكال التعاون بين القطاع العام والخاص، والتي يقوم فيها الأفراد أو الجماعات بتقديم مبادرات والمشاركة في الأنشطة، وتقديم الرؤى؛ لتحسين أحوال المؤسسات (*Bizjak, 2012, P.113*) وهي مجموعة الأنشطة أو العمليات التي تبذلها الأطراف المعنية؛ لحل المشكلات أو المشاركة في صناعة القرارات، أو أداء دور إيجابي في الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفة (*Chutarat & Suphattarachai, 2012, P.866*) وهي العملية التي يؤدي الفرد من خلالها دورًا إيجابيًّا في الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفة، ويسعى إلى تقديم خدمات ذات قيمة مضافة؛ وتوفير دعم محدود لمؤسسات المجتمع، الأمر الذي يتطلب توفر حد أدنى من الوعي؛ حتى يمكن ضمان إيجابية المشاركة وتحقيقها لأهداف المجتمع (*Leonora & Michael, 2013, P.3*) كما تعرف المشاركة بأنها: ما يقدمه المجتمع بجميع مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية من مساهمات عينية ومادية ومن جهود في دعم العملية التعليمية، ومن أشكال المساهمات المجتمعية في تمويل التعليم العالي:

-**التمويل المالي المباشر**: الناتج عن فرض الضرائب الموجهة للتعليم سواء على الشركات أو المواطنين.

- **التبرعات النقدية أو العينية** للمستلزمات التعليمية والمباني والأراضي المستخدمة للأغراض التعليمية.

- **التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة**، أو في تقديم الخدمات التعليمية مثل برامج محو الأمية.

– المشاركة في الإدارة وتطوير المباني والوسائل التعليمية (منال الحميدي، 2011، ص932).

والشعبية *Public*: تعني المجتمع أو الشعب كله، مجموعة من الناس مشتركة في منفعة معينة (مركز أطلس العالمي، 2002، ص1023)، كما تعني عام، عمومي، شعبي، اجتماعي، مشاع، الجمهور، الشعب (منير البعلبكي، د.ت، ص737)، **وتعرف المشاركة الشعبية إجرائيًا بأنها:** عملية تفاعل أفراد المجتمع ومؤسساته، وانخراطهم في تمويل الجامعة، وتعبئة مواردها البشرية والمادية، بدافع إرادي؛ من أجل المساهمة في جودة مدخلات وعمليات الجامعة ومخرجاتها.

ب–التمويل *Finance* يعني تدبير الموارد المالية، إدارة الموارد المالية أو استخدامها، يزود بالمال (مركز أطلس العالمي، 2002، ص481)، وهو علم أو دراسة تدبير الموارد المالية (منير البعلبكي، د.ت، ص 223). والتمويل بشكل عام هو الإمداد برأس المال أو بقرض نقدي للحاجة إليه في تنفيذ الأعمال (عبيد الحجازي، 2001، ص10). كما أنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليه (طارق الحاج، 2002، ص21)، وتعرفه الموسوعة البريطانية *Britannica Online* بأنه: مجموعة من الأنشطة التي تستهدف جمع الأموال للمؤسسات غير الهادفة للربح (*Encyclopedia,2016,P.1*)، وهو مجموعة متنوعة من مصادر الإيرادات المتاحة للمؤسسات بما في ذلك اعتمادات الدولة، رسوم التعليم، والرسوم التي يدفعها الطلاب، والمنح والتبرعات الواردة من الأفراد والشركات أو المؤسسات الأخرى العامة والخاصة (*Lori, 2011, P.9*)، ويعرف تمويل التعليم بأنه: مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية، لتحقيق أهداف محددة، وإدارتها بكفاءة عالية (عبد الله المالكي، 2014، ص116). وهو كيفية قيام الدولة بإيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسات التعليمية بصفة تسمح لها بتحقيق أهدافها، وتنفيذ رسالتها: التربوية، والبحثية، والاقتصادية، والاجتماعية. ويتضمن المفهوم أيضًا

مجموعة المصادر وأشكال الدعم المالي للتعليم مثل التبرعات والهبات والأوقاف والمعونات المادية المختلفة، وكيفية إدارتها بفاعلية وكفاءة؛ لتحقيق أهداف المؤسسات التعليمية المختلفة (علي جوهر وميادة الباسل، 2015، ص11).

أي أن تمويل التعليم: هو مجموع الموارد المرصودة للمؤسسات التعليمية، لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة، وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة، ويعرف **تمويل التعليم العالي** *Financing Higher Education* بأنه: مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم العالي من الموازنة العامة للدولة أو بعض المصادر الأخرى، مثل: الهبات، والتبرعات، أو الرسوم الطلابية، أو المعونات المحلية والخارجية، وإدارتها بفاعلية؛ لتحقيق أهداف التعليم العالي خلال فترة زمنية محددة (عبد الله المالكي، 2014، ص116).

ج-أما المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي *Public Participation in financing Higher Education*، فتعرف بأنها: ممارسة التبرع بالوقت أو المال أو السلع لدعم قضية من قضايا التعليم الجامعي. أو المبادرات الخاصة من الجمهور للصالح العام وتحسين نوعية الحياة (*Oehri & Dreher & Jochum,2014 P.3*). وهي جميع الأموال والأصول الرأسمالية والهدايا العينية الواردة من الأفراد والمنظمات ـ باستثناء الحكومات ـ وهذا يشمل: الهدايا، والجوائز من الخدمات، وليس المدفوعات مقابل الخدمات (*Breeze & Wilkinson & Gouwenberg, 2011, P.30*). **وتعرف إجرائيًّا بأنها:** مساهمة أفراد ومؤسسات المجتمع في تقديم الدعم المالي وتقديم الخدمات اللازمة للتعليم العالي؛ بما يمكنه من القيام بوظائفه على أكمل وجه، وتحقيق أهدافه وأهداف المجتمع.

الدراسات السابقة:

تم تصنيف الدراسات السابقة وفقًا لمحورين، **أولًا:** دراسات تتعلق بالمشاركة الشعبية، **ثانيًا:** دراسات تتعلق بتمويل التعليم العالي، وفيما يلي عرض لتلك الدراسات من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

أولًا ـ دراسات تتعلق بالمشاركة الشعبية:

هدفت دراسة كاران (*Karan, 2010*) استكشاف مستوى المشاركة الشعبية في التخطيط المجتمعي، وتحديد فعاليته من خلال المقارنة بين اثنين من دراسات الحالة في ولايتي تينيسي وألاباما، وأشارت الدراسة إلى التشابه في أساليب المشاركة الشعبية في الولايتين، وأن من أسباب ضعف المشاركة هو نظر الكثيرين إليها على أنها غير فعالة، وضعف الثقة بشأن الجهات الراعية والمسئولين، وأشارت إلى ضرورة تنمية الوعي العام بقضايا المجتمع، وزيادة الشفافية، والاعتماد على الأساليب التشاركية في التعامل مع المجتمع مثل التعاون والحوار؛ لزيادة درجة المشاركة الشعبية.

وانطلقت دراسة توماس وتيري وجيمس (*Thomas & Terry & James, 2011*) من أن المشاركة الشعبية أداة رئيسية لتحسين رفاهية المجتمع، وهدفت مراجعة ممارسات المشاركة الشعبية في مشروعات البنية التحتية في ضوء الممارسات العالمية، وأشارت الدراسة إلى القلق من ضعف فعالية المشاركة الشعبية، وأن هناك اختلافًا في وجهات نظر العينة حول طبيعة عملية المشاركة وأهدافها، وأكدت على ضرورة نشر الوعي بالمشاركة؛ لضمان تحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، دون التضحية بحقوق الفئات الفقيرة.

أما دراسة بزجاك (*Bizjak, 2012*) فهدفت التعرف على كيفية تحسين أساليب المشاركة الشعبية باستخدام أدوات الويب 2، وتوصلت الدراسة إلى أن توظيف الأساليب التكنولوجية في عملية المشاركة يحقق ما يسمى بالمشاركة

الشعبية الإلكترونية، والتي تتيح للمشاركين العديد من الفوائد، منها سهولة الحصول على البيانات، والتواصل السريع مع المؤسسات، وإمكانية الوصول لمعظم المؤسسات، مع أنها تواجهها بعض المعوقات، مثل: ضعف إجادة البعض للتعامل مع الأساليب التقنية، وضعف الثقة لدى البعض في تلك الأساليب.

وهدفت دراسة فانيران وأكينتاتو (*Faniran & Akintato, 2012*) إلى مناقشة مشكلات تمويل التعليم العالي في نيجيريا، والتعرف على مستوى مشاركة القطاع العام والخاص في التمويل. وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم العالي النيجيري يواجه العديد من المشكلات؛ نتيجة ضعف التمويل، وأن هناك ضرورة للاتجاه نحو تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في وقت تتزايد فيه المنافسة على الميزانية الحكومية، وارتفاع تكاليف التعليم، وأكدت على ضرورة التوسع في خصخصة التعليم العالي؛ لتحمل جزء من التكاليف.

كما هدفت دراسة داران (*Daran, 2013*) تحديد العوامل التي تسهم في تحقيق نجاح المشاركة الشعبية في المؤسسات، وانطلقت الدراسة من أن المشاركة الشعبية تؤدي دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات، وتوصلت إلى أن المشاركة الشعبية تمكن المجتمع من الاستفادة الكاملة من موارده سواء البشرية أو المادية، وتدعم ترابط المجتمع وتجعله أبعد ما يكون عن التفكك، كما أنها تؤدي إلى مزيد من الديمقراطية، وأشارت الدراسة إلى بعض العوامل التي تسهم في تحقيق نجاح المشاركة الشعبية، ومنها: اقتناع الجمهور بجدوى المشاركة، ودوافعهم تجاه العمل التطوعي، واقتناعهم بضرورة التكامل بين مؤسسات المجتمع.

وجاءت دراسة كوتارات (*Chutarat, 2013*) بهدف التعرف على المشاركة الشعبية في الإدارة البيئية، والأطر الدستورية والقانونية. وعرضت الدراسة للقوانين واللوائح المتعلقة بالمشاركة الشعبية في تايلاند، وتوصلت

الدراسة من خلال تحليل بعض القوانين إلى أن التشريعات المرتبطة بالمشاركة الشعبية غير فعالة، ومحدودة التأثير في زيادة درجة المشاركة، كما أنها لا تتيح الفرصة لمشاركة الجمهور في صنع القرار، كما أن تلك القوانين تمثل عقبة في طريق تحقيق عملية تنمية شاملة، وقد تؤدي إلى المزيد من المشكلات والنزاعات البيئية.

وانطلقت دراسة جينيفر وشونا (*Jennifer & Shona, 2014*) من أن المشاركة الشعبية أحد الحلول للمساعدة في تحسين ثقة المجتمع في مؤسساته، وهدفت التعرف على بعض وجهات النظر تجاه المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبحوث الصحية، وأشارت الدراسة إلى أن تحسين العلاقة مع الجمهور السبيل لزيادة انخراطهم في التمويل، وأن هناك ضرورة لزيادة مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات، من خلال إزالة مخاوفهم تجاه المشاركة عن طريق التشاور معهم في القضايا المختلفة.

وهدفت دراسة نان وزانجز وفنج (*Nan & Xiangze & Feng, 2014*) التعرف على العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على المشاركة الشعبية في العملية السياسية في الصين. وانطلقت الدراسة من أن توسيع نطاق مشاركة المواطنين يسهم في بناء مجتمع مدني قوي. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل الداخلية التي تؤثر على المشاركة الشعبية تتمثل في: توفر الموارد، مثل: (المال، المعلومات)، والاعتقاد بقيمة وفاعلية المشاركة، أما العوامل الخارجية، فتتمثل في: وجود بيئة مشجعة، والتفاعل بين المواطنين والجهات الفاعلة الأخرى، ووجود قاعدة شعبية من المنظمات غير الحكومية، وبناء شبكة من العلاقات بين الحكومة والمواطنين.

وجاءت دراسة نيمتو ودراجوس وكابرارو (*Neamtu & Dragos & Capraru, 2014*) بهدف التعرف على المشاركة الشعبية في صنع القرارات البيئية في رومانيا، وتناولت الدراسة شروط المشاركة الفعالة، وأشارت إلى أن

المشاركة الشعبية دليل على الديمقراطية، كما تؤكد على رقابة أفراد المجتمع على مؤسساته، كما أنها دليل الانفتاح والشفافية والاستقرار، وأن هناك بعض التشريعات التي تعوق المشاركة الشعبية من جانب الأفراد والمؤسسات، وأن مشاركة الجمهور في صنع القرار دون المستوى المطلوب.

أما دراسة ماثيو (*Matthew, 2015*) فقد هدفت إلى التعرف على مستوى المشاركة الشعبية في مشروعات التنمية الحضرية في السياق المحلي، وأكدت الدراسة على أن المشاركة الشعبية عملية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت إلى أن المشاركة قد لا تتطابق مع سياق المجتمعات؛ حيث قد يفقد المشارك الثقة في أصحاب القرار، كما قد يفضل البعض المصالح الخاصة، وأشارت إلى أن هناك بعض القصور الذي يواجه المشاركة الشعبية، منها: ضعف الظروف الاقتصادية، وضعف ثقافة المشاركة، وقلة الوعي بمشكلات المجتمع، وقلة وجود آليات محددة لعملية المشاركة.

ثانيًا ـ دراسات تتعلق بتمويل التعليم العالي:

هدفت دراسة جون (*John, 2010*) إلى بحث الآثار المترتبة على تمويل التعليم العالي عن طريق القروض والرسوم، وأشارت الدراسة إلى أن تلك السياسة التمويلية تتضمن العديد من المشكلات؛ لأنها تزيد من الأعباء الأسرية، كما أن سياسة القروض تحتوي على بعض التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تعني شراء الطلاب لمستقبلهم عن طريق القروض، وأكدت على أن هناك ثلاثة تأثيرات سلبية لهذه السياسة التمويلية، **أولها:** ضعف الموارد الأسرية لدى البعض، وما يمكن أن تخلفه تلك القروض والرسوم من انعكاسات على الأسرة، **وثانيها:** إحجام بعض الأسر ذات الخلفية الاقتصادية الضعيفة عن إلحاق أبنائها بالتعليم العالي؛ خوفًا من القروض، **وثالثها:** أن تلك القروض التي تتحملها الأسرة تنتقل بين الأفواج العمرية في العائلة وهو ما تؤكده التشريعات الاجتماعية والتربوية.

وجاءت دراسة زين (*Xin, 2010*) بهدف تحليل سياسة تمويل التعليم العالي في الصين، وتناولت الدراسة محاولات إصلاح التعليم العالي في الصين وعلاقتها بالتمويل، وأشارت إلى أنه مع زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وتراجع التمويل من الحكومة المركزية، وازدياد الحاجة إلى تحقيق جودة التعليم، وصعود توجهات السوق، كان لابد من البحث عن آلية جديدة لتمويل الجامعات الصينية، وأشارت الدراسة إلى بروز عدة اتجاهات، **أولها:** تمويل التعليم العالي من السلطات المحلية، **وثانيها:** دعم اتجاه عقد الشراكات مع الشركات، والحصول على موارد من البحوث والاستشارات، والتبرعات والهبات، **وثالثها:** تقاسم التكلفة مع الطلاب، وأولياء الأمور، والقطاعات الاجتماعية الأخرى، **والرابع:** إجراء عمليات اندماج للجامعات مع الجامعات العالمية، وأظهرت الدراسة أن تلك التوجهات تواكب الاتجاهات العالمية، وتسعى لتلبية المطالب التي تفرضها البيئة السياسية والاجتماعية المتغيرة.

أما دراسة منال الحميدي (2011) فهدفت إلى التعرف على مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والتعرف على تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في مجال تمويل التعليم العالي، وتقديم تصور مقترح لتمويل التعليم العالي في المملكة في ظل زيادة الطلب الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى أن مشاكل التعليم العالي في المملكة تعود في كثير من الحالات للاستخدام غير العقلاني وغير الرشيد للموارد المتوفرة، وضعف الاستفادة المثلى من الطاقات البشرية المتاحة، وليس فقط لتناقص الدعم الحكومي، كما أكدت على ضعف إمكانية الاستمرار في نمط التمويل الحكومي للتعليم العالي خاصة في ظل زيادة الطلب الاجتماعي عليه في المملكة والزيادة المستمرة في عدد السكان.

ومن أجل تقييم كفاية الإنفاق على التعليم العالي، والكفاءة التي يتم بها استخدام الموارد، **جاءت دراسة العربي** (*El-Araby,2011*) بغرض تقييم مقارن

لتمويل التعليم العالي في ست دول عربية، هي: مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وسوريا، وتونس، وأشارت الدراسة أن هناك قواسم مشتركة بين الدول الست في تمويل التعليم العالي يتمثل في الاعتماد على موارد الدولة، وتواجه تلك الدول تحديات كبيرة في تمويل التعليم العالي أبرزها: الزيادة السكانية، وضمان الجودة، والتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص في توفير التعليم العالي. وأكدت الدراسة على ضرورة توفير بدائل مختلفة لتمويل التعليم العالي بعيدًا عن موارد الدولة.

وهدفت دراسة بيكاس وبروس (*Bikas & Bruce, 2011*) إلى رصد بعض الاتجاهات الدولية في تمويل التعليم العالي العام والخاص، وتناولت الدراسة آثار الأزمات المالية العالمية على التعليم العالي، وعدم قدرة الدول على تحمل ارتفاع التكاليف المالية، وأشارت الدراسة إلى أن هناك عدة اتجاهات عالمية في هذا الشأن، منها: الاتجاه نحو التمويل الذاتي، وتقاسم التكاليف مع أولياء الأمور والطلاب من خلال الرسوم الدراسية والقروض الطلابية، والاتجاه نحو خصخصة التعليم العالي، وتدويل التعليم العالي، وتفعيل المشاركة الشعبية من خلال تلقي التبرعات والمنح والهدايا وغيرها.

وللتعرف على تحديات تمويل التعليم في تونس، **جاءت دراسة طاهر** (*Tahar, 2011*) وانطلقت الدراسة من التأكيد على الدور الكبير الذي يؤديه التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، وكذلك جهود تونس في الإنفاق على التعليم العالي والتي وصلت إلى 5.8% من الناتج الإجمالي المحلي، وعرضت الدراسة لتحديات التعليم العالي من الحاجة إلى تحسين جودة المخرجات، وتحقيق الكفاءة والإنصاف، وأكدت على ضرورة مساهمة القطاع الخاص في التمويل، واتباع سياسة تقديم القروض للطلاب، وأشارت الدراسة إلى ضرورة تقاسم التكاليف مع الطلاب وأولياء الأمور، ودفع القطاع الخاص

للمساهمة في التمويل بشكل أكبر، ودفع المشاركة الشعبية إلى تمويل التعليم العالي.

أما دراسة خالد حسين (2011) فقد هدفت إلى طرح بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول، وتوصلت إلى مجموعة نتائج، منها: أن التعليم الجامعي الحكومي يواجه سياسة تقليص الإنفاق؛ حيث أصبح التمويل محدودًا ولا يكفي لتلبية الاحتياجات الخاصة في التعليم العالي، ونادرًا ما يحصل على المبالغ التي يحتاجها؛ مما يؤثر على عمله بالكامل، كما أن الجامعات التي اعتمدت على التبرعات حققت تقدمًا كبيرًا في تحقيق أهدافها، وأن استدرار الجهود الذاتية أمر مطلوب للجامعات، وعلى السياسة التعليمية أن تحاول إيجاد بدائل جديدة للتمويل؛ لمواجهة النقص فيه، ولذا عرضت هذه الدراسة مجموعة من البدائل لتمويل التعليم العالي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول وآليات تحقيقها.

وجاءت دراسة خالد حسين وزينب حسن وسامة مطاوع (2011) بهدف تحديد متطلبات وآليات التمويل الذاتي للتعليم العالي الحكومي في مصر، وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج، منها: أن التعليم العالي الحكومي في مصر يواجه عددًا من التحديات، والأموال التي تنفق عليه غير كافية؛ مما نتج عنه العديد من المشكلات التي تستلزم إيجاد مصادر تمويل جديدة، ويعد التمويل الذاتي من أفضل المصادر لدعم تمويل التعليم العالي الحكومي، حيث يمكن الجامعات من الحصول على موارد إضافية لها من خلال استثمار وتوظيف مواردها الذاتية أفضل استثمار ممكن؛ مما يسهم بدوره في تطوير وتحسين وضعها الحالي.

وهدفت دراسة فهيم وسامي (*Fahim & Sami, 2011*) إلى التعرف على كفاءة وعدالة تمويل التعليم العالي في مصر، وأكدت الدراسة على أن نظام التمويل الحالي في مصر غير كاف وغير فعال وغير منصف، ويساعد على

إيجاد حلقة مفرغة من الفقر، وأن هناك تحد مزدوج يواجه مصر فمن ناحية تشير الدلائل إلى أن عائدات الاستثمار في التعليم منخفضة نسبيًا، ومن ناحية أخرى تواجه ميزانية الحكومة زيادة ضغط؛ نظرًا للطلب المتزايد على التعليم العالي. وأشارت الدراسة إلى أن هناك العديد من التحديات التي تواجه التعليم العالي في مصر، منها: زيادة الطلب الاجتماعي، والحاجة إلى تحسين التعليم؛ لتلبية مطالب سوق العمل المتطورة، والتركيبة السكانية وما تمثله من زيادة نسبة الشباب. وأكدت الدراسة ضرورة البحث عن مصادر تمويل بديلة.

أما دراسة كوفي وفيليب (*Kofi & Philip, 2011*) فهدفت استكشاف خيارات تمويل التعليم العالي في جامايكا، وأشارت إلى أن الأزمات المالية العالمية كانت دافعًا لتوسيع خيارات تمويل التعليم العالي لتشمل: تمويل الدولة، والتمويل الخاص، والتمويل المشترك، وأشارت إلى أن تلك الخيارات مرتبطة بالمستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدولة، وحددت الدراسة بعض الأساليب التي يمكن اتباعها لتحقيق سياسة تقاسم التكاليف، من بينها: فرض الضرائب لحساب المؤسسات التعليمية، ودفع الخريجين للتبرع، وعقد اتفاقيات شراكة مع بعض المؤسسات الإنتاجية؛ لدعم التعليم.

وهدفت دراسة لوران وإملا وجل (*Lorraine & Emla & Gill, 2011*) التعرف على الآثار السلبية لسياسة تمويل التعليم العالي عن طريق الرسوم الدراسية، وتوصلت الدراسة إلى تأكيد عينة الدراسة على الآثار السلبية المتعددة للرسوم الدراسية، وأن زيادة الرسوم 1000 جنيه إسترليني يخفض الإقبال على التعليم العالي بقدر 3.9%، وأن تقديم بعض المنح لها تأثير إيجابي على المشاركة بنسبة 2.6%.

وللتعرف على واقع مصادر تمويل التعليم العالي في كل من السعودية وبريطانيا، **جاءت دراسة نوال الطويرقي** (2012) للتعرف على البدائل الممكنة لمصادر تمويل التعليم العالي في كل من السعودية وبريطانيا، وأكدت الدراسة

على ضرورة إعادة النظر في مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بما يتناسب مع التطورات العالمية، وضرورة الاستفادة من تجربة المملكة المتحدة في بعض مصادر التمويل فيها؛ مما يزيد من إيرادات الجامعات السعودية، كما أكدت ضرورة إنشاء هيئة عامة لتمويل التعليم العالي كمجلس التعليم العالي؛ من أجل تحقيق المنافسة في تطوير التعليم العالي كمًّا ونوعًا.

وهدفت دراسة جاريسون (*Garrison,2012*) إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على تمويل التعليم العالي، وأشارت الدراسة إلى أن تضاؤل دعم الدول للتعليم العالي يهدد تنمية رأس المال البشري، وأن الدول تختلف بشكل كبير في القدرة على توليد الإيرادات اللازمة لدعم الخدمات العامة وضمان تلبية الاحتياجات التمويلية، وأشارت الدراسة إلى عدد من العوامل التي تؤثر على تمويل التعليم العالي، منها: معدل الضرائب، والهيكل الضريبي، ونصيب الفرد من الدخل، والرسوم الدراسية، والوقف.

وهدفت دراسة فانيران وجاكنتاتو (*Faniran & Jakintato, 2012*) إلى مناقشة مشكلات تمويل التعليم العالي في نيجيريا، والتعرف على أساليب مشاركة القطاع العام والخاص في تمويل التعليم العالي، وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع التعليم العالي في نيجيريا يعاني من مشكلات كبيرة في التمويل. وأكدت ضرورة تقاسم تكاليف التعليم العالي بين القطاع العام والخاص، وأن تكون هناك سياسة طويلة الأمد لدفع المشاركة الشعبية نحو تحمل مسئولياتها في التمويل.

وهدفت دراسة فلادو وألن ودانييل (*Vlado & Alen & Danijel, 2012*) إلى التعرف على طرق تمويل التعليم العالي في بعض الدول الأوربية ومقارنتها مع النماذج الموجودة في كرواتيا، وأشارت الدراسة إلى أنه لا تزال ميزانية الدولة أهم مصدر للتعليم العالي في معظم البلدان، ولكن أهميتها تتناقص مع زيادة الاهتمام بالتمويل الشعبي، وأشارت إلى أن جودة التعليم العالي في

البلدان المختارة تعتمد على نوعية وكفاءة نماذج التمويل، وأن أفضل طرق التمويل هي الحصول على التبرعات من الجمهور، وتقاسم التكاليف.

أما دراسة لونج ومولادوفان وألكساندرا (*Lung & Moldovan & Alexandra,2012*) فقد هدفت إلى التعرف على بعض القضايا والتحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في أوروبا، وأشارت الدراسة إلى أن هناك فجوة كبيرة في صيغ التمويل؛ نتيجة الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب مقارنة بالميزانيات المرصودة، والذي دفع الدول إلى تنويع مصادر التمويل، خاصة في ظل طموحات أوروبا لتصبح رائدة على مستوى العالم في المعرفة والاقتصاد، انطلاقًا من إستراتيجية أوروبا 2020م لتحديث التعليم العالي الأوربي؛ لتحقيق مثلث المعرفة في تفاعل "التعليم، والبحث، والابتكار".

وجاءت دراسة لي (*Li,2012*) بهدف التعرف على تمويل التعليم في الصين، وأشارت الدراسة إلى أنه تم إدخال نموذج تقاسم التكاليف في عام 1980م، وبدأ تطبيقه بشكل كامل في عام 1989م، وكانت هناك مقاومة كبيرة لهذا النظام، ثم بدأ فرض الرسوم الدراسية على الطلاب، وأكدت الدراسة أن نظام تقاسم التكاليف قد حقق مكاسب إيجابية كبيرة، كما أكدت ضرورة التوسع في نظام الرسوم الدراسية، وضرورة التنويع في تحمل تكلفة التعليم العالي ليشمل: دافعي الضرائب، والآباء، والطلاب، والتبرعات، ... وغيرها، بالإضافة إلى البحث عن مصادر للتمويل الذاتي للجامعات، كما أوصت الدراسة بدخول مؤسسات التعليم الأجنبية في سوق التعليم العالي؛ لتحمل بعض نفقات التكاليف مع الدولة، وتوفير موارد مالية إضافية.

أما دراسة إقبال (*Iqbal, 2013*) فقد هدفت إلى التعرف على مصادر تمويل التعليم العالي في الهند، وتحديد إيجابيات وسلبيات المصادر المستقبلية لتمويل التعليم العالي، وأكدت الدراسة أن تكلفة التعليم العالي في الهند تأتي من قبل الحكومة المركزية وحكومة الولايات، والقطاع غير الحكومي، يضاف إلى

ذلك جزء من التمويل الخارجي وخاصة أثناء الأزمات الاقتصادية كما حدث في عام 1980م، وأشارت الدراسة إلى أن أبرز أساليب التمويل المستقبلية تتمثل في التمويل من خلال الاكتتابات الأولية (في سوق الأوراق المالية)، والتمويل من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر (السماح للجامعات الأجنبية بإنشاء فروع لها في الهند، وهو قانون أقر في 16 مارس 2010م).

وهدفت دراسة أيالو (*Ayalew, 2013*) إلى التعرف على أساليب تمويل التعليم العالي في إثيوبيا، وتركيز الضوء على بعض التحديات التي تواجه الحكومة في تحقيق أهداف تقاسم التكلفة، وأكدت الدراسة أن تمويل التعليم العالي كان دائمًا مسئولية الحكومة المركزية منذ عام 1950م، وبرزت فكرة تقاسم التكلفة عام 1994م والتي لم تنفذ حتى عام 2003م بسبب الحرب بين إثيوبيا وإرتريا، وأبرزت الدراسة تحديات تقاسم التكاليف في قلة الوعي لدى أفراد المجتمع، وقلة رغبة خريجي التعليم العالي في التبرع للمؤسسات التعليمية، وضعف قدرة الدولة على إقناع الأفراد للمساهمة في التمويل، وانتشار الفقر.

كما هدفت دراسة بروس (*Bruce, 2013*) إلى التعرف على المفاهيم الخاطئة الشائعة حول تمويل التعليم العالي، وحددت الدراسة عدة بعض المفاهيم الخاطئة حول تمويل التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، منها: سوء الفهم المشترك حول فرض الرسوم الدراسية جنبًا إلى جنب مع الخصخصة المتزايدة، وربط الرسوم الدراسية العالية بالأيديولوجيا السياسية السائدة، وتعزيز التعليم العالي بين ذوي الدخل المنخفض والعناصر المهمشة ماليًّا من المجتمع، وتشكل الرسوم الدراسية المحور الأهم في التمويل والوصول إلى مستوى تعليمي أعلى، وأصبحت الرسوم الدراسية أداة الجامعات الحكومية لعدم زيادة الضرائب من قبل الحكومات، وتزيد الأرباح مع زيادة المستوى التعليمي، وصنع السياسة العامة الجيدة في تمويل التعليم العالي يتطلب مرونة الرسوم الدراسية، واتباع نظام

الرسوم الدراسية المؤجلة لمن لا يستطيع تحمل رسوم الدراسة للحفاظ على مجانية التعليم.

أما دراسة عبد الله المالكي (2014) فقد هدفت إلى إلقاء الضوء على المصادر أو البدائل المختلفة المطروحة لتمويل التعليم؛ وذلك من أجل الإفادة منها قدر الإمكان لتعبئة الموارد المالية للقطاع التعليمي، ولا سيما التعليم العالي. وخلصت الدراسة إلى أنه من الضروري الأخذ ببدائل مختلفة لتمويل الإنفاق التعليمي في المملكة بجانب المصدر الرئيسي وهو الحكومة، مثل: مشاركة الأفراد في تمويل تعليمهم بالقدر الذي لا يؤثر على معدلات الالتحاق وتكافؤ الفرص، ومشاركة القطاع الخاص ممثلًا في شركاته ومؤسساته المختلفة من خلال: الضرائب التشجيعية، أو القروض، أو الدعم، والتبرع، أو من خلال الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للمؤسسات التعليمية كافة؛ مثل: تقديم الاستشارات، والبحوث المختلفة، أو الإفادة القصوى من المرافق والأجهزة التعليمية في الفترات المسائية والإجازات والمواسم وغير ذلك.

أما دراسة تاليا وفازيل *(Vasile & Tilea, 2014)* فهدفت إلى التعرف على الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم العالي. وانطلقت الدراسة من أن التغيرات المتعددة التي يعيشها العالم تتطلب إيجاد مصادر جديدة للتمويل؛ لتعمل جنبًا إلى جنب مع مصادر التمويل التقليدية لتطوير وتحديث التعليم. وأشارت الدراسة إلى عدة اتجاهات حديثة، منها: التمويل من المشاركة الشعبية، عقد الشراكات مع مؤسسات المجتمع، ونظام القسائم أو الكوبونات، والاستعانة بالموارد الخارجية في التمويل، والتمويل الذاتي، ثم قروض الطلاب.

أما دراسة سوات وديليك *(Suat & Dilek, 2014)* فهدفت إلى اقتراح نموذج لتمويل التعليم العالي في تركيا، وأشارت الدراسة إلى أن نموذج التمويل المقترح يستند على فلسفة " الفوز – الفوز" وهو إنشاء نظام الفوز لجميع أصحاب المصلحة من: الطلاب، والأسر، والحكومة، ومؤسسات المجتمع

الخدمية والإنتاجية. ويقترح إنشاء صندوق تسهم فيه جميع المؤسسات والأفراد، ويدار بشكل استثماري، ويتم توليد الأموال اللازمة لتمويل التعليم العالي، كما يوفر وسيلة ناجحة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وهدفت دراسة سيرجل وميكولا (*Sergll & Mykola, 2014*) إلى التعرف على مشكلات تمويل تطوير التعليم العالي في أوكرانيا، وانطلقت الدراسة من أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع المالية للتعليم العالي، وأكدت الدراسة أن هناك العديد من معوقات تمويل التعليم العالي، منها: ضعف آليات التفاعل بين المؤسسات التعليمية وأصحاب العمل، والأزمات الاقتصادية التي تواجه البلاد.

وهدفت دراسة أحمد وفارلي ونايدو (*Ahmad & Farley & Naidoo, 2015*) إلى التعرف على الأساس المنطقي لأزمة التمويل في مؤسسات التعليم العالي. وأشارت الدراسة إلى أن البيئة التنافسية العالمية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أثرت بشكل كبير على تمويل مؤسسات التعليم العالي، وأكدت الدراسة أن هناك حاجة ملحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي من خلال: الاتجاه نحو التمويل الذاتي، وزيادة رسوم الطلاب، وزيادة تسويق الخدمات الجامعية، والاهتمام بالمنح والهبات والقروض كمصدر أساسي من مصادر التمويل.

وهدفت دراسة بروس (*Bruce, 2015*) إلى التعرف على نظام تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة. وأشارت الدراسة إلى أن نظام تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة نظامٌ معقدٌ، حيث يقوم القطاع غير الربحي بدور واسع في تمويل التعليم العالي، كما يشكل القطاع الخاص محورًا مهمًا في التمويل، كما يتحمل أولياء الأمور والطلاب جزءًا من التمويل أكثر من الدول الأخرى، كما تمتلك الولايات المتحدة نظامًا كبيرًا من المنح والقروض والتي تنشأ

مـن الحكومـة الفيدراليـة وحكومـة الولايـات، وكـذلك مـن المؤسسـات والمصـادر الخيرية.

تعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال استقراء الدراسات السابقة ما يلي:

- أصبحت مشكلة ضعف تمويل التعليم مشكلة عالمية وإقليمية ومحلية.
- كان تمويل التعليم العالي محدودًا، ولا يكفي لتلبية احتياجات الجامعات.
- حققت الجامعات التي اعتمدت على توفير بدائل مختلفة للتمويل تقدمًا كبيرًا.
- يعد الاتجاه إلى المشاركة الشعبية في التمويل متطلبًا ضروريًّا.
- أظهرت الدراسات أن هناك تراجعًا في الدعم الحكومي للجامعات.
- أن هناك اتجاهًا عالميًّا يميل نحو توسيع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي.
- أشارت بعض الدراسات أن هناك بعض المعوقات التي تحد من فعالية المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، منها: ضعف ثقافة المشاركة الشعبية في التمويل، وضعف الثقة في خريجي بعض الجامعات، وضعف توافر الخبرة بأساليب تنمية المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي.

خطوات الدراسة:

تسير الدراسة وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى ـ الإطار العام للدراسة، ويتضمن: مقدمة الدراسة، ومشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، وحدود الدراسة، ومنهج الدراسة، ومصطلحات الدراسة، والدراسات السابقة، ثم خطوات الدراسة.

الخطوة الثانية، وتتضمن: عرض الأسس النظرية للمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي.

الخطوة الثالثة، وتتضمن: عرض المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر.

الخطوة الرابعة، وتتضمن: عرض لخبرة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي.
الخطوة الخامسة، وتتضمن: مقارنة تفسيرية لأوجه التشابه والاختلاف بين خبرة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي على ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية.
الخطوة السادسة، وتتضمن: عرض المقترحات الإجرائية لتفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر على ضوء الاستفادة من خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

ويتم تناول الخطوات السابقة في ستة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول ـ الأسس النظرية للمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي

يتم تناول الأسس النظرية المشاركة الشعبية كما يلي:

1) مفهوم المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:

تعد المشاركة الشعبية من أهم عناصر التنمية في دول العالم، حيث تسهم في تخفيف العبء عن كاهل الدولة؛ لأن التنمية مسئولية مشتركة بين الحكومة وأفراد المجتمع، كما أن المشاركة الشعبية دليل على الشعور بالمسئولية الجماعية، والعلاقة الوثيقة بين أفراد المجتمع ومؤسساته.

ويعد مفهوم المشاركة الشعبية من المفاهيم المقترنة اقترانًا واضحًا بقضية التنمية؛ فالمشاركة الشعبية بالمفهوم التنموي يقصد بها: اشتراك المجموعات السكانية المستهدفة في تحديد أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم، والمساهمة في تنفيذها وتقويمها، وعليه فإن المشاركة بهذا المفهوم تعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم (سائد ربايعة وجمال حبش، 2013، ص18).

ولما كانت العلاقة بين الجامعات والمجتمع علاقة دائمة ومستمرة تستهدف تنمية المجتمع وتحقيق تقدمه؛ لذا كانت المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي ضرورة ملحة، حيث تعرف المشاركة بأنها: العملية التي يتم من خلالها تحقيق التواصل الفعال بين أفراد المجتمع ومؤسساته، والتي تبنى على التقدير الصحيح للاحتياجات العامة؛ من أجل الوصول إلى قرارات أفضل معتمدة من قبل الجمهور (*Daran,2013,P.8*)، وهي: تقديم الموارد، والوقت، والمعرفة أو الخبرة؛ لتحقيق الصالح العام دون انتظار المقابل (*Sterling & Alandra, 2011,P.7*).

وتعد المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي، ولذا تعرف بأنها: المساهمات التي يقدمها أفراد المجتمع من: تبرعات، ومنح، وهدايا، وأوقاف كنوع من رد الجميل للمجتمع؛ للوصول إلى حياة ملائمة لجميع الأفراد (*Sterling & Alandra, 2011,P.7*). فالتنمية الحقيقية لأي مجتمع أو أي مؤسسة لا يمكن أن تتم دون المشاركة، كما يتعلم الأفراد من خلال المشاركة كيف يحلون مشكلاتهم؛ وهي دليل على التفاعل النشط والواضح من جانب الجماهير في عملية صنع القرارات، وتعبئة الموارد لتحقيقها، وهي السعي من قبل أصحاب المشاريع على أساس غير هادف للربح لتحقيق الأهداف الاجتماعية الكبرى من خلال الاستثمار الفعال للموارد: الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية الخاصة (*Stuart, 2012,P.89*)، وهي عملية إسهام المواطنين تطوعًا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذلك، وهي تعبر عن درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات (*Matthew, 2015, P.9*) كما تؤدي المشاركة دورًا تكميليًّا داعمًا لدور الدولة، وتوجه أنظار الحكومات إلى ميادين جديدة، وعلى ذلك تعرف المشاركة بأنها: عملية نشطة يسهم من خلالها الأفراد في تنمية مجتمعاتهم، وهي شكل من أشكال التعبير عن وجود الإنسان وشعوره بأنه يمثل قيمة في

مجتمعه، ويدين بالولاء والانتماء لوطنه (سامي رضوان، 2013، ص236). كما حددت نوال الطويرقي (2012، ص 279) المشاركة الشعبية في كل ما يقدمه المجتمع بجميع مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية من مساهمات عينية ومادية، ومن جهود في دعم العملية التعليمية، ومن أشكال المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:

- التمويل المالي المباشر: الناتج عن فرض الضرائب الموجهة للتعليم سواء على الشركات أو المواطنين.
- التبرعات النقدية أو العينية للمستلزمات التعليمية، والمباني والأراضي المستخدمة للأغراض التعليمية.
- التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة، أو في تقديم الخدمات التعليمية.
- المشاركة في تطوير المباني والوسائل التعليمية.

وتعرف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم بأنها: مساهمة أفراد المجتمع ومنظماته في تقديم الدعم المادي وغير المادي؛ بغية زيادة التأثير الاجتماعي للتعليم، مع الوضع في الاعتبار القواعد القانونية والثقافية للمجتمع (*Simon, 2014, P.17*) **وبناءً على ما سبق تعرف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي بأنها:** مساهمة أفراد ومؤسسات المجتمع في تقديم الدعم المالي وتقديم الخدمات اللازمة للتعليم العالي؛ بما يمكنه من القيام بوظائفه على أكمل وجه، وتحقيق أهدافه وأهداف المجتمع.

2)أهداف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:

تمثل المشاركة الشعبية مكونًا مهمًا من مكونات بناء مؤسسات الدولة، حيث إنه في ظل غياب الهدف الربحي تكون المشاركة الشعبية من أجل خدمة المجتمع، وتحقيق أهداف عامة الدافع الأساس للانخراط في تلك المشاركة، وتتمثل أهداف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في:

أ- تحسين نوعية القرارات الموضوعة.

ب- زيادة الثقة في قادة المؤسسات التعليمية.

ج- الحد من النزاعات داخل المؤسسات التعليمية.

د- تحقيق فعالية المؤسسات من حيث التكلفة.

هـ- إيجاد لغة مشتركة لمناقشة القضايا والأفكار، والتوصل إلى اتفاق بشأن نتائج القرارات في المجالات المختلفة (*Karan, 2010, P.12*).

و- تعزيز التحالفات بين الحكومة والمجتمع، وإفساح المجال لموارد إضافية (*Yvonne, 2012, P.26*).

ز- حل الصراعات بين المصالح المتنافسة، وتحقيق تفهم المجتمع للمشكلات والمعوقات التي يعاني منها التعليم العالي.

ح- بناء الشبكات الاجتماعية والتفاهم المتبادل بين المشاركين والمؤسسات التعليمية.

ط- الاستعانة بالخبراء لتقديم الدعم في الجوانب المختلفة للمؤسسة، ومن ثم النهوض بها.

ي- تحقيق القدرة المؤسسية وإصلاح وتطوير وتحسين نتائج التعليم (*Daran, 2013, P.77*).

ك- تحمل أفراد المجتمع جزءًا من مسئولية التعليم، وزيادة الوعي والفهم من جانب الجمهور بأدوار الجامعات، ونتائج أعمالها (*Pauline,2011, P.59*).

وتؤكد الأهداف السابقة على أن المشاركة الشعبية تعمل على: تحمل المسئولية، ومساعدة المؤسسات على تحسين جودة مخرجاتها، وتوفير الدعم المادي للجامعات في صور مختلفة، واستثمار إمكانات المجتمع المختلفة، كما أن زيادة معدل المشاركة الشعبية يعني رضا أفراد المجتمع عن الأداء، وهو مؤشر على درجة وعي أفراد المجتمع بأهداف المؤسسة ورسالتها، ومن ثم فهم يقدمون الدعم المادي والبشري المطلوب.

3) مبررات الأخذ بالمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:

هناك العديد من المتغيرات التي تدعو إلى البحث عن المشاركة الشعبية لتمويل التعليم العالي، ومنها:

أ- زيادة الطلب على التعليم العالي وارتفاع تكلفته، في مقابل تراجع المخصصات المالية في ميزانيات الدول للتعليم بسبب الركود الاقتصادي، والطلب الكبير على المخصصات الحكومية من قطاعات أخرى كالصحة والضمان الاجتماعي.

ب- التطور المطرد لوظائف التعليم العالي، فلم تعد الجامعة منعزلة عن محيطها الاجتماعي؛ وبالتالي أصبحت مطالبة بتقديم خدمات وأنشطة مختلفة للمجتمع.

ج- التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية: فمن الظواهر الجديدة في التاريخ الاقتصادي التوجه نحو العولمة ومن أهم ملامح هذا التحول الاقتصادي اعتماده على الملكية الخاصة، والقطاع الخاص الذي تحكمه توجهات السوق وعوامل العرض والطلب.

د- زيادة الاستقلال المالي للجامعات؛ إذ إن الاستقلال المالي شرطٌ ضروريٌّ للاستقلال الأكاديمي والإداري، ويعد من أقوى الضمانات لحرية مؤسسات التعليم العالي (نوال الطويرقي، 2012، 270).

هـ- الثورة التكنولوجية وتأثيرها على التعليم العالي تحتم ضرورة إدخال تعديلات كثيرة عليه، تتطلب غالبيتها ميزانيات إضافية؛ حتى يتمكن التعليم العالي من النهوض، وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

و- ضرورة إدخال التكنولوجيا الاقتصادية ضمن برامج التعليم العالي؛ بهدف إعداد نوع جديد من القوى البشرية التي تقود البلاد للمنافسة في السوق العالمية، ومن ثم يتطلب ذلك زيادة في المخصصات المالية لبرامج التعليم العالي (عبد المنعم عبد الله ومحمود الشال، 2006، ص 195).

وحـــدد عبـــد الله المـــالكي (2014، ص ص 121 – 122) مبـــررات المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي فيما يلي:

أ- من غير المعقول اقتصاديًّا أن تتحمل الحكومة بمفردها تمويل التعليم، ولا سيما التعليم العالي، وفي المقابل فإنه من الطبيعي أن يتحمل المستفيدون منه كل أو بعض نفقاته.

ب- عندما يدفع الفرد الرسوم فإن له حق المشاركة في صنع القرار، وبالتالي تراعي المؤسسة حاجات وميول ورغبات الطلاب؛ مما يحسن الكفاءة الداخلية بها، كما أن استهلاكه يصبح أكثر انضباطًا وعقلانيةً.

ج- إن دفع الطالب تكاليف التعليم يجعله يختار تخصصه وفقًا لأمور اقتصادية، كما أنه يتجه إلى أنواع التعليم ذات العائد الاقتصادي العالي وإلى الوظائف التي يرتفع الطلب عليها في سوق العمل.

د- تزيد المشاركة الشعبية في التمويل من كفاءة التعليم الداخلية والخارجية، وتقلل من الهدر والضياع (الرسوب والتسرب).

هـ- تفادي العيوب الناتجة من انفراد قطاع واحد بتمويل التعليم.

كما أشار ماركوتشي وجونستون (د.ت، ص4) إلى أن هناك العديد من المبررات المنطقية للتحول نحو المشاركة الشعبية في التمويل، منها:

أ- إن العوائد التي يجنيها الفرد من التعليم العالي كبيرة (دخول أعلى مدى الحياة، ومكانة اجتماعية أفضل، وغيرها) وقد تمتد هذه المنافع لتشمل الأبوين.

ب- لا يزال التعليم العالي المجاني يفيد أبناء الطبقات الوسطى والعليا بشكل لا يحقق المساواة، بينما يتحمل تكاليف التعليم دافعو الضرائب بشكل متساو في معظم البلدان.

ج- سوف تطالب الأسر والطلاب الذين يدفعون رسومًا دراسية بمحاسبة مؤسسات التعليم العالي، وهو ما يجعل الجامعات أكثر كفاءة وأكثر حرصًا على تلبية حاجات المستهلك.

د- إن تكاليف التعليم العالي ـ والتي تتزايد فيها التكلفة بالنسبة للطالب عن معدلات التضخم نتيجة الإقبال المتزايد على القيد ـ تتطلب زيادات مرتفعة للغاية في الإيراد السنوي، غير أن تزايد صعوبة فرض الضرائب، خاصة في البلدان المتحولة وذات الدخول المنخفضة، إضافة إلى المنافسة المتصاعدة من جانب الاحتياجات العامة الأخرى، مثل: الصحة، والتعليم الأساسي، تجعل زيادة الضرائب لأجل التعليم العالي أمرًا مشكوكًا فيه في أفضل الأحوال.

كما أن المشاركة الشعبية تؤكد على التواصل والترابط بين المواطنين والجامعات، بما يسهم في رفع كفاءة أداء الجامعات في تقديم خدماتها، وتقديم مخرجات عالية الجودة.

وأضاف حجاج العجمي (2010، ص1471) المبررات التالية:

أ- التدهور الاقتصادي والمعدلات العالية من البطالة خفَّضا الأموال المتاحة للتعليم العالي؛ مما أدى إلى وجود عجز في التمويل الحكومي.

ب- هناك اتجاهات سلبية نحو الإنفاق العام والحكومي بكل صوره؛ فيرفض معظم الناس في كل مناطق العالم أن يدفعوا المزيد من الضرائب؛ مما أدى إلى خفض التمويل الحكومي للتعليم العالي.

ج- إن المشروعات التعليمية بما تتطلبه من مبان ومعدات ومعامل وغيرها باهظة التكاليف، وتحتاج إلى أموال ضخمة.

وأكد حجاج العجمي، وحسين الرشيدي، وعبد الله العازمي (2010، ص233) أن أهم المبررات هو تزايد القناعة بأن تمويل التعليم العالي ينبغي أن يكون مسئولية المجتمع كله، وبقطاعيه العام والخاص وليس مسئولية الحكومة وحدها.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن السعي نحو المشاركة الشعبية أساسه الحاجة إلى تحسين الكفاءة الداخلية، فتحسين الكفاءة الداخلية يتطلب موارد مادية لتدعيم نواحي القوة والقضاء على مواطن الضعف، والاستفادة من الفرص

المتاحة، وتجنب التهديدات المتوقعة إلى أكبر حد ممكن، وأيضًا التوجه نحو السوق والبحث عن الموارد غير الحكومية، والرغبة في تجويد التعليم، وتحقيق التميز، والحاجة إلى تطوير صور التعاون بين أفراد المجتمع ومؤسساته وبين الجامعة.

4) فوائد المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:

تظهر فوائد المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي كلما تطور المجتمع، وتعقدت الظروف الاجتماعية، وساءت الظروف الاقتصادية، فتشكل عملية المشاركة قوة اقتصادية واجتماعية، وتؤكد تحمل مسئولية المشاركة في عملية التنمية.

ولقد كسبت المشاركة الشعبية بعدًا دوليًّا، عززت به تواجدها، منذ مطلع العقد السابع من القرن العشرين، والذي سمي بعقد المشاركة، وذلك بعد أن أصبحت مشاركة أفراد المجتمع جزءًا من إستراتيجية دولية تبنتها هيئة الأمم المتحدة، وطرحتها كتوجه جديد في العديد من المؤتمرات المنعقدة تحت رعايتها؛ ساعية لتفعيل وتمكين الجهود الذاتية والمحلية في الكثير من مناطق العالم خاصة الفقيرة منها، والتي استفادت من المساعدات المالية والفنية لتطوير المجتمعات (برنارد قرانوتيه، د.ت، ص315)، كما أن المشاركة الإيجابية والمنظمة تهيء أجواءً ملائمة لاطلاع صناع القرار على هموم الناس وتطلعاتهم؛ مما يمكنهم من تحسس احتياجات المواطنين بشكل واقعي، ولهذا تعد السبيل الرئيسي للتأثير المتبادل بين الدولة وأفراد المجتمع، وهذا بدوره يوفر الفرص لتبادل الآراء والأفكار وتوظيفها في سبل التنمية المناسبة للمجتمع، كما أنها تؤدي دورًا إدراكيًّا مهمًّا في إنجاح المشاريع التنموية بشكل مميز، حيث يتمكن المشاركون من فهم خصوصيات مجتمعهم؛ مما يحفزهم على بعث القيم المحلية واستخدامها من خلال فهم اجتماعي لأهمية المشاركة، وهذا يؤدي إلى حالة من التوازن داخل المجتمع (سائد ربايعة وجمال حبش، 2013، ص19).

ويظل اعتماد الجامعات في تمويلها على ما تخصصه الدولة من ميزانية سببًا في ضعف تمكن الجامعات من أداء دورها؛ بسبب قلة المخصصات المالية من الموازنة، لذا فمن الضروري الاتجاه نحو تنمية وتدعيم المشاركة الشعبية في التمويل؛ لأنها تحقق العديد من الفوائد، منها:

أ- **توفير في التكاليف:** حيث يمكن للجامعات مع وجود المشاركة أن تحقق توفيرًا في التكلفة في مجالي: إنشاء المشروعات الرأسمالية، وتشغيل الخدمات وصيانتها.

ب- **اقتسام المخاطر:** مع وجود المشاركة، يمكن للجامعات اقتسام المخاطر مع المشاركين، فالمخاطر قد تتمثل في: تجاوزات في التكاليف، أو في عدم القدرة على الوفاء بجداول أو مواعيد تسليم الخدمات.

ج- **تحسين مستويات الخدمة أو الحفاظ على المستويات الحالية للخدمة:** فالمشاركة يمكن أن تأتي بالاختراعات والإبداع في تنظيم تأدية الخدمات، ويمكن إدخال تقنيات جديدة وإحداث التوفير الكبير الذي غالبًا ما يخفض التكاليف أو يحسن من جودة الخدمة ومستواها (المملكة العربية السعودية، 2010، ص24).

د- قاعدة شعبية مساندة: حيث إن زيادة عدد المساندين والمؤيدين لأنشطة الجامعات يعني زيادة فرص الحصول على التمويل، كما أنها تعد مؤشرًا جيدًا على مدى قدرة الجامعة على جذب متبرعين ومساندين جدد (محروس الشوبكي ومحمد أبو شمالة، 2013، ص25).

هـ- تشجيع الجامعات على خفض الرسوم الجامعية، والاستجابة لمتطلبات السوق بمرونة وفي الوقت المناسب.

و- تلزم المشاركة مؤسسات التعليم العالي بتوفير معلومات كافية حول أنشطتها، وتفترض المساءلة القصوى المالية والنوعية (*Birute & Aurelija, 2010,P.9*).

ز- تخفيف الضغط على موارد الدولة، وتوفير أشكال متنوعة من الدعم المادي؛ بما يسهم في تحمل تكاليف التعليم العالي (*Sanyal & Johnstone, 2011, P.17*).

ح- تمثل المشاركة وجهات نظر داعمة تؤكد الثقة بين المجتمع ومؤسساته، وبين الجمهور وصناع القرار، وإعطاء الفرصة للجمهور للمشاركة في عملية التخطيط.

ط- تسهم المشاركة في حل المشكلات، وتؤسس لنشر ثقافة الدعم، وإيجاد نوع من التشابك الاجتماعي بين أفراد المجتمع ومؤسساته (*Matthew, 2015, P.21*).

ي- زيادة الوعي العام بالقضايا وسياسة المؤسسات، وتعزيز عملية صنع القرار الديمقراطي (*Karan, 2010, P.8*).

ك- تدعيم اللا مركزية في اتخاذ القرارات، وتبادل المعلومات، وتعزيز معرفة الجمهور، وتأكيد ثقته في المؤسسات، وتحقيق الفهم الكامل للقضايا المجتمعية *(Yvonne, 2012, P.11)*.

أما داران (*Daran, 2013, P.16*) فأكد أن المشاركة الشعبية يمكن أن تحقق العديد من الفوائد، منها: تحسين نوعية القرارات، وتقليل التكاليف والتأخير، وتحقيق إجماع عام على القرارات، وتقلل من حدة المواجهات مع المجتمع، وتحافظ على مصداقية وشرعية القرارات، وتسهم في تطوير المجتمع المدني، وتنزع فتيل المشاعر السلبية أو التصورات الخاطئة من قبل بعض الناس تجاه مؤسسات المجتمع، وتوفر للمواطنين فرصة لمراقبة أداء المؤسسات، كما تشعرهم بنوع من المسئولية تجاه ما تقوم به تلك المؤسسات، وتوفر الدعم العام للقرارات المتخذة. وحتى تكون المشاركة الشعبية فعالة، فقد قدم داران (*Daran, 2013, P.38*) مجموعة من الإرشادات تتمثل فيما يلي:

أ-تقديم الإرشادات لأعضاء المجتمع.

ب–مناقشة إجراءات التعامل مع أفراد المجتمع.
ج– المحافظة على التركيز على الأهداف المهمة.
د– تشجيع المشاركة الواسعة.
هـ– الاستماع الفعال لجميع الأصوات.
و– تطبيق معايير واضحة للمشاركة.
ز– استخدام معلومات واقعية عند طرح المشكلات والأفكار.
ح– إدارة الصراع بشكل بناء.

وتسهم المشاركة الشعبية في بروز الأفكار المبدعة، وتزيد من تحفيز الأفراد على إيجاد الحلول لمشكلاتهم، ويجعلهم قاعدة استشارية حول مستقبل الجامعة، كما أن مشاركة أفراد المجتمع في صناعة القرارات يثري العمل، ويزيد من سرعة تنفيذه، وأن تقديم الدعم المالي اللازم يسهم في ضمان الاستمرار في تقديم الخدمات، واستكمال المشروعات من خلال مبادرات وجهود فردية ومؤسسية تطوعية (أصحاب الأعمال، والجمعيات الخيرية، ... وغيرها).

كما تسهم المشاركة الشعبية في تحديد المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي، وتعزز وعي الأفراد بتلك المشكلات، والإمكانات المتوافرة لحلها، والذي من شأنه أن يسهم في التخطيط لتطوير وتنمية المجتمع، كما تعزز المشاركة مفهوم الديمقراطية في المجتمع، وتوجد الشخصية المسئولة والمتعاونة بين أفراد المجتمع، وتعمل على تقليل الفوارق بين طبقات ومستويات المجتمع، وتسهم في ضمان التأييد الشعبي لخطط التطوير والإصلاح.

5) خصائص المشاركة الشعبية:

إن الدول من أجل كفاحها لتحقيق رفاهية الشعوب تجد نفسها في معظم الأحيان أمام معادلة صعبة، وهي استغلال إمكاناتها المحدودة في سبيل إشباع أفضل لتطلعات الأفراد التي لا تقف عند حد، ومن هنا كان من الضروري لهذه الدول من استغلال مواردها، وفي مقدمة تلك الموارد الثروة البشرية، التي لا بد أن ترتفع إلى مستوى المسئولية في مساندة الدولة عن طريق المشاركة الفعالة. ويمكن تحديد خصائص المشاركة الشعبية فيما يلي:

أ- ترتبط المشاركة الشعبية بخطة التغيير الشامل أو المحدود، وأن يكون لأفراد المجتمع ومؤسساته رأي ومساهمة في القرارات التي تؤثر عليهم.

ب-تزداد المشاركة كلما كان هناك حوار فعال وشفافية بين المؤسسات والمجتمع المحيط بها.

ج- تكون المشاركة فعالة إذا ما عززت بورش عمل، وندوات، وحلقات نقاشية حول المشكلات الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات، والحلول الممكنة، وتدعيم ذلك بالمعلومات الدقيقة (*Matthew, 2015, P.63*)

د- تزداد فعالية المشاركة الشعبية بتضافر التوجيه والتدعيم الحكومي مع الجهود الأهلية.

هـ- تنمي المشاركة إحساس الأفراد بالانتماء إلى المجتمع المحلي نتيجة التفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها *(Daran,2013, P.21)*.

و- تعتمد المشاركة على المعلومات الواقعية والدقيقة، وفهم حاجات الواقع سواء من جانب المشاركين أنفسهم أو من جانب واضعي الخطة.

ز- تزداد الفاعلية أيضًا كلما كان الاعتماد على القيادات المحلية، وكلما كان هؤلاء القادة أكثر استيعابًا للواقع وإمكانات تغييره *(Nan & Xiangze & Feng, 2014, P.99)*.

ح- تعاون الأفراد مع بعضهم بشكل تطوعي يزيد من إمكانية إشباع احتياجاتهم المشتركة، وترتيبها حسب الأولويات *(Sterling & Alandra, 2011,P.8)*

ويتضح مما سبق، أن المشاركة الشعبية تسهم في إيجاد حلول مناسبة للعديد من مشكلات المجتمع، وأنها أساس لتمويل الجامعات، وتنمي لدى الأفراد مسئولية المساهمة في إدارة شئون مؤسسات المجتمع، كما تخفف العبء عن كاهل الحكومات؛ لكنها تحتاج خطة للإعلام ونشر الوعي لدى فئات المجتمع كافة، وإتاحة الفرص للمشاركين؛ ليكونوا أعضاء فاعلين في تخطيط وتنفيذ ومراقبة سياسة وإستراتيجية المؤسسة.

6) مبادئ المشاركة الشعبية:

إذا كان بروز المشاركة الشعبية خلال الفترة الحالية كفاعل بدأ يؤدي دوره على الصعيد العالمي، ويزداد باستمرار في مساحة فاعليته، فإن الأمر المؤكد أن هناك مجموعة من المبادئ التي تؤدي دورًا أساسيًّا في تأكيد تلك الفاعلية، بحيث تؤكد أن ثمة حاجة على الصعيد المحلي والقومي والعالمي تتطلب من المشاركة الشعبية إشباعها، وتقوم المشاركة الشعبية على عدة مبادئ رئيسية لضمان نجاحها، وتتمثل تلك المبادئ في الآتي:

أ- لا تقتصر المشاركة الشعبية على فئة معينة أو مستوى اجتماعي أو اقتصادي معين، وإنما تشمل جميع الأفراد والهيئات والمؤسسات والمنظمات في المستويات المختلفة (*Simon, 2014, P.23*).

ب- زيادة المشاركة الشعبية يؤدي إلى زيادة إحساس الأفراد بمجتمعهم، وارتفاع درجة ثقتهم في مؤسساته.

ج- اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات التنموية في عملية المشاركة الشعبية يجب ألَّا تزاوله فقط صفوة بمفردها، ولكن لا بد من اشتراك الهيئات والمؤسسات الشعبية المختلفة في ذلك حتى لا يتم توجيه التنمية في طريق يخدم مصالح هذه الفئات دون غيرها.

د- يعتمد نجاح الدولة في تعزيز وتنمية المشاركة الشعبية على فهم الجماهير ونوعياتهم المختلفة، وقدرتها على تطوير إستراتيجيات التواصل معهم عبر المستقبل (*Stuart, 2012, P.81*).

هـ- يجب أن تعكس عملية المشاركة الشعبية حاجات ورغبات أصحاب المصلحة الحقيقيين، وإذا ارتبطت المشاركة بجهات خارجية فلا بد أن يتم تطويعها بما يلائم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة (*Roodin & Macpherson, 2010, P.24*).

و- كل الناس لديهم الحق في المشاركة في القرارات التي تتخذ بشأنهم.

ز- مشاركة الجمهور تعزز القرارات المستدامة من خلال الاعتراف والتواصل مع احتياجات ومصالح جميع المستفيدين، بما في ذلك صناع القرار (*Daran, 2013, P.15*).

ح- تعتمد زيادة المشاركة الشعبية في تمويل التعليم على ثلاثة أمور أساسية، وهي: رؤية واضحة لما تنوي تحقيقه برأس المال، إستراتيجية محددة للاستثمار الأمثل لأموال التبرعات والمنح، والمصداقية والقدرة على تحقيق الرؤية.

ط- يجب أن تعكس عملية المشاركة الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع، وأن يتم استثمار الأموال الناتجة عن المشاركة في تلبية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة (*Simon, 2014, P.39*).

ويؤكد ما سبق، أن المشاركة الشعبية متاحة لجميع أفراد المجتمع، وتسعى إلى إحداث تغيير إيجابي، وأنها تعتمد على فلسفة الجهود الذاتية، كما أنها تؤكد على التحول من الذات السلبية إلى الذات الإيجابية، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات المادية والبشرية للمؤسسات، والمساهمة في تحقيق تطلعاتها، مع الوضع في الاعتبار ضرورة إشراك المانحين في عملية اتخاذ القرار، وتنفيذ برامج الإصلاح، وتقييم الأداء.

7) صور المشاركة الشعبية في التمويل:

تعد المشاركة الشعبية في التمويل جزءًا من الأعمال الخيرية، والعمل الخيري كلمة يونانية الأصل وتعني "الحب للبشرية" *Phileo* أو المحبة والصداقة والرعاية، و *Anthropos* تعني رجل الإنسانية، ونتيجة لذلك فإن *Philanthropist* الشخص الفعال في مساعدة الآخرين، ويرى الفيلسوف اليوناني زينوفون *Xenophon* (426 – 355 قبل الميلاد) أنْ ليس كل الناس خيرين، والعمل الخيري ليس بديلا عن الكرم، فهو يتطلب بصيرة وقدرة على اتخاذ القرارات، وأكد أرسطو *Aristotle* " أن التخلي عن المال ليس عملية سهلة" وقوله بأن "قوة أي رجل تكمن في قدرته على العطاء ولأي غرض وكيف؟ " وقال دي فيتا بيتا *De Vita Beata* "أنت مخطئ إذا كنت تعتقد أن العطاء سيكون أمرًا سهلًا" (*Oliver & Christoph & Christoph, 2014, PP.10-11*) ويؤكد ما سبق، أن المشاركة الشعبية جزءٌ من العمل الخيري، والذي يسعى إلى مساعدة الآخرين من خلال جمع التبرعات أو المشاركة في الأعمال المختلفة؛ بقصد دفع عجلة التغيير في المجتمع، وتعزيز القيم النبيلة، حيث إنه في الأساس عملًا أخلاقيًا، يهدف إلى تحقيق رفاهية البشر، وهو عمل طوعي لا يتم من خلال الضغط أو الإجبار.

ولقد أصبحت المشاركة الشعبية مصدرًا مهمًّا من مصادر تمويل التعليم العالي، والتي لا يجب إهمالها؛ لأنها توفر بعض الدعم المادي، وتسهم في تحسين جودة التعليم العالي، كما أنها تعمق التعاون بين الجامعة والمجتمع، وهناك عدة صور للمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، حددتها جامعة الملك عبد العزيز في الآتي (جامعة الملك عبد العزيز، 2005، ص ص 14 – 15):

أ- **دعم الطلبة:** تقوم بعض الشركات بتقديم منح دراسية، وجوائز، ومساعدات مالية، وقروض مرجأة لما بعد التخرج *Deferred Students*

Loans، ولا تتقاضى عليها فائدة حتى موعد تسديدها؛ وذلك لدعم الطلبة المتخصصين في اختصاصات تهمها أو تفيد بعض الجوانب التي تركز عليها الشركة في نشاطها.

ب- **الباحث الخارجي:** تقوم الشركات بتقديم فرص لطلبة الدراسات العليا، لعمل أبحاثهم في الشركة كباحث خارجي *Intem* لفترات محدودة تحت إشراف أساتذة جامعيين في أبحاث تهم الشركة.

ج- **المنح المفتوحة:** تقدم الشركات منحًا مفتوحة *Grant – in – aid* بمبالغ بسيطة للأساتذة المتخصصين في تخصصات حيوية بعينها، أو إلى أقسام علمية تهتم بتنميتها في الجامعات، وتستخدم المنح المفتوحة في أي غرض علمي، مثل: شراء معدات المعامل، أو حضور مؤتمرات علمية، أو عقد ورش عمل، أو ندوات تتناول بعض القضايا العلمية.

د- **منح عينية للجامعات:** تقدم الشركات معدات وأجهزة كهدايا للجامعات دون عائد على الشركات أو تكلفة للجامعات.

هـ- **تسويق الأساتذة:** تحرص بعض الجامعات على تسويق خبرات الأساتذة كوسيلة لتعويضهم عن فارق الرواتب المتواضعة التي يتقاضونها من الجامعة مقارنة بما يعود على زملائهم في القطاع الخاص، وكحافز لهم على التفوق في البحوث المدعومة.

و- **مراكز الأبحاث:** تنشئ بعض الشركات الكبرى مراكز أبحاث أو معامل في الجامعات، تحمل اسمها، وتخضع لإدارة الجامعة، وقد تشارك الشركات مع جهة حكومية لإنشاء مراكز تبحث في مجالات تهم الصناعة الوطنية.

ز- **دعم الأبحاث:** يقدم القطاع الخاص الدعم للبحوث الجامعية التي تستفيد منها الشركات بشروط مختلفة.

ح- **اتفاقيات شاملة:** تبرم بعض مؤسسات القطاع الخاص اتفاقيات واسعة النطاق بينها وبين إحدى الجامعات، للشراكة في عديد من الأبحاث التي تهم تلك المؤسسات وفق احتياجاتها.

ط- **تحالف مؤسسات القطاع الخاص:** تقوم بعض مؤسسات القطاع الخاص بتكوين تحالف فيما بينها؛ لدعم أبحاث خاصة بالتحالف.

ويضاف لما سبق، التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية، أو أعمال الصيانة، أو في تقديم الخدمات التعليمية، والمشاركة في الإدارة، وتطوير المباني، والوسائل التعليمية، وكذلك المنح المقدمة من مؤسسات صناعية واقتصادية إلى الجامعات لأغراض البحث العلمي (الجامعة والصناعة) عن طريق مشاريع بحثية بين الجامعة والمؤسسات الصناعية.

وحدد عبد الرحمن محمد وإنعام الطويل (2010، ص50) عدة صور للمشاركة، تتمثل في:

أ- **المشاركة بالعمل:** حيث تتكون مجموعات عمل من أفراد المجتمع كل حسب خبرته، يسهمون في الأعمال المختلفة للمؤسسة سواء عمل يدوي أو فني أو غير ذلك.

ب- **المشاركة المالية:** من خلال إسهام المقتدرون ماديا في تقديم مساعدة مالية لتنفيذ مشروعات معينة.

ج- **المشاركة الإدارية:** وتكون في صورة تنظيم مجموعات للعمل، مع توضيح الأعمال المطلوبة منهم، وتوزيع المجموعات على الأعمال المطلوبة.

د- **المشاركة بالرأي:** وتعني سماع أصحاب القرار لمطالب وشكاوى أصحاب المشكلة، وغالبًا ما تكون في مرحلة إقرار خطط العمل؛ للتعرف على احتياجات المجتمع وطموحاته المستقبلية.

هـ- **المشاركة بالتأثير السياسي:** ويظهر ذلك من خلال ممثلي اللجان المجتمعية من أفراد **المجتمع**، والذين يسهمون في الضغط السياسي على متخذي القرار؛ لتسهيل وإزالة العقبات التي تعترض مشروع ما، وكذلك استخدام أفراد المجتمع أنفسهم في دعم القرارات المجتمعية.

وأضاف سيمون (*Simon, 2014, P.*) أن من صور المشاركة الشعبية بناء القدرات التنظيمية: وهو يعني تحسين النواحي التنظيمية في المؤسسة بشكل يزيد من قدرتها على البقاء على المدى الطويل، بدلًا من تمويل البرامج الفردية، من خلال مساهمات مالية لا ترد.

ويتضح مما سبق، أن المشاركة تأخذ أشكالًا متعددةً سواء كانت فردية أو جماعية أو مؤسسية، ومنها ما يرتبط بتعبئة موارد مادية أو بشرية، ومن الضروري لكي تحقق المشاركة نتائج ملموسة؛ أن تكون متسقة ومتواصلة وممنهجة، كما ينبغي أن تكون مدعومة سياسيًّا؛ من خلال إصدار التشريعات اللازمة للتحفيز، وضمان الفعالية والتنظيم والتوجيه لهذا الحراك الاجتماعي وألَّا تكون المشاركة مجرد استكمال صورة الديمقراطية.

ويمكن تحديد صور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الآتي:

أ-الهبات والتبرعات *Philanthropy*:

تعد التبرعات واحدة من الأشكال الأكثر شيوعًا من المشاركة الشعبية، وهي تعطى إما بشكل عفوي تلقائي أو من خلال مخططات لجمع الأموال، وقد تعطى في شكل منح لأفراد أو مؤسسات في حاجة إليها.

والهبات شكل متشعب من أشكال التبرع ومن أشكالها المتعارف عليها في التعليم العالي؛ هبات الأبحاث العلمية والتي يسعى وراءها أعضاء هيئة التدريس، والتي ترعاها وتمولها الحكومة، والقطاع الصناعي، والمؤسسات، وهذه الهبات تحقق العديد من الفوائد، فهي: تؤدي إلى الاعتراف القومي والعالمي بالمؤسسة، وتتيح للجامعة فرصة التقدم وفتح مجالات جديدة وتطبيق مناهج جديدة (يوسف مصطفى، 2004، ص81)، حيث يتم توظيف جهود الأثرياء وأصحاب الأوقاف والهبات من خلال نشر الوعي التطوعي، وإيقاظه عند الأفراد وخريجي الجامعات الذين يحتلون مواقع قيادية في المجتمع؛ حيث يمكن أن

تستفيد الجامعة من الهبات والتبرعات التي يقدمها الأشخاص أو المنظمات أو الشركات داخل المجتمع، والتي تكون على هيئة تبرعات عينية أو مالية.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين قدرًا كبيرًا من الحديث عن ظاهرة تسمى "العمل الخيري الجديد" *New Philanthropy* وهو يشير إلى مجموعة من التطورات، مثل: نمو التبرعات الفردية في 1990م، وصعود آليات جديدة للتمويل كأموال الهدايا والمنح، وكان هذا نتيجة للتأثيرات الاجتماعية، وامتلاك جزء من السكان للثروات الكبيرة، مع خفض النفقات الحكومية.

ويعد تلقي الهبات والتبرعات اتجاهًا دوليًّا أخذًا في النمو والازدياد؛ نظرًا لتراجع دور الدول في دعم مؤسسات التعليم العالي، وممَّا يدل على اهتمام الجامعات بتلقي التبرعات، ما أكدته إحدى الدراسات من تلقي الجامعات البريطانية حوالي 660 مليون جنيه إسترليني في عام 2013م فقط (*Warren & Bell, 2014, P.2*)، وكان أحد الباحثين ويدعى شيرلي بيرس *Shirley Pearce* قد أعد عملية مراجعة عرفت باسم "مراجعة بيرس" *Pearce Review* شملت تحقيقًا شاملًا عن تأثير العمل الخيري ـ ممثلا في الهبات والتبرعات ـ في مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة، وركز فيها على ضرورة استفادة الجامعات البريطانية من تجربة الجامعات في الولايات المتحدة في جمع التبرعات، وتنمية ثقافة العمل الخيري، وأشار إلى أن الجامعات تحتاج إلى تسليط الضوء على التراث الخيري في خريجيها، وضمان شعور جميع الأطراف بأنهم جزء مهم ومستمر، ويتحملون قدرًا من مسئولية مستقبل الجامعة، وأن تسعى الجامعات إلى الاحتفال بالمانحين عبر لوحات وصور، وتسمية المرافق بأسمائهم، وتقديم الحوافز لهم، وإنشاء قواعد البيانات الخاصة بهم، وإقامة العلاقات من خلال شبكات روابط الخريجين، كما أكدت ذات الدراسة على ضرورة سعي الجامعات لإصلاح أنظمتها الداخلية، وتوسيع خبراتها؛ من أجل ترسيخ ثقافة المشاركة الشعبية، ومنح امتيازات للمانحين، بل وحثهم على التبرع

بانتظام بمبلغ معين من المال، ويأتي ذلك من خلال إعداد حملات واسعة داخل المؤسسة وخارجها للتعريف بثقافة التبرع، وغرس تلك الثقافة في الطلاب، وتسليط الضوء على قصص المانحين الكبار أو من يقدمون بسخاء، وهذا ما اتبعته جامعة مانشستر في الاحتفال بالذكرى المئوية الثانية لميلاد تشارلز فردريك باير *Charles Frederick Beyer*، وهو أكبر متبرع على مر العصور للجامعة، وساهم في بناء الجامعة، وقدم العديد من المنح الدراسية، كما تنشر جامعة اكستر *Exeter* تقريرًا سنويًّا عن أسماء المانحين من الخريجين عبر تاريخها *(Warren & Bell, 2014, P.7)*.

ومن أجل تسليط الضوء على المانحين ومن يقومون بجمع التبرعات لتحفيزهم، قامت جامعة تايوان الوطنية في عام 2009م بتنظيم حفل وتكريم لجنة جمع التبرعات؛ لأنها تلقت ما يقرب من 9 ملايين جنيه إسترليني من الهدايا والتبرعات، بما في ذلك منحة من شخص واحد بلغت 7.65 مليون جنيه إسترليني، وهي أكبر هدية تقدم للجامعة بعد عام 1992م واستخدمت تلك التبرعات لتطوير مركز أبحاث السرطان جون فان جيست *John van Geest Cancer Research Centre* في كليفتون حرم الجامعة *University's Clifton campus* (*Warren & Bell, 2014, P.18*).

ب- **الوقف** *Endowment*: الوقف هو إرث ترك من قبل شخص بكامل إرادته سواء متوفي أو في حياته (*Oliver & Christoph & Christoph, 2014, PP.17*) وهو يعد من أهم مصادر التمويل الشعبي، ويهدف الوقف إلى: دعم الموارد المالية للجامعات، وتعزيز العلاقة بين المجتمع والجامعات، وتحمل جزء من مسئولية تطوير التعليم؛ من خلال المساهمة في دعم أنشطة الجامعات للارتقاء بالخدمات، وتحسين الأداء ليصل إلى المستوى المقبول محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا. وأشار علي جوهر، ومحمد جمعة (2011، 126) إلى أن هناك عدة أهداف للوقف في مجال التعليم، منها:

– دعم التوجه الخيري في ميدان التعليم للنهوض بالأمة، وإنقاذها من عثراتها، ومساندة الطلاب لمواجهة المطالب المتنوعة في ميدان التعليم.

– دعم المبادرات الفردية والجماعية التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات الخيرية أو مؤسسات المجتمع المدني؛ للمساهمة في تجويد وتحسين الأداء التعليمي داخل المؤسسات.

– إحياء التوجه الإنساني نحو تحقيق العدالة التعليمية والقضاء على التفاوت الطبقي في ميدان التعليم، وسد الهوة بين الفقراء والأغنياء.

وتزخر الجامعات في دول العالم المختلفة بالأوقاف؛ ففي جامعة مانشستر *Manchester* على سبيل المثال قدم رجل الأعمال كلايف ريتشارد *Clive Richards* وقفًا تقوم الجامعة بناءً عليه بإعطاء مائة منحة سنويًّا للطلاب المستجدين الملتحقين بالجامعة، كما قدم رجلًا يدعي جوردون ليث *Gordon Lyth* إرثًا لنفس الجامعة في عام 2009م (*Warren & Bell, 2014, P.21*)، وأشارت إحدى الدراسات إلى أن ست مؤسسات وهي كلية بوسطن *Boston College*، وجامعة بوسطن *Boston University*، وجامعة براندين *Brandeis*، وكلية دارتموث *Dartmouth*، وجامعة هافارد *Havard*، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا *MIT* تتحكم في ما يقرب من 40 مليار دولار من الأصول الوقفية، فعلى سبيل المثال بلغت الأوقاف في عام 2009م كالآتي: كلية بوسطن أكثر من 1.340 مليار دولار، وجامعة بوسطن أكثر من 892 مليون دولار، وجامعة براندين أكثر من 558 مليون دولار، وكلية دارتموث أكثر من 2.824 مليار دولار، وجامعة هارفارد أكثر من 25.662 مليار دولار، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أكثر من 7.982 مليار دولار (*Joshua , 2010,p.14*)، وبلغ حجم الأوقاف في بعض الجامعات الكندية في عام 2014م كالتالي: جامعة ماكجيل *McGill* 1.4مليار دولار، وجامعة ألبرتا *Alberta* واحد مليار دولار، وجامعة تورنتو *Toronto* 2.14 مليار دولار،

كما بلغ حجم الأوقاف في جامعة جنوب أفريقيا *University of South Africa* في عام 2011م حوالي 925 مليون راند، وبلغ حجم الأوقاف في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا *King Abdullah University of Science and Technology* في المملكة العربية السعودية حوالي 15.34 مليار يورو في عام 2013م (*Mervis, 2014, P.1*). ويؤكد ما سبق، اهتمام الجامعات في العالم بالوقف؛ لدوره في تدفق الموارد للجامعة؛ لمساعدتها في تحقيق الأهداف.

وهناك عدة أنواع للوقف، تتمثل في (علي جوهر ومحمد جمعة، 2011، ص24):

- **الوقف الخيري:** وهو ما جعل ابتداء على جهة من جهات البر ولو لمدة معينة يكون بعدها على شخص أو أشخاص معينين، فمن وقف داره أو أرضه لينفق من غلتها على المحتاجين أو على مستشفى وقفًا مؤبدًا كان خيريًّا، وكذلك إذا جعلها وقفًا على جهة البر مدة معينة كعشر سنوات مثلًا، ثم بعدها على أشخاص معينين كأولاده مثلًا.

- **الوقف الأهلي:** هو ما جعل ابتداء على معين، سواء كان واحدًا أو أكثر. وكما يكون الوقف كله خيريًّا فقط أو أهليًّا، يكون منوعًا بعضه أهلي وبعضه خيري.

- **انتهاء الوقف:** يقصد بانتهاء الوقف زواله، وذهاب معالمه، وصيرورة الأعيان الموقوفة بانتهاء الوقف فيها مملوكة ملكية تامة، ومحلًا لأن يتصرف فيها مالكها بجميع أنواع التصرفات.

والوقف إذا كان خيريًّا فإنه ينتهي إذا انتهت المدة المحددة في الوقف لدى من يرون جواز تأقيت هذا الوقف، كذلك ينتهي الوقف الخيري إذا انقرضت الجهة الموقوف عليها، وفي هاتين الحالتين ينتهي الوقف في ذاته دون الحاجة

إلى قرار من المحكمة، ويعود الوقف ملكا للواقف إذا كان حيا أو لورثته يوم وفاته، وإن لم يكن له ورثة عند موته كان للدولة.

ج- **دعم الخريجين** *Alumni Support*: يعد خريجو الجامعات أحد المصادر المهمة التي يمكن أن تقوم بدور فاعل في تمويل التعليم العالي؛ حيث تعمل الجامعات على متابعة الخريجين، وتحرص ألا تنقطع صلتهم بجامعاتهم، وتقوم بعض الجامعات بتشكيل جمعيات تسمى جمعيات الخريجين، والتي تعمل على تحديد وتحديث عناوين الطلاب الدائمة بعد تخرجهم، ويتم التواصل معهم عن طريق المراسلة، حيث يتم دعوتهم للمشاركة في حضور بعض المناسبات والمؤتمرات، ودعوتهم للتبرع لجامعاتهم، وفي هذا تسعى الجامعات إلى تكوين شبكات من الخريجين؛ لتدعيم موقفها المالي، والحصول على ميزة تنافسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وخاصة مع النخبة؛ للحصول على أكبر قدر من التبرعات.

وقد انتبهت بعض الجامعات في الآونة الأخيرة لأهمية روابط الخريجين، ودورها في تمويل الجامعات كنوع من المشاركة الشعبية (*Warren & Bell, 2014, P.5*) فاستخدام المشاركة الشعبية في التمويل بديلًا عن التمويل الحكومي أصبح عملية طبيعية.

وتستند مشاركة الخريجين في تمويل التعليم العالي إلى التفاعل بين الخريجين والمجتمع، والمشاعر الملهمة من الدفء والكرم، فدعم الخريجين أكبر بكثير من جمع المال، وإنما يستلزم بناء العلاقات والاتصالات والشراكات التي تمتد بشكل مستمر في المستقبل.

وأكدت إحدى الدراسات أن هناك عدة عوامل تسهم في تفسير معدلات المشاركة من الخريجين، تتمثل في: القدرة الفكرية، التنمية الفكرية، التواصل المستمر، وتطوير الصداقات العميقة خلال السنوات الجامعية (*Dennis & Ruth, 2012, P.18*)، ويعني ما سبق، أن زيادة مشاركة الخريجين في تمويل

التعليم الجامعى تبدأ أثناء الدراسة الجامعية، من خلال تنمية ولاء وانتماء الطلاب للجامعة، وزراعة ثقافة التبرع لديهم، وتشجيعهم على رد الجميل بعد التخرج.

وبالنظر إلى الجامعات في العالم يتضح أن هناك اهتمامًا متزايدًا بمشاركة الخريجين، وهو ما ظهر في الاهتمام بتشكيل روابط الخريجين أو جمعيات الخريجين.

وأكدت إحدى الدراسات أن الجامعات البريطانية – على سبيل المثال– تتلقى مبالغ قياسية من تبرعات الخريجين، وخاصة مع انخفاض التمويل الحكومي، وسعت الجامعات إلى إيجاد بدائل لنظام التمويل، ومن أبرز الأمثلة على ذلك حصول الجامعات في المملكة المتحدة على تبرعات كبيرة من مصادر الخير، فقد أعلنت كلية الدراسات الشرقية والأفريقية*The School of Oriental and African Studies (SOAS)* استلام مبلغ 20 مليون جنيه إسترليني من مؤسسة يرأسها طالب سابق، وكان قد قدم لجامعة برمنجهام هدية قدرها 15 مليون جنيه إسترليني، كما تبرعت إحدى جمعيات الخريجين بأكثر من مليون جنيه إسترليني لجامعة نورثامبتون *Northampton* في عام 2010م، كما تمكنت جامعة ووستر *Worcester* وهي مؤسسة صغيرة وأنشئت عام 2005م من جمع ما يزيد على 200 ألف جنيه إسترليني من التبرعات في عام واحد، وكانت جامعة كامبريدج *Cambridge* قد اتخذت قراراً في مارس 2013م بزيادة الاهتمام بالاستثمار في تنمية العلاقات مع الخريجين 2011م *(Warren & Bell, 2014, P.12)*.

ومن أجل التوسع في إقامة العلاقات مع الخريجين، سعت بعض مؤسسات التعليم العالي إلى تجاوز الحدود القومية، والحفاظ على الروابط مع الخريجين في الخارج، وعلى سبيل المثال تفتخر جامعة أكسفورد *Oxford* بوجود 171 رابطة لخريجيها في 80 دولة، وتفتخر جامعة كامبريدج بوجود

314 مجموعة في الخارج، وتوجد 85 رابطة لجامعة إكستر *Exeter* في جميع أنحاء العالم، وقد نظمت جامعة إكستر حفلات تخرج خارج مقرها مثل ما عقد في: ماليزيا، وتايلاند، وتايوان، وهونج كونج، والصين، والإمارات العربية المتحدة. كما تسعى جامعة برايتون *Brighton* إلى الحفاظ على العلاقات مع خريجيها في الخارج (*Warren & Bell, 2014, P.15*)، وأثمرت تلك العلاقات عن تبرع رجل أعمال صيني يدعى كا شينج لي *Ka-shing Li* بمبلغ 5 مليون جنيه إسترليني لجامعة أكسفورد في عام 2013م (*Warren & Bell, 2014, P.20*)، وتلقت جامعة ستانفورد *Stanford* حوالي 151 مليون دولار من الخريجين في عام 2013م، كما تلقت جامعة كولومبيا *Colombia* حوالي 227.51 مليون دولار، وحصلت جامعة جنوب كاليورنيا *South of California* على 141.955 مليون دولار (*Kaplan, 2014, P.4*).

8) إدارة أموال المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي (المنح والتبرعات والوقف):

إن أحد محكات أو معايير زيادة المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي هو المهنية في إدارتها، من خلال وضع: سياسة محددة، وإستراتيجية واضحة، وآليات دقيقة، كما أن اعتماد مبدأ الشفافية والمحاسبية ضروري لنجاح العمل. ومن أساسيات نجاح إدارة أموال المشاركة الشعبية سيادة الثقة بين المانحين والجامعة؛ حيث إن هذه الثقة توجِد بيئة مهيئة لنمو المشاركة الشعبية وتطورها، وتفاعلها مع متخذي القرارات، كما أن تلك الثقة تساعد على سيادة روح التعاون والتفاعل الإيجابي والتنسيق بين المانحين وإدارة الجامعات.

ويتطلب تدعيم قدرة الجامعات على طلب الحصول على أموال المنح والتبرعات الخيرية ضرورة توافر ثلاثة عناصر رئيسية، تتمتع جميعها بإمكانية التحكم فيها من جانب المؤسسة الجامعية، وهي (عصام غانم وخالد مسعود، 2013، ص899):

أ- القيادة التنظيمية (المؤسسية): فمن الواجب على قادة المؤسسات الجامعية تخصيص الوقت والموارد اللازمة لدعم إستراتيجيات طلب وإدارة أموال الوقف، والمنح، والتبرعات الخيرية المقدمة، والاستفادة منها، كما أن عليهم المساهمة في إرساء دعائم بيئة قادرة على إشعار المانحين المحتملين في المستقبل بأن لديهم قدرًا مناسبًا من المعرفة، والقدرة على المشاركة في صنع مستقبل تلك المؤسسات الجامعية التي يساهمون في دعمها ماليًّا.

ب- قيادة العلاقات العامة: فمن خلال التواصل والتفاعل مع أفراد المجتمع كافة وعلى نحو فعال؛ يصبح بمقدور المؤسسات الجامعية إحداث فرق رئيسيٍّ في فاعلية علاقاتها مع خريجيها، وتنويع مصادر دخلها المالي من خلال تلقي أموال المنح، والتبرعات الخيرية منهم.

ج- إدارة عمليات وأنشطة التنمية المهنية: فمن الأهمية بمكان إنشاء إدارات متخصصة في مجال التنمية المهنية للعاملين في إدارات المنح والتبرعات الخيرية في مؤسسات التعليم العالي، يعمل بها مهنيون متخصصون على درجة جيدة من الكفاءة والتدريب، ويطبقون أفضل الممارسات والإستراتيجيات العملية في المجال، وفي الوقت نفسه الذي يسهمون في الحصول على عائد متميز من وراء الوقت الذي يتم تخصيصه للمشاركة في أي عمليات استثمار لأموال المنح والتبرعات الخيرية.

ويمكن القول: إن إدارة أموال المشاركة الشعبية تسعى إلى تحقيق ما يلي:

أ- التأثير في سلوكيات أفراد المجتمع؛ لدفعهم نحو المشاركة في عملية التمويل.

ب- وضع رؤية ملائمة لإدارة تلك الأموال بطرق إبداعية.

ج- الحفاظ على أموال التبرعات، واستخدامها الاستخدام الأمثل.

د- وضع معايير لتقييم عملية المشاركة، ومساهمتها في تحقيق الأهداف.

هـ- وضع نظام لتحفيز أفراد المجتمع من خلال الاحتفالات والإعلان عن مساهماتهم، وتسمية بعض الأماكن بأسمائهم؛ لزيادة درجة المشاركة.

و- وضع برامج للمشاركة الشعبية والترويج لها في المجتمع.
ز- تقديم تقارير إلى إدارة المؤسسة بشأن مستوى المشاركة الشعبية ودرجة فعالتها.

9) معوقات المشاركة الشعبية في التمويل:

تعد المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي جزءًا من متطلبات تحقيق جودة الأداء العالي، وتحقيق ميزة تنافسية، وهي عامل مهم من عوامل تحقيق التأثير الإيجابي في سياسة وإستراتيجية المؤسسة، وتحقيق أهداف المجتمع، ولذلك فإن أية عوائق تحد من تلك المشاركة تشكل تحديًا للجامعة، ويدفعها إلى البحث عن الوسائل التي تمكنها من التغلب على تلك المعوقات، وتتمثل معوقات المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي فيما يلي:

أ- تزايد طموح المسئولين وتوقعاتهم في أن تسهم الجامعة في التنمية الشاملة بما يفوق طاقتها.
ب- بيروقراطية الجامعات، وتعقيدات التعامل معها.
ج- هيمنة بعض أفراد المجتمع على اتخاذ القرار داخل الجامعة (*Birute & Aurelija, 2010, P.10*)
د- التهيب من عزوف الجامعات عن القيام بتلبية حاجات المجتمع.
هـ- لا توجد قنوات اتصال ثابتة ومعروفة يمكن من خلالها التنسيق والتعاون بين أفراد المجتمع ومؤسساته والجامعات.
و- اهتمام الجامعات بالجوانب التعليمية أكثر من اهتمامها بمشكلات المجتمع المحيط.
ز- انعزالية الجامعات في تطوير كلياتها وبرامجها، وضعف اهتمامها برصد التغيرات والمستجدات التفاعلية مع القطاع الخاص (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، 2006، ص262).

ح- قلة توفر المعلومات المتاحة والمنتظمة حول المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي (*El-Araby,2011, P.3*).

ط- ضعف ثقافة المشاركة بين أفراد المجتمع، واللا مبالاة، وانعدام الثقة في السلطات (*Bogdana & Dacian & Laura, 2014, P.69*).

ي- افتقار الجمهور إلى المعرفة الأساسية حول العديد من القضايا.

ك- محدودية قدرة متخذي القرار على تصحيح الأخطاء بطرق مبتكرة، والاستفادة من رؤى وأفكار أفراد المجتمع (*Karan, 2010, P.13*).

ل- ضعف رغبة الأفراد في المشاركة، وقلة ثقتهم في قيادات المؤسسات وقدرتهم على تفعيل المشاركة لخدمة المؤسسة والمجتمع (*Matthew, 2015, P.22*).

م- قد تقتصر المشاركة على النخب فتنقلب إلى منافسة بين جماعات المصالح لتحقيق أهداف خاصة أو أجندات معينة (*Yvonne, 2012, P.29*).

ن- ضعف القدرة على رصد نتائج المشاركة الشعبية في التمويل (*Audrey, 2015, P.15*)

س- غياب مبدأ توجيهي شامل لحث الجمهور على المشاركة (*Thomas & Terry & James, 2011, P.102*).

ع- قلة إمداد أفراد المجتمع بالمعلومات اللازمة حول وضع المؤسسات ومشكلاتها، أو التعبير عن آرائهم وأفكارهم فيما يتعلق بمستقبل تلك المؤسسات (*Chutarat & Suphatthatharachai, 2012, P.872*).

ف- التدخلات غير المجدية لحل القضايا الاجتماعية المعقدة (*Rob, 2013, P.29*).

وأضاف يفون (*Yvonne, 2012, P.2*) أن هناك بعض المعوقات التي تقف في طريق تحقيق المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، تتمثل فيما يلي: الظلم الاجتماعي، وقلة الرضا العام عن تقديم الخدمات، وانهيار قيم

المواطنة والمصلحة العامة، والاستهانة بما يمكن أن يقدمه أفراد المجتمع، وضعف قدرة المؤسسات على الاستفادة الكاملة من أفراد المجتمع كموارد لمساعدة الحكومة؛ لتحديد الاحتياجات والأولويات، والمساعدة في عملية التنفيذ، وندرة وجود قنوات فعالة للتنسيق والاتصال في الجامعات يمكن الرجوع إليها، ونقص الدعاية والتأطير لحمل أفراد المجتمع ودفعهم إلى المشاركة.

كما أشار عصام غانم وخالد مسعود (2013، ص894) إلى أنه من الأسباب الرئيسية التي تحول دون تحقيق المشاركة الشعبية ـ متمثلة في: الأوقاف، والمنح، والتبرعات، والهبات ـ لمستوى الأداء والفاعلية المنشودة ما يلي:

أ- غياب تقديم أية محفزات ومكافآت مالية من جانب الجامعات، وأعضاء مجالس إدارتها.

ب- فقدان الجامعة لبعض سمعتها الحسنة؛ مما يؤدي إلى ضعف قدرتها على تنويع مصادر تمويلها باستخدام المنح والهبات والأوقاف الخيرية، وهو ما يمثل مخاطر مستقبلية للجامعة.

ج- قلة التواصل مع الطلاب، والعاملين بالجامعة، وخريجيها؛ الأمر الذي يمكن أن يقلل من قدرتها للحصول على المزيد من الأوقاف والهبات الخيرية في المستقبل، إضافة إلى زيادة مخاطر ضعف قدرتها على تحقيق أرباح مالية أكبر على المدى الطويل.

د- تطبيق قواعد إنفاق مالي غير فعالة بشكل سنوي، دون مراعاة للواقع القائم.

ويؤكد ما سبق، أن معوقات المشاركة الشعبية قد تكون: اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو ثقافية. وبالإضافة إلى ما سبق، يمكن إضافة المعوقات التالية:

أ- القصور في تعبئة الأفراد وتحفيزهم على المشاركة، والاعتماد على جهود عشوائية أو عفوية وغير ممنهجة ومخططة، فتقدم على أنها مجرد إسهام في

تحمل نصيب من الأعباء المالية، ويقترن ذلك في أذهان الأفراد بأنه استنزاف لمواردهم المالية.

ب- ضعف ارتباط بعض المشروعات بالاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع، وهو ما يؤدي إلى انسحابهم من المشاركة، أو رفض تقديم أي نوع من الدعم.

ج- تدني المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع فيما يتعلق بأهمية المشاركة، ودورها في تنمية الجامعة والمجتمع.

د- ضعف الثقة أحيانًا بين المجتمع والجامعة فيما يتعلق بتلبية احتياجاته ومتطلباته الأساسية؛ مما يدفع أفراد المجتمع ومؤسساته إلى قلة المشاركة.

هـ- ضعف الاهتمام بالحوار مع أفراد المجتمع ومؤسساته، وقلة الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تؤديه المشاركة الفعالة في دعم قدرات الجامعة وتنميتها.

و- الفجوة الواسعة بين أصحاب القرار في المؤسسات وأفراد المجتمع، وقلة معرفة أفراد المجتمع لحدود مشاركتهم.

ز- ضعف مستويات الدخل الاقتصادي لأفراد المجتمع؛ مما لا يتيح لهم فرصة المشاركة بشكل كافٍ.

القسم الثاني ـ المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر:

بدأ العالم بشكل عام يعاني من ضغوط شديدة بشأن الموازنات العامة، وميزان المدفوعات منذ منتصف السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، لذلك اتخذت الدول بعدًا آخر فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي بشكل عام، والإنفاق التعليمي بشكل خاص، ويتمثل في تخفيض حجم ذلك الإنفاق أو ترشيده، ومحاولة إدارة النظام التعليمي بطرق أكثر فاعلية وأقل تكلفة، وبدأت في البحث عن مصادر تمويلية جديدة وتعبئة موارد إضافية (عبد الله المالكي، 2014، ص119)، ويعد تمويل التعليم العالي أحد القضايا المهمة التي تهتم بها جميع دول العالم؛ لأنها من محددات فعاليته، فكلما توافر التمويل الكافي، انعكس ذلك

إيجابيًّا على جودة مدخلات التعليم العالي وعملياته ومخرجاته، وبالتالي المساهمة في تحقيق تقدم ورقي المجتمع.

وتأسيسًا على ذلك، يتم فيما يلي تناول التعليم العالي في مصر، ومصادره، وواقعه:

أولًا- التعليم العالي في مصر، ومصادره، وواقعه:

يتمثل تمويل التعليم العالي في توفير الموارد والاحتياجات المالية المباشرة وغير المباشرة التي يحتاجها؛ لتحقيق أهدافه بالشكل المطلوب، ويتم تناول مصادر تمويل التعليم العالي كما يلي:

1- مصادر تمويل التعليم العالي في مصر:

تتنوع مصادر التمويل العالي في ضوء السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، كما تتنوع مصادره طبقًا للنظرة المجتمعية للتعليم العالي بخصوص كونه مفتوحًا أو انتقائيًّا، أو موجهًا لحاجات الأفراد أو متطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية، أو متاحًا لمساهمة القطاع الخاص واستثماراته، أو مقتصرًا على القطاع العام (طارق عامر، 2006، ص14). وتعد الضرائب المباشرة وغير المباشرة من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها حكومات الدول المختلفة، ومنها تتكون موازناتها، إضافة إلى ذلك هناك بعض المصادر الأخرى للتمويل، مثل: الرسوم الدراسية، والهبات، والتبرعات، والمساعدات المحلية والدولية. ويمثل التمويل الحكومي المصدر الأساسي لتمويل التعليم العالي في الدول العربية، وإن كانت بعض الدول العربية اتجهت في الآونة الأخيرة إلى الاتجاه نحو المشاركة الشعبية في التمويل، ويمكن عرض مصادر تمويل التعليم العالي في مصر كما يلي (أحمد خلاف وعبد العاطي عبد العزيز، 2013، ص 168):

أ-**المصادر الأساسية:** ويقصد بها تلك المصادر التي تعتمد عليها مؤسسات التعليم العالي بصورة رئيسية في تمويلها، وتغطية نفقاتها الرأسمالية والجارية،

وتشمل التمويل الحكومي الذي يعتمد على الضرائب العامة والمصروفات الدراسية.

ب-**المصادر الثانوية:** تسهم المصادر الثانوية بنسبة قليلة ومحدودة للغاية في تمويل التعليم العالي في مصر، وتتنوع تلك المصادر ما بين مصادر داخلية وأخرى خارجية، حيث تشمل المصادر الداخلية التبرعات الأهلية، والجهود الذاتية من قبل الأفراد. أما المصادر الخارجية فتشمل المنح الدراسية، والمنح من بعض الهيئات الخارجية، بالإضافة إلى الإعانات والقروض التي تقدمها بعض الدول والهيئات أو الأفراد لمؤسسات التعليم العالي في مصر.

ويبدو مما سبق، أن المشاركة الشعبية لم تنل الاهتمام الكافي كأحد مصادر تمويل التعليم العالي، وإن كانت تظهر في بعض الأشكال المباشرة، كما في فرض ضرائب مالية على المواطنين والمؤسسات الإنتاجية، أو غير المباشرة في صورة تقديم بعض التجهيزات واللوازم التعليمية، أو صيانة المباني الجامعية، أو التبرع بالأراضي لبناء الكليات عليها.

2- واقع تمويل التعليم العالي في مصر:

تواجه مؤسسات التعليم العالي في مصر تحديات كثيرة في الوقت الراهن تجعلها تقف في مفترق طرق الانصياع لمواجهة التحديات المعاصرة التي تواجهها في الوقت الحاضر، والتي تتعثر في كثير من الأوقات بسبب إمكانياتها المحدودة، والأزمات المالية التي تواجهها، والتي تتعثر بموجبها عمليات الإصلاح كافة، وبين الوقوف والتأمل فيما يجري حولها في جامعات كثيرة من جامعات العالم، والتي أصبحت مكتظة بالتكنولوجيا المتطورة سواء في الدول المتقدمة صاحبة هذه التكنولوجيا، أو الدول القادرة على شراء التكنولوجيا وامتلاكها كدول الخليج العربي على سبيل المثال (أحمد خلاف وعبد العاطي عبد العزيز، 2013، ص168) وعلى الرغم من وجود بعض الاهتمام خلال

السنوات الأخيرة في التعليم العالي وزيادة تمويله لمواكبة المتغيرات العالمية، إلا أن التمويل ليس بالقدر الكافي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (1)

تطور موازنات الجامعات المصرية الحكومية خلال الفترة من (2004 – 2013م) (المجلس الأعلى للجامعات، 2015، ص3)

العام	الميزانية بالمليون جنيه	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة
2004 / 2005م	6318	–	–
2005 / 2006م	6827	509	%8
2006 / 2007م	7473	646	%9,5
2007 / 2008م	8006	533	%7
2008 / 2009م	9261	1255	%16
2009 / 2010م	10690	1429	%15
2010 / 2011م	11882	1192	%11
2011 / 2012م	12312	430	%3,6
2012 / 2013م	16639	4327	%35

ويتبين من الجدول السابق، أن هناك زيادةً مطردةً في مخصصات التعليم العالي في ميزانية الدولة؛ حيث تزايدت هذه المخصصات بشكل ملموس في العام المالي 2009/2008م، وبلغت نسبة الزيادة (16%)، وعلى الرغم من أن الاعتمادات في تزايد مستمر في السنوات التالية؛ إلا أن نسبة الزيادة تناقصت لتصل إلى (3.6%)، ثم تزيد الميزانية بشكل كبير وملحوظ، لتصل نسبة الزيادة إلى (35%)، ومع ذلك تعد الميزانية غير كافية مقارنة بتزايد أعداد الطلاب، وزيادة مرتبات العاملين، وزيادة أسعار السوق، وما يتطلبه ذلك من زيادة في النفقات على المباني، والفصول، والتجهيزات والمعدات وخلافه.

وبرغم المحاولات الجادة لزيادة الإنفاق على التعليم العالي؛ إلا أن تلك الزيادات في حاجة إلى مزيد من الدعم سواء الحكومي، أو عن طريق المشاركة الشعبية؛ للوفاء بتلبية احتياجات الزيادات المستمرة في أعداد الطلاب، والوفاء بخطط التنمية في ضوء متطلبات العصر وتحدياته.

كما يتبين مما سبق، أن تمويل التعليم العالي في مصر ما زال يعتمد بشكل أساس على ميزانية الدولة، وأن المشاركة الشعبية في التمويل تكاد تكون غير موجودة، وإن كانت هناك بعض جوانب التمويل التي تأتي من جهات أجنبية (في إطار التعاون الدولي) لكنها غير أساسية، كما أنها لا تفي بالاحتياجات المطلوبة، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (2) تطور أعداد الطلاب في الفترة من 2004/ 2005 وحتى 2013 / 2014م

العام الجامعي	أعداد الطلاب	نسبة الزيادة
2005/2004	1223620	-
2006 /2005	1378744	155124
2007 /2006	1442268	634824
2008 /2007	1443666	1398
2009 /2008	1438873	4793-
2010 /2009	1399372	39501-
2011 /2010	1123913	275459-
2012 /2011	1076186	47727-
2012م 2013	1102819	26633
2013/ 2014	1121176	18357

ويتبين من الجدول السابق أن أعداد الطلاب في تزايد مستمر في الفترة من 2004 / 2005م وحتى 2008/2007م ثم بدأت الأعداد تتناقص تدريجيًا

حتى عام 2012/2011م، ثم زادت الأعداد في عام 2013/2012م لتتناقص مرة أخرى في عام 2014/2013م، ويبدو أن أعداد الطلاب تتأرجح بين الزيادة والنقصان على الرغم من الزيادة المستمرة في عدد السكان، وقد يرجع ذلك إلى التوسع في التعليم الخاص، وتأرجح الأعداد الملتحقة به من عام لآخر.

وبتحليل واقع تمويل التعليم العالي في مصر يتضح ما يلي:

– يواجه التعليم العالي في مصر تحديات كثيرة، من بينها مشكلة التمويل، فهناك عجز في ميزانية التعليم، والعجز الكبير في الدعم المقدم من أفراد المجتمع ومؤسساته؛ بما يؤثر في ضعف قدرة التعليم العالي المصري على مواكبة التطورات العالمية.

– هناك ضعف في كفاية الموارد المالية في الجامعات، وهي لا تواكب مع زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي؛ مما يؤدي إلى ضعف مخرجاته.

– لا تتناسب نسبة الإنفاق على التعليم العالي مع التغيرات الاقتصادية، فهناك زيادة مستمرة في الأسعار لا تواكبها زيادة في موازنة التعليم العالي.

– يعتمد تمويل التعليم العالي على موازنة الدولة بشكل أساسي، في حين تسهم المشاركة الشعبية بنسبة يسيرة في التمويل.

– تتزايد القناعة بأن تمويل التعليم العالي ينبغي أن يكون مسئولية جميع أفراد المجتمع، حيث يتزايد الاتجاه نحو خصخصة التعليم، بالإضافة إلى وجود بعض حالات تقديم المنح والتبرعات للجامعة.

– قد يكون ضعف الثقة في مخرجات التعليم العالي سببًا في إحجام البعض عن المشاركة الشعبية في التمويل، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب الاجتماعي على التعليم العالي.

– لا تتفق نسبة الإنفاق على التعليم العالي في مصر مع نسب الإنفاق العالمية على التعليم.

ثانيًا واقع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر:

يعد العمل الخيري (المشاركة الشعبية) له جذور في المجتمعات العربية، فأحد أركان الإسلام هي الزكاة، وهي إعطاء 2.5% من فائض الثروة للفقراء والمحتاجين، وهو ما يعمل على تنقية الثروة وتطهيرها، كما تشجع الديانة المسيحية العشور وهو التبرع بـ 10% من دخل الفرد الإجمالي لدعم الفقراء والكيانات الدينية.

وتمثل المشاركة الشعبية في المجتمع المصري بعدًا من أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بهدف تأكيد ذاتية الفرد في إدارة شئون حياته، وحل مشكلاته، وتعميق انتمائه الوطني، وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال المشاركة بفكره ومجهوده وعمله في إدارة المنظمات العامة والخاصة (سوزان المهدي ورمضان عيد، 2002، ص71) وبدأت جهود المشاركة الشعبية في تمويل التعليم في مصر منذ فترة طويلة، سبقت معرفتها للتعليم الحديث في عهد محمد علي، وتمثلت تلك الجهود في فتح الكتاتيب الأهلية، ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم التابعة للأزهر الذي ظل لقرون عديدة يحمل منارة العلم والتعليم.

وشهدت فترة الاحتلال البريطاني (1882 – 1923) بداية المشاركة الشعبية في تمويل التعليم، فقد قامت جمعية التعليم المصرية التي أنشئت عام 1885م بإنشاء أول مدرسة ليلية تيسر للطلاب والمعلمين الذين لا تسمح لهم أوقاتهم النهارية بالحضور إليها، والتي كان مقرها في قبة الغوري بشارع الغوري، وكان التعليم بها مجانيًا، كما أن التفرقة التي فرضها الاحتلال على فرص التعليم وخاصة في حالة الأطفال الفقراء دفع إلى ظهور حركة وطنية لإنشاء مدارس أهلية تدعمها التبرعات العامة، وتساندها الجمعيات الخيرية التي قدمت التعليم للشعب بالمجان، أو بمصروفات ضئيلة. وخلال العقد الأول من القرن العشرين افتتحت مئات المدارس عن طريق بعض الأثرياء والتبرعات العامة،

كما ظهرت معالم نهضة كبيرة بفضل المشاركة الشعبية للجمعيات الخيرية (رشاد حسن، 2011، ص 144).

وشهدت الفترة من 1923–1952م اهتمامًا متزايدًا من جانب المشاركة الشعبية نحو قضايا التعليم، ويرجع ذلك إلى إقرار دستور 1923م لحق المصريين في تشكيل الجمعيات الأهلية وزيادة اهتمام الحكومة بدعم الجمعيات الأهلية، وتشجيعها للكثير من الأفراد والجماعات على إنشاء المدارس.

أما الفترة من 1952–1976م شهدت تراجعًا ملحوظًا في المشاركة الشعبية؛ نظرًا لسيطرة الحكومة على الجمعيات الأهلية كافة، وفرض الرقابة عليها، واعتبارًا من عام 1977م ونظرًا لانتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والخصخصة الاقتصادية؛ فقد كان لها أكبر الأثر في زيادة المشاركة الشعبية في تمويل التعليم (رشاد حسن، 2011، ص 146) .

ويمكن القول: إن واقع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم في مصر يدل على أن هناك اهتمامًا قليلًا بها؛ فالمشاركة تتم بطريقة عشوائية غير مخططة، وعلى الرغم من ذلك أكدت المشاركة الشعبية قوتها في بعض المشروعات، مثل الجامعة الأهلية عام 1908م. ولقد زاد الاتجاه في الفترة الأخيرة إلى الاهتمام بالمشاركة نتيجة ضعف الجهود الحكومية، في الوقت الذي زادت فيه متطلبات المجتمع وحاجته إلى المزيد من الجهود. وحددت زينب خالد ووسام جلبط (2011، ص 652) أسباب ظهور المشاركة الشعبية في مصر كما يلي:

أ- نمو الحركة الاجتماعية في البلدان العربية، وما يترتب على ذلك من زيادة الوعي بأهمية التعليم العالي، ودوره في خدمة المجتمع.

ب- ضعف قدرة الحكومة على التمويل الكافي لحاجة المؤسسات التعليمية؛ مما يتطلب دعم المجتمع.

ج- ضعف الانتماء الاجتماعي لأفراد المجتمع، والحاجة لتأصيل مفهوم القومية لديهم، وتحطيم القيم السلبية والانعزالية عن المجتمع.

وتختلف جهود المشاركة الشعبية في مصر من مدينة إلى أخرى، فتتمثل المشاركة في الريف في جهود متناثرة، تتمثل في مساهمات قليلة في بناء أو إعادة بناء أو ترميم بعض المباني، أو تقديم بعض الأجهزة التعليمية، بينما تتسع جهود المشاركة في المدن، حيث المستوى الاقتصادي المرتفع، والذي قد يصل إلى تقديم الأجهزة عالية التقنية، أو تجهيز وتأهيل بعض المعامل، أو المساهمة في بناء المشروعات الكبيرة.

وقد ترجع زيادة نسبة المشاركة الشعبية في المناطق الحضرية إلى: ارتفاع مستوى التعليم، أو زيادة الوعي بأهمية المشاركة، أو انتشار الجمعيات الأهلية، أو زيادة الحملات الإعلامية وبرامج التوعية لنشر الوعي والتأكيد على أن المشاركة الشعبية من المكونات الأساسية لتنمية المجتمعات، وأنها تعبر عن المسئولية الجماعية في التطوير والإصلاح، وحماية مصالح الأفراد والمؤسسات، والمساهمة في اتخاذ القرارات.

ولقد تأثرت المشاركة الشعبية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع عبر التاريخ، ويمكن القول: إن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على حجم المشاركة الشعبية في مصر، منها:

- تزداد في المجتمع المصري قيم التكافل الاجتماعي المنبثقة من الأديان السماوية كنظام الزكاة في الإسلام ومفهوم الصدقة الجارية والتي تتمثل في الوقف، وأيضًا نظام العشور في الديانة المسيحية.
- تقديم بعض الجماهير خدمات في العديد من المناطق الفقيرة بدلًا من الدولة سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي.
- التكاتف الشعبي الذي صاحب فترات النضال ضد الاستعمار، أو في أثناء الحروب كحرب أكتوبر 1973م.

– تصاعد إنشاء الجمعيات الخيرية، ومنظمات المجتمع المدني، وما يصاحبها من أنشطة: اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية؛ لمواكبة التطورات: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، المحلية، والإقليمية، والعالمية.

وفيما يتعلق بصور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر، يتم تناولها فيما يلي:

أ–**الهبات والتبرعات** *Philanthropy*:

يشير الواقع في مصر إلى أن الجامعات تستخدم التبرعات الخيرية لإثبات وجودها، والبقاء في حيز المنافسة، وهناك اتجاه نحو تشجيع التبرعات لتأكيد المشاركة الشعبية؛ فقد تلقت بعض الجامعات العديد من التبرعات للمساهمة في التمويل، على سبيل المثال تلقت جامعة القاهرة العديد من التبرعات: مثل تبرع أحد المستثمرين في عام 2014م بمبلغ 500 ألف جنيه، كما تلقت مبلغ 130 ألف جنيه من متبرع آخر في صورة مستلزمات طبية، وتلقت مبلغ 150 ألف جنيه تبرعًا من جامعة المستقبل (جامعة القاهرة، 2015). وتلقت جامعة عين شمس في عام 2015م تبرعًا من أحد المستثمرين بمبلغ 10 ملايين جنيه لمستشفى جامعة عين شمس، كما تلقت مبلغ 10 ملايين جنيه من بنك مصر لتمويل مشروعات في مستشفيات جامعة عين شمس، وكانت جامعة عين شمس قد أنشئت عام 1928م بتبرع من عبد الرحيم الدوراش باشا (جامعة عين شمس، 2015). وتلقت جامعة الإسكندرية عام 2013م 3.5 مليون جنيه من متبرع لقسم جراحة المخ والأعصاب في جامعة الإسكندرية (جامعة الإسكندرية، 2015)، وتلقت جامعة أسوان مبلغ 21 مليون جنيه لتطوير المستشفى الجامعي في أسوان (جامعة أسوان، 2015)، وتلقت جامعة أسيوط مبلغ ربع مليون جنيه من متبرع عام 2015م (جامعة أسيوط، 2015).

ب- **الوقف** *Endowment*:

تهدف السياسة المصرية في ميدان الأوقاف المخصصة لتمويل التعليم إلى تحقيق الغايات التالية:

- دعم التوجه الخيري في ميدان التعليم للنهوض بالأمة وإنقاذها من عثراتها، ومساندة الطلاب لمواجهة المطالب المتنوعة في ميدان التعليم.
- دعم المبادرات الفردية والجماعية التي يقوم بها الأفراد أو تقوم بها المؤسسات الخيرية أو مؤسسات المجتمع المدني؛ للمساهمة في تجويد وتحسين الأداء التعليمي داخل المؤسسات.
- إحياء شعيرة الوقف، وتوظيف العوائد الاقتصادية للأوقاف في إعادة صياغة مستقبل الأمة التعليمي.
- إثراء التوجه الإنساني نحو تحقيق العدالة التعليمية، والقضاء على التفاوت الطبقي في ميدان التعليم، وسد الهُوَّة بين الفقراء والأغنياء.
- دعم التوجه الإنساني للتكافل الاجتماعي داخل الأنظمة التعليمية، ومعاونة غير القادرين.
- دعم التوجه الإنساني لتخصيص الأموال الوقفية لأهداف إنسانية تسعى للقضاء على آفات المجتمع المصري.
- دعم مبادرات الوقف التي تقوم بها الهيئات ويقوم بها الأفراد في ميادين شتى في المجتمع التعليمي المصري؛ وذلك لإثراء البحث العلمي، ومنح الفرص للجميع للتواصل والتفاعل بجدية داخل المجتمع (علي جوهر ومحمد جمعة، 2011، ص ص126- 127).

وعلى الرغم من انتشار الوقف عمومًا في مصر سواء في مجال الكتاتيب، أو محو الأمية وتعليم الكبار، أو رعاية الطفولة والأمومة، أو تنمية المناطق الفقيرة؛ إلا أن الوقف لتمويل التعليم العالي يعد ضعيفًا، وقد يرجع ذلك إلى أسباب عديدة، منها: ضعف ثقافة الاهتمام بالوقف لدى أفراد المجتمع، وقلة

وجود رؤية صحيحة لدى أفراد المجتمع عن مسئولياتهم تجاه الجامعات وتمويلها، واتجاه الدولة في بعض الأحيان إلى تحويل أموال الوقف إلى خزينة الدولة، وقلة وجود الأفراد القادرين على إدارة أموال الوقف واستثمارها وتنميتها، وكثرة الإجراءات الروتينية المرتبطة بالوقف.

ج- **دعم الخريجين** *Alumni Support*:

لقد زاد الاهتمام في مصر في الآونة الأخيرة بروابط الخريجين؛ لدورها في تمويل الجامعات، ومن أبرز تبرعات الخريجين، تبرع أحد خريجي جامعة القاهرة بمبلغ 10 ملايين جنيه لبناء أحد المباني (جامعة القاهرة، 2015)، وتهدف روابط الخريجين في مصر إلى أهداف عديدة، منها: تعزيز الموارد المالية للجامعات، وتحقيق مشاركة فعالة من الخريجين؛ لتحقيق رؤية ورسالة الجامعة وأهدافها، وتنمية مهارات الخريجين بما يتفق مع المتغيرات العالمية المعاصرة.

ثالثًا ـ التشريعات القانونية المرتبطة بالمشاركة الشعبية في مصر:

إن المشاركة الشعبية ظاهرة ثقافية اجتماعية سياسية، ومن ثم فإن مجرد توفر المال لدى الأفراد قد لا يحقق الإصلاح المطلوب، ولكن يتطلب ذلك توافر قيم المشاركة الشعبية، ومقوماتها المختلفة، والتي منها القواعد القانونية أو التشريعات الميسرة.

ويؤثر البناء التشريعي الخاص بالمشاركة الشعبية على درجة فعالية تلك المشاركة، فقد تحاط تلك المشاركة بترسانة قانونية وتشريعية تجعل حركتها غير مرنة، وقد تعوق تحقيق بعض إنجازاتها ببعض عوامل البيروقراطية الحكومية والروتين؛ الأمر الذي يؤدي إلى خنق روح المبادرة، أو قلة إعطاء الأفراد الحرية الكافية لتقديم المنح، والتبرعات، والهبات، وغيرها. ويشير الواقع إلى أنه لا توجد تشريعات في مصر ترتبط بتقديم التبرعات والمنح والهبات الفردية والمؤسسية إلى مؤسسات المجتمع المختلفة، وإنما التشريعات الموجودة ترتبط بالتبرعات

للجمعيات الأهلية والعمل التطوعي، وهو ما نص عليه القانون 84 لسنة 2002م والخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية والعمل التطوعي.

وجاء في تقرير للبنك الدولي بعنوان "مراجعات لسياسات التعليم العالي في مصر" أن وزارة التعليم العالي تحتاج إلى تحديد إطار قانوني واضح للمشاركة الشعبية في النفقات، وإلى إصدار اللوائح المناسبة لإصلاح الجوانب المعقدة في تلك القضية (البنك الدولي، 2010، ص297).

وبالرجوع إلى قانون الضرائب على الدخل، ورد في المادة (34) ما يأتي "يخصم من صافي الإيرادات المنصوص عليها في المادة (32) من هذا القانون التبرعات المدفوعة للحكومة، ووحدات الإدارة المحلية، والأشخاص الاعتبارية أو التي تؤول إليها بما لا يجاوز صافي الإيراد السنوي، وكذلك التبرعات والإعانات المدفوعة للجمعيات والمؤسسات الأهلية المصرية المشهرة طبقًا لأحكام القوانين المنظمة لها، ولدور العلم، والمستشفيات الخاضعة لإشراف الحكومة ولمؤسسات البحث العلمي المصرية، وذلك بما لا يجاوز 10% من صافي الإيراد السنوي، ولا يجوز خصم ذات التبرعات من أي إيراد آخر من الإيرادات المنصوص عليها في المادة 6 من هذا القانون (مجلس الشعب، 2005، ص18).

ومما سبق يتضح، أن هناك تشجيعًا من الدولة للتبرع من خلال خصم بعض الضرائب، وهذا أمر مهم؛ فالمشاركة الشعبية تزدهر في جو من الإيجابية، كما يؤثر النظام الضريبي على كمية وتوقيت ووسائل التبرع، كما أن الحوافز الضريبية تسهم في زيادة التبرعات، وقد يتبرع من ليست لديهم الرغبة، باعتبار أنها ستخصم من الضرائب، كما أن تلك الحوافز ترسل إشارات حول اهتمام الحكومة وتشجيعها للمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، وكلما ارتفع سقف الإعفاء الضريبي دل على رغبة الدولة في رفع نسبة المانحين.

القسم الثالث ـ خبرة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:

يشكل نمط التمويل الذي تلجأ إليه الدول شأنًا كبيرًا في خططها التربوية، ولذلك من الضروري ألّا تعتمد الجامعات على التمويل الحكومي فقط؛ وإنما عليها البحث عن مصادر مختلفة لتمويل خططها، سواء: الهبات، والتبرعات، والمنح، والأوقاف، ... وغيرها، بما يعني التأكيد على المشاركة الشعبية في عملية التمويل، وهذا انطلاق من الدور المهم الذي تمثله فئات المجتمع المختلفة في مراقبة التعليم وتحسين جودته.

ولقد سادت فكرة المشاركة الشعبية العديد من دول العالم، والتي رغبت في البحث عن بدائل لتمويل التعليم العالي من مصادر مختلفة، ومن أبرز التجارب ما يلي:

أولًا ـ المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية *U.S.A*:

تعد المشاركة الشعبية انعكاسًا لفلسفة الدولة التي تؤمن بها، ودرجة وعي المجتمع بالاستفادة من التعددية، وضمان مشاركة الجميع في برامج التنمية، ويتم تناول المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي:

1) تطور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

تمتلك الولايات المتحدة تاريخًا طويلًا من المشاركة الشعبية؛ فلقد بدأ التعليم العالي من خلال الجهود الشعبية، وظهر ذلك جليًّا أثناء الثورة الأمريكية (1636 – 1769)، وكانت أولى المحاولات هي إنشاء كلية وليام وماري *The College of William and Mary* والتي تم تمويلها من أحد الأمراء

(*Monte, 2011, P.13*)، وفي عام 1830م لاحظ الأرستقراطي الفرنسي ألكسيس دي توكفيل *Alexis de Tocqueville* روح الأمريكيين في العطاء وخدمة المجتمع في كتابه الكلاسيكي "الديمقراطية في أمريكا" خلال الثورة الصناعية الأولى، وقد حققت نجاحًا باهرًا في الصناعة، مثل: جون روكفلر *John D. Rockefeller*، وهنري فورد *Henry Ford*، وأندرو كارنيجي *Andrew Carnegie*، وساهمت بسخاء في القضايا الاجتماعية، ومكنت العمل الخيري في الولايات المتحدة من البقاء حتى الآن، بل حققت تبرعات هؤلاء وسيلة لإحداث تغييرات مرغوبة في المجتمعات والسياسات الحكومية ابتداءً من 1950م، وفي الفترة من 1980 إلى 1990م برز جيل من المتبرعين مع ازدهار الصناعات المالية وتكنولوجيا المعلومات، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أدى النمو الاقتصادي إلى ظهور مانحين جدد في جميع الاقتصادات (*Newland & Terrazas & Munster,2010, P.6*).

وتؤكد المراجع التاريخية أن العمل الخيري هو السمة المميزة للثقافة الأمريكية، فمن الأيام الأولى وهي تعتمد مبدأ "مساعدة بعضنا بعضًا" ومع تطور المجتمع الأمريكي أصبحت المسئولية الاجتماعية سمة مميزة أيضًا في البلاد، وأحد الجوانب الرئيسية للديمقراطية الأمريكية، وما يؤكد ذلك رغبة وقدرة الأمريكيين على التبرع، فقد بلغ مجموع ما تبرع به الأمريكيون في عام 2009م على سبيل المثال ما يقرب من 228 بليون دولار منها 227.41 بليون دولار تبرعات أفراد بنسبة 75%، 38.44 بليون، وأسر بنسبة 13%، 23.80 بليون، ووصايا بنسبة 8%، و14.10 بليون، وتبرعات من شركات بنسبة 4% (*Penney, 2010, P.2*).

ويعد كارنيجي *Carnegie* أحد العلامات البارزة في تقديم المنح والهبات والتبرعات للجامعات على مستوى العالم، فقد قدم في عام 1901م عشرة ملايين دولار لإنشاء صندوق للتعليم في الجامعات الإسكتلندية، ووهبت مؤسسة

كارنيجي مبلغ 10 ملايين دولار في عام 1913م لتأسيس جامعة برمنجهام الصناعية في ميدلاندرز، وبحلول وقت وفاته في عام 1919م وهب أكثر من 350 مليون دولار أي ما يعادل أكثر من 4.4 مليار دولار في عام 2010م دعمًا لمجالات عدة منها التعليم العالي (*Newland & Terrazas & Munster,2010, P.7*). وعلى ذلك، فالمشاركة الشعبية في التمويل جزء من النسيج الثقافي للمجتمع الأمريكي، تقودها الديناميات الاجتماعية والسياسة العامة في الدولة< فبعد حوالي قرن من الزمان من جمع التبرعات في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن القول: إن المعدل يكاد يكون ثابتًا، ومعدل مشاركة خريجي الجامعات الحكومية حوالي 10%، وذلك حتى في فترة الضغوط الاقتصادية والتقلبات.

وفي عام 2008م انخفضت أموال التبرعات في الولايات المتحدة للمرة الأولى منذ 12 عامًا، وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي أصاب البلاد، وهو أكبر ركود يصيب الولايات المتحدة خلال الخمسين عامًا الأخيرة (*Honey, 2011, P.4*)

وفي عام 2010م ساهم الأمريكيون بحوالي 2% من الدخل الشخصي المتاح إلى الأعمال الخيرية، وهو الرقم الذي استمر بشكل ملحوظ على مدى سنوات عديدة، بغض النظر عن الظروف الاقتصادية، كما تبرعت الجمعيات الخيرية بحوالي 290.89 مليار دولار في نفس العام، وتؤكد الأرقام أن العطاء أمرٌ أساسيٌ في المجتمع الأمريكي؛ فلقد تجاوزت التبرعات 290 مليار دولار خلال السبع سنوات الماضية (*Edith & Thomas & Patrick, 2011,P.7*)، ثم أخذ العطاء في الازدياد، وهذا يؤكد الاتجاه الإيجابي لدى المجتمع الأمريكي تجاه المشاركة الشعبية، فأكدت إحدى الدراسات ارتفاع مجموع التبرعات الخيرية بمعدل 3.8% في عام 2010م عن عام 2009م، وارتفعت تبرعات الأفراد بقدر 2.7% في عام 2010م عن عام 2009م،

وارتفعت أموال الوقف بقدر 18.8% في عام 2010م عن عام 2009م، وارتفعت تبرعات الشركات بنسبة 10.6% عن نفس الفترة، وكان نصيب التعليم العالي بنسبة 5.2% من تلك التبرعات (*Edith & Thomas & Patrick ,2011, P.9*).

ولقد ساهم القطاع غير الربحي بحوالي 887.3 مليار دولار للاقتصاد الأمريكي في عام 2012م بما يوازي 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وبلغ مجموع التبرعات الخاصة من الأفراد والمؤسسات والشركات في عام 2013م حوالي 335.17 مليار دولار، وكان حجم التبرعات للتعليم العالي في عام 2002م حوالي 127 مليار دولار، وبلغت في عام 2007م حوالي 184.4 مليار دولار، وبلغت في عام 2012م حوالي 186.5 مليار دولار (*Leland, 2014, P.8*) والملاحظ أن حجم التبرعات في تزايد مستمر؛ ما يعني الاهتمام الكبير بالمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، كما يؤكد ذلك أن هناك زيادة على الرغم من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بين عامي 2007م و2012م وضرب الركود القطاع غير الربحي.

ومن الأمور التي تحسب للجامعات الأمريكية قدرتها على تعزيز ثقافة المشاركة والتبرع، ومساعدة المانحين على رصد الأثر التنموي لتبرعاتهم؛ فالمشاركة في المجتمع الأمريكي لا تهدف إلى توليد مكاسب تجارية مباشرة للمتبرع، وليست في المقام الأول لغرض الوصول إلى السلطة السياسية، وهي عنصر من الكرم أو الإيثار، وتحمل العديد من الجوانب النفسية والروحية (*Newland & Terrazas & Munster,2010, P.3*). وقد أشار أحد الباحثين إلى أن المشاركة الشعبية تمثل لبنة الحضارة الأمريكية؛ لأنها تبنى على أساس المواطن المستنير، الذي يسعى لتلبية بعض احتياجات المجتمع، وإنتاج مجتمع أفضل، وفي نفس الوقت تحقيق سعادة ذاتية (*Gautier & Pache ,2015,P.344*).

ولنشر ثقافة التبرع لدى المجتمع الأمريكي؛ تسعى الأسر والمؤسسات إلى تعليم الأطفال قيم العطاء والمنح. وفي استطلاع للرأي أجرته إحدى الدراسات أشارت إلى أن حوالي 90% من الآباء يؤكدون على أهمية تعليم أطفالهم العطاء (تقديم التبرعات، والمنح، والهدايا)، وأشارت الدراسة إلى أن 94% من الأمريكيين يشعرون أن الآباء يؤدون دورًا رئيسيًّا *(Penney, 2010, P.2)*.

وتسهم المشاركة الشعبية بنسبة كبيرة من دخل مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل تلك المشاركة في تبرعات الأفراد، والمؤسسات الخيرية وغيرها، وتختلف تلك الإسهامات من ولاية لأخرى، حيث يرتبط الدعم المالي المقدم من الأفراد والهيئات بالولاية على الحالة الاقتصادية بها، ومدى قدرة حكومة الولاية على فرض ضرائب لصالح التعليم العالي، وقدرة وكفاءة الجامعات في جذب الأفراد للتبرع

وتشير إحدى الدراسات إلى أن التخفيضات في الدعم الحكومي المباشر للتعليم العالي، وانخفاض الإيرادات الضريبية، وارتفاع معدلات البطالة، تجعل العودة إلى نماذج التمويل القديمة أقل احتمالًا (*Jeremy & Leamon, 2012, P.8*).

وتنطلق المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية من عدة مبادئ:

أ- بناء علاقات دائمة وذات معنى بين: الجامعة، وأصحاب المصلحة، والشركاء؛ قادرة على تحقيق التقدم في الجامعات.

ب- تعزيز مشاركة الخريجين؛ لرفع سمعة الجامعة بين نظيراتها، وتعزيز الشعور بالارتباط بين الخريجين في جميع أنحاء العالم.

ج- الاستجابة للواقع الجديد وهو تراجع دعم الدولة، وتوليد مصادر جديدة للدخل هو الحقيقة العملية التي توجه مستقبلنا.

د- إن ثقافة متماسكة من العمل الخيري هي أهم عنصر للنجاح المستمر والمستقبل (*Jeremy & Leamon, 2012, PP.8-9*).

ومما يدل على تصاعد الاهتمام بأموال التبرعات كعامل مهم في مساعدة الدولة على تجاوز الأزمات والمشكلات، وأداء دور إيجابي في تحقيق التنمية الشاملة؛ ما أشارت إليه إحدى الدراسات من توقع أن تتجاوز أموال التبرعات للتعليم العالي حوالي 300 مليار دولار بحلول عام 2020م (*Honey, 2011, P.4*) كما تسهم أموال التبرعات بنسبة 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة، في حين تسهم أموال التبرعات بنسبة 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة.

2) أهداف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

تتمثل أهداف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية في:

أ- تمكين الجمهور، وتحقيق مشاركته في التنمية.

ب- استثمار إمكانات المجتمع المادية والبشرية.

ج- الحصول على تدفق مالي دائم للمؤسسات التعليمية الجامعية؛ لتجنب العثرات المالية، والوقوع تحت تأثير الضغوط الاقتصادية (*Roger & Donald, 2011, P.16*).

د- بناء قاعدة شعبية مساندة لجهود الجامعات، وداعمة لفرصها في الحصول على التمويل اللازم.

هـ- دعم عملية الاستقرار المالي للجامعات؛ من خلال تلبية الاحتياجات، وإيجاد موارد مالية لها صفة الاستمرارية (*University of Kentucky, 2015, P.3*).

3) السياق الثقافي المؤثر على المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الشمالية، على مساحة قدرها 9.8 مليون كم^2، وتمثل ثالث أكبر دول العالم بعد روسيا وكندا من حيث المساحة، وفي السكان بعد الصين والهند. وقد تأثر المجتمع الأمريكي بثلاثة معتقدات فلسفية ساهمت في تشكيل الحياة العامة الأمريكية، وهي: **مثاليات جيفرسون الخاصة بالحكومة المقيدة، وحرية التعبير، وتحرر الولايات، والمجتمعات الدينية والأفراد**؛ مما ساهم في إيجاد مؤسسات للتعليم العالي لديها حماية تتمتع بها بعيدًا عن سيطرة الحكومة، **أما التأثير الثاني** تمثل في: الرأسمالية والاهتمام بالأسواق، ومن ثم كان التنوع والاهتمام بالجودة، وتنوع مصادر التمويل من خلال المنافسة أكثر من التخطيط المركزي، **أما التأثير الفلسفي الأخير** هو: الالتزام الموسع بتكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي (أحمد حجي ولبنى شهاب، 2011، ص 594).

ويمكن القول: إن هناك عددًا من العوامل: الجغرافية، والتاريخية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تضافرت معًا لإيجاد هذه القوة الأمريكية العظمى، ومن الصعب التحدث عن بداية المشاركة الشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية بالمعنى الحرفي؛ لأنه على الرغم من أن هناك اختلافات كبيرة بين المهاجرين الذين فروا من بلادهم، واستوطنوا الولايات الأمريكية سواء في: اللغة، والثقافة، والدين، والأصول السياسية، والاقتصادية؛ إلا أنهم التقوا جميعًا في خدمة هذا البلد، وفي اقتطاع جزء من أوقاتهم وأموالهم ليحققوا تقدمًا يشهد له العالم أجمع، وعلى الرغم من مرور الولايات المتحدة ببعض الظروف الاقتصادية والسياسية التي كادت تفقدها مكانتها بين دول العالم، إلا أنها استطاعت بفضل المشاركة الشعبية أن تصمد وأن تظل متصدرة قمة دول العالم في معظم المجالات.

وتـؤثر الظـروف الجغرافيـة فـي جميـع جوانـب الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعية، وفي توزيع السكان، وعاداتهم، وتقاليدهم (نبيل خليل، 2010، ص 432)، **فيؤثر العامل الجغرافي** في الولايات المتحدة تأثيرًا كبيرًا في المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي بخصوص تعدد الولايات، وتباعد المسافات بينها، ولكل ولاية ظروفها وإمكاناتها وشخصيتها المستقلة، وتاريخها التعليمي الخاص بها، ولذلك فإن بعض الولايات قد سبقت البعض الآخر في: جمع الهبات، والتبرعات، والمنح، والأوقاف، ومن ثم فإن اللا مركزية ساعدت الجامعات على التحرك دون توجيه من الدولة؛ ومن ثم فالبعد الجغرافي أتاح للجامعات التحرك وفقًا للبيئة المتاحة والإمكانات الموجودة

وكما كان للظروف الجغرافية انعكاساتها على التعليم العالي الأمريكي، فقد انعكست الظروف التاريخية على علاقة الدولة بجامعاتها؛ فالجامعات والكليات مستقلة تمامًا، لا تتدخل الدولة في شئونها؛ الأمر الذي أتاح للجامعة استقلاليتها وتفردها، ويتم الإشراف على الجامعات من قبل: الولايات، والسلطات المحلية، والهيئات الحرة المدنية والدينية؛ تمشيًا مع مبدأ الحكم الذاتي، والذي يكون فيه التدخل الحكومي في الجامعات في أضيق الحدود (محمد حنفي، 2009، ص187)، وفي ضوء ذلك يمكن القول: إن هناك ارتباطًا قويًا بين التطور التاريخي للتعليم الأمريكي وتفعيل المشاركة الشعبية في التمويل، فاللا مركزية، والتفاعل الإيجابي من المواطنين، وشعورهم بقيمة الجامعات ودورها في التنمية كان حافزًا على التبرع؛ مما يدل على أن تمويل التعليم العالي مسئولية شعبية.

وسياسيًا، الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية فيدرالية ترتكز إلى الدستور، ولديها ديمقراطية قوية، ويتمثل التقسيم الإداري في 50 ولاية ومقاطعة كولومبيا؛ ومن ثم فإن النظام الفيدرالي جعل لكل ولاية نظام خاص بها، وتعتمد الديمقراطية الأمريكية على مبادئ أساسية، هي: المساواة بين الأفراد في التعبير

عن آرائهم، والحرية الفردية، وعدم التمييز بين الأفراد، والاشتراك في القوة بين الحكومة والولايات. وانعكس هذا النظام على نظم التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتنمية القدرات والاستغلال الأمثل لها، مع الأخذ بمبادئ الديمقراطية (أحمد حجي ولبنى شهاب، 2011، ص595)، وقد تأثرت المشاركة الشعبية في التمويل بالظروف والمتغيرات السياسية، فسياسة الدولة تجاه خصم قيمة تبرعات الأفراد أو المؤسسات، وكذلك عدم الحصول على ضريبة التركات على الأموال الموقوفة، ساعد على انتشار ثقافة التبرع، وزيادة المشاركة الشعبية، وهو ما يعد دعمًا غير مباشر من الدولة للمشاركة الشعبية، ولقد شكلت العوامل السياسية دورًا مهمًا في صياغة التشريعات والقوانين المرتبطة بالمشاركة الشعبية (المنح والتبرعات والهبات)، وفي وضع الإعفاءات الضريبية على الوقف والتبرعات والتي تنعكس على زيادة التبرعات، وأكدت دراسة (*David,2014*) أن هناك علاقة إيجابية بين الدول الديمقراطية وزيادة الجهد في تمويل التعليم العالي.

والمطلع على الدستور الأمريكي يلاحظ استقلال الجامعات في إدارتها، ومن مظاهر هذا الاستقلال هو تعدد مصادر التمويل، والاتجاه نحو المشاركة الشعبية؛ والتي تضمن إلى حد كبير تأمين الجامعات من الضغوط السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تمارس عليها، كما أن هذا الاستقلال يكون مبنيًا على المحاسبة والمسئولية؛ فالجامعات مسئولة أمام دافعي الضرائب الذين يساعدونها في تحقيق مهامها، وكذلك الشعب له الحق في أن يتأكد من أن الجامعات تحقق ما تقوله.

ولمَّا كانت قضايا تمويل التعليم العالي ترتبط بالعدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم، أدى ذلك إلى ضغوط اقتصادية لتوفير الموارد المالية اللازمة لمواكبة الأعداد المتزايدة من الطلاب ومواجهة زيادة النفقات؛ ممَّا حدا بالولايات المتحدة إلى الاتجاه نحو المشاركة الشعبية لتمويل التعليم العالي،

وخاصة مع ظهور الإعلان العالمي للتطوع عام 2001م واتجاه جهود الأمم المتحدة (*UNV*) لإدراك أهمية المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي وتحقيق التنمية، وقد أسهم في هذه الجهود العالمية المشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز (مركز دراسات المجتمع المدني) والذي كشف فيه أن البلاد التي تحتل المقدمة في تقارير التنمية البشرية هي التي يتحقق فيها أعلى معدلات المشاركة الشعبية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية

(Center for civil society studies, 2015, P.1).

أما على المستوى الاقتصادي، فالولايات المتحدة دولة غنية، ويتميز اقتصادها بالتنوع، كما أنها تمتلك ثروة بشرية هائلة لديها من الوعي والثقافة والثروات الكبيرة ما يؤهلها لجعل المشاركة الشعبية من خصائص المجتمع الأمريكي، وأن يستخدم كل ذلك في تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، كما أن الأفراد لديهم القدرة على الاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية، فعلى الرغم من فترة الكساد الاقتصادي في بعض المراحل من التاريخ الأمريكي وما أعقبه من انتعاش بطيء إلا أن التبرعات لم تتوقف، ويلاحظ اختلاف التبرعات والهبات من ولاية إلى اخرى نظرا لاختلاف المستوى الاقتصادي بين تلك الولايات.

ويمكن القول: إن الأزمة الاقتصادية التي حدثت في العالم في التسعينيات وتأثر التعليم بها، قد نبهت الولايات المتحدة إلى الدور المهم للمشاركة الشعبية في دعم التعليم العالي، على الرغم من أن "الولايات المتحدة الأمريكية تتسم بالغنى في: الموارد الطبيعية، الزراعية، والصناعية، والبحث العلمي والتكنولوجيا، وقد أتاح هذا الغنى ارتفاع مستويات المعيشة، ووفرة اقتصادية كبرى، جعلت الاقتصاد الأمريكي مهيمنًا وقائدًا عالميًّا، وجعلت الدولار كعملة، يعد عملة عالمية" (أحمد حجي ولبنى شهاب، 2011، ص286).

وعلى المستوى الثقافي، فإن المجتمع الأمريكي يمتلك ثقافة داعمة للمشاركة الشعبية، وهو يحمل في بنيته الثقافية العديد من القيم مثل الجماعية والتنوع والتباين، والتي تصب في مصلحة المجتمع، وتساعد كثيرا في إنجاح جمع التبرعات، ومع توافر الحرية بدرجة عالية، فالعوامل الثقافية تؤدي دورًا جوهريًا في نجاح عمليات جمع التبرعات للتعليم العالي، خاصة وقد أثبتت دراسة ديفيد (*David,2014*) وجود علاقة إيجابية بين الدول التي لديها أيديولوجية سياسية أكثر ليبرالية، وزيادة المشاركة في تمويل التعليم.

وعلى المستوى الاجتماعي، تمثل الولايات المتحدة الأمريكية ثالث دول العالم من حيث عدد السكان بعد الصين والهند، حيث يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة أكثر من 307 مليون نسمة، وترتفع نسب المعمرين في سن 65 وأكثر إلى 12.8% من إجمالي عدد السكان، كما تتنوع فيها المجموعات العرقية، وتتمثل نسبة القوى العاملة في 145.3 مليون نسمة، وهي في ذلك تحتل المكانة الرابعة على العالم، ومعدل البطالة 5.8%، وترتيبها 72. ويبلغ الدين القومي 37,5% وترتيبها 61 على العالم (أحمد حجي ولبنى شهاب، 2011، ص596) ويشير ذلك إلى تزايد الرغبة لدى المجتمع الأمريكي في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي؛ من أجل توفير بدائل للتمويل، يمكن من خلالها: القضاء على بعض مشكلات المجتمع، وتوفير الوظائف، وتجويد التعليم العالي؛ لتحقيق مزايا تنافسية ترتفع بمؤسسات التعليم العالي في التصنيفات العالمية.

4) التشريعات القانونية المرتبطة بالمشاركة الشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد نمت المشاركة الشعبية في الفترة الأخيرة بدرجة كبيرة في ظل قلة الموارد والحاجة إلى موارد جديدة وبدائل للتمويل الحكومي؛ لمواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات الجامعية، وعلى الرغم من أن دستور الولايات المتحدة

(1790م) لم يتناول بشكل صريح المشاركة الشعبية، إلا أنها تمتد جذورها في القيم الخيرية ومعتقدات الشعب الأمريكي (*Borgman, 2015, P.1*)، ولقد عقدت ندوة جمعت العديد من الباحثين القانونيين؛ لمناقشة تحديات التمويل، وتبديد مخاوف المشاركة الشعبية في التمويل، وتقديم اقتراحات ملموسة وقرارات موضوعية، وكان قد حددها ماريون فريمونت سميث *Marion Fremont-Smith* في 1960م، وناقشت الندوة كيفية زيادة ثقة الجمهور في المؤسسات، ودعم الثقة في المشاركة الشعبية من أفراد المجتمع ومؤسساته، وزيادة الدعوة إلى الرقابة التنظيمية على: الوقف، والتبرعات، والمنح، والهبات، ... وغيرها. وأشار ميلاني ليزلي *Melanie Lesli's* إلى ضرورة هيكلة القانون الخاص في العمل التطوعي والمشاركة الشعبية على أساس معايير قانون الشركات، وأن يشتمل القانون على موافقة صريحة لتقديم ميزات للمنظمات غير الربحية، وكذلك الأفراد المانحين، على أن يضمن القانون تحقيق المشاركة الشعبية للصالح العام، وأشار إيفيلين برودي *Evelen Brody* وجون تايلر *John Tyler's* إلى أن إشراك الجمهور في إدارة أموال التبرعات يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الأعمال الخيرية عمومًا، وأشار إلى ضرورة الإعفاء الضريبي الشامل للتبرعات الفردية والمؤسسية، وكان من نتيجة ذلك أن اتفقت كل الولايات الأمريكية تقريبًا على أن تحافظ على الإعفاء الضريبي للأموال الممنوحة من المشاركة الشعبية. كما دعا راي مادوف *Ray Madoff's* إلى تخفيض الضرائب العقارية على المؤسسات الخيرية، وعدم فرض رسوم على صناديق الأوقاف الخيرية (*Rhodes, 2010, PP.471-472*).

وعلى خلفية تبرع إحدى الشركات بمبلغ 1500 دولار إلى جامعة برينستون، قام المساهمون برفع قضية على مجلس إدارة الشركة، وأنهم لا يحق لهم التبرع، وقضت المحكمة العليا في نيوجيرسي ضد المساهمين، وأيدت الحكم بصحة التبرع، بل وأكدت في حكمها "إنه يجب على الشركات تقديم مساهمات

خيرية معقولة في ظل الظروف الحديثة، بغض النظر عن عدم وجود حكم قانوني صريح، وأكدت أن المؤسسات غير الحكومية حرة وقوية، وتعد حيوية للديمقراطية، وعليها أن تقدم المساهمات في الحدود المعقولة بما لا يشكل تهديدًا خطيرًا لاستمرارها". **وعلى مستوى الضرائب الاتحادية**، فتؤكد القوانين على توفير الحوافز الضريبية للأعمال الخيرية، وفي عام 1918م رفض الكونجرس صراحة زيادة الضرائب على المساهمين أو الشركات، ولكنه فرض بعض الضرائب على الشركات إذا عادت عليها بعض الأرباح من التبرعات، وتم كسر هذا القرار الحكم نتيجة لقرار المحكمة العليا في الولايات المتحدة في 1934م والتي حرمت فيه إحدى الشركات من تخفيض ضريبة الدخل الاتحادية للمساهمة بمبلغ 1000 دولار، وأشارت المحكمة إلى أن الكونجرس لم يفرض خصم المساهمة الخيرية للشركات، وفي ضوء ذلك واستجابة لآراء الأصوات العالية في المجتمع، جرى تعديل قوانين ضريبة الدخل الاتحادية لتشمل للمرة الأولى خصم المساهمات الخيرية للشركات من الضرائب (*Jon,2013,P.562*).

وفي 1917م تم إقرار مبدأ خصم المساهمات الخيرية (تبرعات، منح، وصايا) من الضرائب وذلك بعد إقراره من قبل الكونجرس الأمريكي (*Rob, 2013, P.525*)، وارتفعت العديد من الأصوات المنادية بضرورة مراجعة قانون العمل الخيري للشركات في الولايات المتحدة، خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م، وارتفاع معدل العمل الخيري، لتطبق على العمل الخيري قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل الاتحادية

وتم إلغاء الضريبة العقارية في عام 2010م؛ مما حدا بالأسر إلى تقديم التبرعات، حيث افترضوا أن الضريبة موجودة وقاموا بالتبرع بذات القدر الملغي على افتراض أن الضريبة لم يتم إلغاؤها (*Edith & Thomas & Patrick, 2011, P.12*)، وبلغ ما تم خصمه من عائدات ضرائب الدخل الفردي في عام 2012م حوالي 38 مليار دولار (*Jon, 2013,P.558*)، وهو ما يؤكد أن

الحوافز الضريبية تدفع الأفراد إلى التبرع، وأكدت ذلك دراسة أدريان وجين (*Adrian & Jen,2011,, P.20*) حيث أشارت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين التخفيضات الضريبية والمساهمات الخيرية، كما أشارت إلى أن انخفاض التمويل الحكومي يكون أحيانًا استجابة لزيادة مستوى التبرعات.

ويعد النظام الضريبي في الولايات المتحدة "نظامًا ضريبيًّا سخيًّا" فيما يتعلق بأموال التبرعات، وذلك في الوقت الذي يمتلك فيه 10% من السكان على 70% من إجمالي الثروات، وتلك الثروات تعطي ما يقرب من نصف إجمالي التبرعات الفردية (*Honey, 2011, P.5*) وينص قانون الضرائب الأمريكي على أن كل دولار يتم التبرع به يقلل من مسئولية ضريبة الدخل دولارًا واحدًا، وفي تعديل لضريبة الدخل في عام 2013م أضاف أن خصومات ضريبة الدخل نتيجة للتبرع يمكن أن تصل إلى 39.6%، وفيما يتعلق بالحوافز الضريبية فإن الولايات المتحدة تعفي المساهمات الفردية، وبعض المنظمات الخيرية، والمنظمات غير الربحية من ضرائب الدخل، وذلك منذ أن نفذت ضرائب الدخل للمرة الأولى في عام 1917م، كما أصبحت المساهمات الخيرية للشركات معفاة من الضرائب بدءا من عام 1935م، كما تتميز التبرعات للتعليم بمجموعة من الحوافز الضريبية الإضافية، وقدرت لجنة بالكونجرس الأمريكي أن أموال التبرعات المعفية من الضرائب بلغت في عام 2009م حوالي 36 مليار دولار (*Newland & Terrazas & Munster,2010, P.19*) وينطبق على المواطن الأجنبي ما ينطبق على المواطن الأمريكي فيما يتعلق بالأنشطة الممولة من الخارج وفقًا للمادة 170 من قانون الضرائب.

كما تستخدم السياسة الضريبية وآلياتها لحفز المشاركة الشعبية (التطوع عامة)، وأحيانًا تكون ضمن آليات الجزاءات أو العقاب، على سبيل المثال فإن تخطي قواعد القانون في الولايات المتحدة الأمريكية من جانب إحدى المنظمات التطوعية، يؤدي إلى حرمانها من جزء (أو كل) من المنافع الضريبية، وهناك

مزايا أخرى مثل الإعفاءات الجمركية كما في حالة استيراد أجهزة أو معدات للجامعات مثلًا.

ولقد تم تلخيص السياسات الضريبية للمنح والتبرعات وفقا للمادة 501 ج من قانون الضرائب الأمريكي فيما يلي (*Thomas, 2004, P.5*):

– تعفى المساهمات الفردية عمومًا من الضرائب.

– تعفى المنح والتبرعات من الضرائب إذا لم يكن لها هدف سياسي أو تجلب منفعة شخصية.

– تعفى الجمعيات الخيرية بشكل عام من ضرائب الدخل، والضرائب الاتحادية، كما أنها تعفى من ضريبة المبيعات.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول: إن المشاركة الشعبية سمة دائمة من سمات المشهد القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن قانون الضرائب الاتحادي يفرض القيود على جميع مؤسسات المجتمع؛ إلا إنه سمح بخصم الضرائب من مساهمات الأفراد والشركات، ومجمل القول: إن الحوافز الضريبية للتبرعات الخيرية في الولايات المتحدة نجحت في زيادة التبرعات.

5) صور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية:

أشارت دراسة ديفيد (*David, 2014,P.6*) إلى أن استثمارات الولايات المتحدة الحكومية في التعليم قد انخفضت بصورة ملحوظة بالمقارنة مع التغيرات في معدلات الالتحاق، وهذا الاتجاه التنازلي في دعم الدولة أدى إلى تنبؤ أحد محللي السياسة التعليمية في التعليم العالي بأنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية على مدى العقود القليلة القادمة سوف يختفي دعم الدولة للتعليم بالكامل قبل عام 2059م وقبل ذلك في بعض الدول. ولذا كان الاتجاه نحو المشاركة الشعبية أمرًا حتميًّا. وتأتي المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية في عدة صور، تتمثل فيما يلي:

أ- **الهبات والتبرعات** *Philanthropy*

تؤكد إحدى الدراسات أن الاهتمام بالمنح والتبرعات والأعمال الخيرية في الولايات المتحدة بدأ في عام 1960م، ولكنه اكتسب شعبية وانتشر بصورة كبيرة بعد دراسة أعدها ليتس وريان وجروسمان (*Letts & Ryan & Grossman*) حول آليات توظيف رأس المال في الأغراض الاجتماعية نشرت بمجلة *Harvard Business Review* في عام 1997م، مما حدا ببعض مؤسسات القطاع الخاص لتغيير سياستها من أجل تقديم مساعدة أفضل للقطاع الاجتماعي (*Simon,2014, p.19*) حيث أكدت الدراسة أن الأعمال الخيرية تلك (المنح والهبات والتبرعات) لها تأثير بعيد المدى فيما يتعلق بإسهامها في التغيير، وتغيير ثقافة المشاركة، وتحمل جزء من مسئولية التنمية في المجتمع.

ويعد جمع التبرعات والمنح تحديًا رئيسيًّا؛ لأنه يتطلب: رؤية واضحة، ومثابرة، وحماس، وتفاؤل؛ لأن استمرار المشاركة في ذلك يحتاج إلى شبكة من العلاقات، وثقة في المؤسسات، وقدرة على الإقناع برؤية المؤسسة وسياستها، وهو طريقة لتوليد أموال إضافية وجلب الخبرات المتنوعة، ومواجهة خطر انخفاض ميزانية التمويل.

ويعد جون روكفلر *John D. Rockefeller* في عام 1969م أحد الذين اهتموا بدرجة عالية بدعم المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، وأطلق عليه لفظ " الاقتصاد الجديد" (*Rob & Paulina & Ken, 2013, P.39*)، ومما يدل على اهتمام الولايات المتحدة بالمشاركة الشعبية وتقديرها لمقدميها ما كتبه فليشمان *Joel Fleishman* في كتابه "السر الأمريكي العظيم" في عام 2007م، والذي يعرض فيه الوجه التنويري للعمل الخيري في الولايات المتحدة من خلال عرضه للمؤسسات الخيرية والوقف والتبرعات السنوية في القرن العشرين *(Rob & Paulina & Ken, 2013, P.74)*.

ولقد زاد في الآونة الأخيرة الاهتمام بالعمل الخيري (المنح والتبرعات) في التعليم العالي في أمريكا؛ مما جعل جامعة ولاية شمال كنتاكي إلى أن تجعله إستراتيجية عبر مناهجها (*David, 2012, P.217*).

ولقد ساهم كل من ليلاند ستانفورد *Leland Stanford*، وجيمس بوكانان *James Buchanan*، ودوك *Duke*، وجون روكفلر *John D. Rocckefller*، وجورج إيستمان *Goerg Eastman* بشكل فعال في تطوير جامعة شيكاغو ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ولقد تلقت مؤسسات التعليم العالي الأمريكية حوالي 10 تريليون دولًار هدايا في الفترة من 1995 – 2000م (*Shelley, 2007, P. 107*)

وفي عام 2010م تم جمع تبرعات من مؤسسات مختلفة تجاوزت 291 مليار دولار على الرغم من تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في تلك الفترة، كما زادت مساهمات الجهات المانحة الفردية بنسبة 0.7% لتصل إلى 212 مليار دولار في ذات العام (*Adrian & Jen, 2011, P.4*).

كما تلقت جامعة ستانفورد *Stanford* 150 مليون دولار كهدايا من رجل الأعمال جيم كلارك *Jim Clark*، كما قدمت عائلة والتون *Walton Family* 300 مليون دولار تبرعات لجامعة أركنساس *Arkansas* في عام 2002م (*Shelly, 2007, P.109*)، وتلقت جامعة سينسيناتي *Cincinnati* ما يقرب من مليار دولار في عام 2012م (*Jeremy & Leamon, 2012, P.7*)، وحصل معهد بيركلي *Berkeley* للدراسات القانونية على أكثر من 320 مليون دولار هدايا في عام 2013/ 2014م وأوقاف بأكثر من 3 ملايين دولار، وبلغت تبرعات الخريجين حوالي 8.439.199 دولارًا، كما استقبل معهد بيركلي للدراسات القانونية منحة من شخص يدعى جيم يوسف بلغت 2.85 مليون دولار (*Masters & Osborn,2014,P.6*)، وحصلت جامعة أركنساس

فـي عـام 2011م علـى أكثـر مـن 33 مليـون دولارًا (*University of Arkansas,2011,P.4*)

وفي عام 2013م نجحت الجامعات الأمريكية في استقطاب العديد من المنح والتبرعات، والتي دعمت بها ميزانياتها؛ فقد جمعت جامعة ستانفورد حوالي 931.57 مليون دولار، وهي بذلك تكون في طليعة الجامعات الأمريكية في هذا العـام، واسـتقطبت جامعـة هارفـارد حـوالي 792.26 مليـون دولار، وحصـلت جامعة جنوب كاليفورنيا على حوالي 674.51 مليون دولار، وجمعت جامعة كولومبيـا حـوالي 646.66 مليـون دولار، ثـم جامعـة جـونز هـوبكنز 518.57 مليــون دولار، وجامعــة بنســلفانيا 506.61 مليــون دولار، وجامعــة كورنيــل 474.96 مليون دولار، وجامعة نيويورك 449.34 مليون دولار، وجامعة ييل 444.17 مليون دولار، ثم جامعة ديوك 423.66 مليون دولار (*Kaplan, 2014, P.1*) واستقطبت كلية هارفارد للأعمال هدايا بحوالي 139 مليون دولار في عام 2013م بزيادة قدرها 11 مليون دولار عن عام 2012م والذي بلغت فيه جملة الهدايا حوالي 128 مليون دولار (*Harvard Business School, 2013, P.23*)

وأشارت دراسة أدريان وجين (*Adrian & Jen,2011, P.25*) إلى أن حوالي 95% من التبرعات والهدايا للتعليم العالي يأتي من حوالي 5% من المتبرعين، كما أكدت الدراسة على نسبة الخريجين المتبرعين من إجمالي عدد الخريجين متفاوتة في الجامعات الأمريكية، فقد ظهرت النسبة في الجامعات التي طبقت فيها الدراسة كالتالي: جامعة شمال تكساس *North Texas* حوالي 33.3%، جامعة تكساس في أرلينغتون *Texas at Arlington* حوالي 13.5%، جامعة تكساس في دالاس *Texas at Dallas* حوالي 5.2%.

إن ثقافة تقديم التبرعات والهبات في المجتمع الأمريكي تدعمها بيئة سائدة تؤكد على صحة المقولة التي تشير إلى أنه من غير المناسب أن تقوم

الدولة بدور الموفر الرئيسي لكل الخدمات للمواطنين، كما أن تقديم التبرعات الخيرية يمثل في جوهره واحدًا من بين أبرز السمات والمعالم الأساسية التي تميز ثقافة النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية (خالد حسين، 2011، ص282)، وبالرغم من أن كل الكليات والجامعات الأمريكية تعتمد شكلًا ما من جمع التبرعات بصفة منظمة، فإن القدر الأعلى من المنح والتبرعات (أي ما يزيد عن 100 مليون دولار سنويًا للمؤسسة) للكليات والجامعات التي تتمتع بالسمات التالية (عصام غانم وخالد مسعود، 2013، ص879):

-**القبول الانتقائي:** والذي يترجم في شكل أعداد كبيرة من الخريجين الغالب عليهم الثراء والولاء لكلياتهم وجامعاتهم.

- **النخبوية:** أو التاريخ الطويل للجامعة في إلحاق الطلاب القادمين من عائلات الصفوة الثرية، وهم يستمرون في التبرع سنويًا للجامعة، وفقًا لتقاليد الطبقات العليا في الولايات المتحدة.

- قيام طاقم عمل ضخم بتجميع الخريجين في ظل سجلات لهم يتم تحديثها بصفة دورية، كما أن هناك طاقم عمل مسئول عن البحث عن أي خريجين ليس لهم سجل موجود وتقييم مدى ثرائهم وعطائهم المحتمل، كما يقوم عدد كبير من المتطوعين (من الطلاب الحاليين أو زملاء الخريجين) بالمساعدة في جمع التبرعات، وتوفير الموارد اللازمة؛ لتغطية نفقات الطباعة، والملصقات، والمواد الترفيهية، وتنظيم أحداث وفعاليات جذب الخريجين.

- **مجالس الأمناء:** وهي تتشكل خاصة في الكليات والجامعات الخاصة من الخريجين ذوي الحيثية ورجال الأعمال البارزين ممن يتوقع منهم التبرع بمبالغ كبيرة سنويًا، وكذلك المساعدة في تأمين الهبات القادمة من الآخرين.

- **الكليات ذات الحيثية الاجتماعية:** والتي تتمتع بسمعة عالية وبالتالي تتسم بالانتقائية المؤسساتية، وهذه الكليات تكون قادرة على تأمين دعم مؤسس لبحوثهم أفضل من الذي تقدمه الجامعة.

كما أن ما يقرب من ثلاثة أرباع تلك التبرعات تأتي من مصادر غير الخريجين، وهي كالتالي: (30%) من المؤسسات، و(25.4%) من الخريجين، و(17.6%) أفراد من غير الخريجين، و(16.9%) من الشركات، و(9%) من منظمات غير دينية، و(1.1%) من منظمات دينية.

ب-الوقف *Endowment*

الوقف هو الأموال (المنح والهدايا) التي تأتي من المانحين، والتي تقوم الجامعة باستثمارها بشكل دائم، وتنميتها باضطراد؛ لدعم رسالة الجامعة في الحاضر والمستقبل (*University of Kentucky, 2015, P.3*)، والوقف أحد الركائز الأساسية في إستراتيجيات تطوير الجامعات الأمريكية. والوقف عبارة عن بعض الممتلكات يقدمها بعض من يدينون بالولاء لكلية معينة أو جامعة معين.، وينتشر نظام الوقف بقوة في الولايات المتحدة، وتحتل جامعة هارفارد المرتبة الأولى في حجم ما تمتلكه من أوقاف والتي تعد أكبر الأوقاف في العالم؛ فقد بلغت حوالي 36 مليار دولار في عام 2015م، وتعتمد الجامعة على عائدات الوقف لأكثر من ثلث الميزانية التشغيلية للجامعة، تليها جامعة تكساس والتي بلغت قيمة وقفياتها في عام 2014م حوالي 25.4 مليار دولار، ثم جامعة ييل بلغت وقفياتها 23.9 مليار دولار، وجامعة ستانفورد بلغت قيمة وقفياتها 21.4 مليار دولار، وجامعة برنستون بلغت قيمة وقفياتها 20.9 مليار دولار، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بلغت قيمة وقفياته 12.4 مليار دولار، وجامعة تكساس بلغت قيمة وقفياتها 11.1 مليار دولار، وجامعة نورث وسترن، 9.8 مليار دولار، وجامعة ميتشجان بلغت قيمة وقفياتها 9.7 مليار دولار، وجامعة بنسلفانيا بلغت جملة وقفياتها 9.6 مليار دولار، وجامعة كولومبيا بلغت قيمة وقفياتها 9.2 مليار دولار، كما توجد حوالي 5 جامعات تجاوزت قيمة وقفياتها 7 مليار دولار، و5 جامعات تجاوزت وقفياتها خمسة مليار دولار، وثلاث جامعات تجاوزت قيمة وقفياتها 4 مليار دولار، و7 جامعات تجاوزت قيمة وقفياتها 3 مليار دولار، و13 جامعة تجاوزت قيمة وقفياتها 2 مليار دولار، و7 جامعات

تجاوزت قيمة وقفياتها 1.8 مليار دولار، وقد بلغ حجم الوقف في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة في عام 2014م حوالي 118.6 مليار دولار (*Boston College,2015,P.1*).

وتعد التبرعات جزءًا مهمًّا من نمو الوقف، وهناك عامل لا يقل أهمية وهو الاستثمار الجيد للأوقاف، والذي يسهم في نمو الوقف بنسبة 5.8% سنويًّا، ويهدف الوقف في الجامعات الأمريكية إلى: المساهمة في تدفق الإيرادات وتوفير الاستقرار المالي للجامعة على المدى الطويل، من خلال المحافظة على الدخل السنوي للجامعة؛ لمساعدة الجامعة على تحقيق أهدافها في تخريج طلاب أكْفاء متميزين، وتقديم خدمات تعليمية وبحثية ذات جودة عالية (*University of Kentucky, 2015, P.3*)

ولما كانت بعض الأوقاف مقيدة من المانحين؛ فقد صدر مؤخرًا (في عام 2010م) تشريع يوصي بإمكانية إجراء تعديلات على الوقف المقيد، تتمثل في (*University of Kentucky, 2015, P.18*):

– يجوز للمحكمة بناءً على طلب من المؤسسة، تعديل القيد الوارد في الهدية أو المنحة أو الوقف، إذا كان التقييد غير عملي أو تم الإسراف فيه، أو كان يضعف من قدرة إدارة أموال الوقف على الاستثمار فيه، أو إذا كان القيد قد جاء بسبب ظروف لم تكن متوقعة من قبل الجهة المانحة.

– إذا رأت المؤسسة أن القيد الوارد من المانحين بخصوص الهدية أو الوقف غير قانوني، غير عملي، أو من المستحيل تحقيقه، تقوم المؤسسة بإخطار النائب العام بغرض إفراج القيد أو تعديله كليًّا أو جزئيًّا، والتصرف فيه بعد (60) يومًا من قبول الوقف وذلك إذا: بلغ الوقف أقل من 50 ألف دولار، أو انقضت أكثر من 20 عامًا على تأسيس الوقف.

ويؤكد ما سبق، اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالوقف كأحد وسائل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم الجامعى؛ لدعم موارد الجامعات، ومساعدتها

علـى تحقيـق إسـتراتيجياتها المسـتقبلية، ومـن العوامـل المسـاهمة فـي اسـتقطاب أمـوال الأوقـاف عمـر الجامعـة الـذي يعـد مؤشـرًا لخبرتهـا، وحجـم الخـدمات التـي قدمتها للمجتمع من خريجين وأبحاث علمية، وغير ذلك.

ج-دعم الخريجين *Alumni Support*

تعـد الثـروة الشخصـية للمالـك / المـالكين أحـد المـوارد الماليـة المهمـة للجامعـات فـي الولايـات المتحـدة؛ فهـي تعـد مثـالًا مميـزًا فـي هـذا السـياق نظـرًا لمساهمات خريجيها المتزايدة. ويعد الخريجون أحد العناصر المهمة في تمويل التعليم العالي؛ فهناك العديد من الخريجين الذين يقدرون الخدمات التي قدمت إليهم من قبل الجامعة، فيقومون بتقديم الهبات والتبرعات والأوقاف سواء النقدية أو العينية؛ لدعم برامج الجامعة، أو تأسيس برامج متطورة تخدم المجتمع.

فـالخريجون وأصـدقاء الطـلاب الجـامعيين مـن بـين المـانحين الرئيسـيين للجامعـات الأمريكيـة، التـي تعمـل جاهدة مـن أجـل بنـاء وترسـيخ تلـك العلاقـات علـى نحـو وثيـق، كمـا تعمـل معظـم الجامعـات الأمريكيـة علـى مواصـلة التفاعـل والتواصل مع خريجيها، في الوقت الذي تحاول فيه جاهدة تيسير الاتصال بين الخـريجين أنفسـهم مـن خـلال الـروابط والاتحـادات الطلابيـة الخاصـة بخريجـي الجامعات.

وتعود نشأة جمعيات الخريجين عندما تشكلت أول جمعية لخريجي كلية كانت في عام 1823م في جامعة براون *Brown University*، كما تشكلت جمعيـة المـدارس العامـة الأولـى مـن قبـل جامعـة ميتشـجان Michigan University في 1897م، وكان لجامعة هارفارد السبق في جمع الأموال في وقت مبكر عام 1900م عندما طلب وليام لورانس William Lawrence رئيس جمعية خريجي هارفارد في خطابه الافتتاحي من الخريجين المساهمة بمبلغ 2.5 مليون دولار للكلية، وكان هذا تقليدًا للجامعات في دعوة خريجيها لاستمرار الدعم، وكانت نقطة تحول العمل الخيري للتعليم العالي في الولايات

المتحدة في عام 1905م عندما قاد اثنين من المديرين التنفيذيين للجمعية المسيحية *Young Men's Christian Association (YMCA)* حملة لجمع الأموال لإحدى مؤسسات التعليم العالي، ومنذ ذلك الوقت بدأ رؤساء الجامعات تنظيم حملات بانتظام لجمع الأموال لم تنقطع حتى الآن (*Adrian & Jen,2011,P.20*).

وبالنظر إلى تبرعات الخريجين، يتضح أنها تسهم بقدر كبير في تمويل الجامعة. وتعد جامعة برينستون *Princeton* من الجامعات التي تتلقى دعمًا كبيرًا من خريجيها، فقد بلغت تبرعات الخريجين في عام 2014م حوالي 9.85 مليار دولار (*US News Education, 2014, P.1*). وتسعى الجامعات الأمريكية إلى تحقيق زيادة مستمرة في تبرعات الخريجين؛ لتعويض أي نقص قد يأتي من تبرعات الجهات المانحة الأخرى.

وما يميز الجامعات الأمريكية عن نظيراتها في أي مكان في العالم، أنها تتلقى المستويات المرتفعة من الهبات، فضلًا عن أنها تتلقى أيضًا تبرعات عالية جدًّا من قبل طلابها، ولقد حصلت جامعة هارفارد في عام 2015م على أكبر تبرع لها في التاريخ من أحد الخريجين ويدعى جون بولسون *John A.Paulson*، حيث تبرع بمبلغ 400 مليون دولار لكلية الهندسة والعلوم التطبيقية في الجامعة (*Harvard University, 2015, P.1*).

وتسعى الجامعات الأمريكية بشكل دائم ومستمر للحصول على دعم الخريجين، وخاصة الذين يستطيعون المساهمة في دعم تمويل الجامعة، استنادًا إلى حبهم وولائهم المستمر للجامعة، ولذلك تسعى الجامعات إلى وضع الخطط؛ للاستفادة من جهود الخريجين، بل وجذبهم، وتمكينهم من المشاركة في تمويل الجامعات، وذلك من خلال تكريم خاص خلال الملتقى السنوي للجامعة، وحضور بعض الاجتماعات السنوية، وتكريم المساهمين في وسائل الإعلام،

وتقديم دعوات خاصة لحضور المؤتمرات والأنشطة والندوات التي تنظمها الجامعة.

وتعد تبرعات الخريجين مموِلًا أساسيًا للعديد من الأنشطة داخل الجامعة، مثل:

- تقديم بعض المنح لعقد الدورات التدريبية؛ لرفع مستوى طلاب الجامعة، وكان إجمالي ما تم توفيره من تلك المنح حوالي 144 دورة تدريبية في 34 كلية وجامعة في الولايات المتحدة في عام 2013م.
- تمويل مشروعات تعزيز مشاركة الطلاب في الأنشطة المدنية، وأشارت الدراسة إلى النمو الملحوظ في عدد البرامج والدورات التدريبية فيما بين عامي 1996م و2006م بنسبة 206%.
- تمويل بعض البحوث التجريبية والتي توفر للطلاب فرصة دراسة المشكلات الاجتماعية والاستثمار من خلال العمل الحر (*David, 2012, P.220*).

إن المساهمة المادية للجامعة لا تعد فرصة لأداء دور أساسي في تقدم الجامعة فقط؛ ولكن فرصة لجني ثمار متساوية من تلك الجهود. ولقد وضعت جامعة سينسيناتي في الخطة الإستراتيجية عبارة "جعل العمل الخيري جزءًا لا يتجزأ من سياسة الجامعة وإستراتيجيتها" (*Jeremy & Leamon, 2012, P.11*) وهذا يؤكد على الطريقة التي تسعى بها الجامعة للعمل على تأصيل وزراعة ثقافة العمل الخيري لدى طلابها وخريجيها؛ من أجل استثمارها في المستقبل القريب والبعيد؛ بما يعود على الجامعة بالنفع، وعلى المجتمع بالتقدم والرخاء.

ولقد نشرت جامعة شمال ولاية كنتاكي دراسة حول تقييم تقديم المنح والتبرعات من الخريجين من خلال تطبيق دراسة ميدانية على 986 خريجًا، شاركوا في العمل الخيري بالجامعة، وأشارت نتائج الدراسة إلى رغبة الخريجين

في تحقيق رؤية الجامعة، وأن 80% منهم يقدمون أعمالا خيرية بشكل إيجابي سواء بتقديم منح للطلاب غير القادرين، أو تمويل برامج تدريبية، أو المساهمة في تمويل بعض البحوث التجريبية لحل بعض المشكلات الاجتماعية، وأكدت الدراسة ضرورة زراعة مبادئ المشاركة الشعبية لدى طلاب الجامعة؛ حتى يسهموا بفاعلية في تمويل أنشطة الجامعة، وإنشاء إدارة متخصصة لإدارة المنح والتبرعات وتنشيطها (*David, 2012, P.221*).

وفي دراسة أخرى نشرتها الجامعة حول تقييم خصائص الخريجين الذين يقدمون التبرعات، أشارت الدراسة إلى أن لديهم سجلًا من العمل الخيري أعلى من الآخرين، كما أنهم يتميزون بمستوى عالٍ من العطاء الخيري والعمل التطوعي والقدرة على المشاركة، كما أن لديهم وعيًا بالمشكلات الاجتماعية، ويميلون إلى العمل مع المنظمات غير الربحية (*Olberding, 2012*)، وما يقرب من 71.400 طالب قدموا تبرعاتهم في عام 2000م لجامعة بنسلفانيا *Pennsylvania* وهو أعلى معدل لهبات الخريجين للمؤسسة للسنة الرابعة على التوالي. أما عدد الخريجين الذين تبرعوا لجامعة هارفارد *Harvard* فقد وصل إلى 66 ألف خريج عام 2000م مقارنة بـ65 ألف خريج تبرعوا لجامعة ميتشجان *Michigan* في حين أن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا *Massachusetts Institut* تحرك نحو رأس قائمة الهبات الكبرى في عام 2000م، عندما قدم أحد الخريجين تبرعًا يعادل 350 مليون دولار لبناء معهد للأبحاث، وعلى الرغم من أن هذا المبلغ يعد ثاني أكبر مبلغ تلقته كلية أو جامعة؛ إلا أنه سرعان ما تلاشى أمام تبرع آخر لأحد الأفراد بلغ 360 مليون دولار مقدمة لمعهد رينسلير *Rensselaer* البولتيكنيكي وترك هذا المتبرع حرية التصرف كاملة للمؤسسة، كما أن المكاسب الضخمة التي حققتها جامعة ستانفورد *Stanford* ترجع إلى فكرها غير التقليدي بشأن النجاح في جمع مبالغ

كبيرة من خلال إدارة حملة شاملة وتركيز جهودها على ما يطلق عليه الهبات الضخمة (يوسف مصطفى، 2004، ص80).

وتتمتع العديد من الجامعات الأمريكية بوجود جمعيات للخريجين، الذين تخرجوا منها في أنحاء العالم كافة، وتحاول تلك الجمعيات جاهدة توفير فرص مناسبة لهؤلاء الخريجين في دول العالم المختلفة من أجل التواصل معًا من ناحية، والتواصل مع جامعاتهم في الولايات المتحدة من ناحية أخرى.

وبالنظر إلى روابط الخريجين وقدرتها على دعم الجامعات؛ يبدو واضحًا اهتمام خريجي الجامعات الأمريكية بتشكيل تلك الروابط؛ لرغبتهم في المشاركة في دعم الجامعة، وهو ما يظهر في رؤية ورسالة تلك الروابط وأهدافها، فعلى سبيل المثال، تسعى جمعية خريجي جامعة هارفارد ـ والتي تشكلت في يوليو 1965م ـ كما جاء في دستورها إلى تعزيز رفاهية جامعة هارفارد، وإقامة علاقة منفعة متبادلة بين جامعة هارفارد وخريجيها، وتوفير الفرص للخريجين للبقاء متصلين مع الجامعة، ومساعدة الخريجين وأولياء أمور الطلاب والأصدقاء للعمل كدعاة لتوضيح دور الجامعة ومكانتها في المجتمع (*Harvard University, 2015,P.1*).

ويتضح مما سبق، أن جمعيات الخريجين تسعى إلى تعزيز العلاقة الأبدية بين أعضاء المجتمع من الخريجين وغيرهم، وإيجاد أرضية مشتركة للعمل والتطوير الوظيفي وفرص التعلم مدى الحياة؛ وذلك بهدف دفع عجلة التنمية الشخصية والمهنية للطلاب والخريجين، وفقًا لمجموعة من المبادئ والقيم.

6) إدارة أموال المشاركة الشعبية (المنح والتبرعات والوقف):

تقوم معظم الجامعات الأمريكية بإنشاء إدارة متخصصة لإدارة أموال المشاركة الشعبية: (الهبات، والتبرعات، والوقف)؛ بهدف التواصل مع المانحين

والخريجين، وإقامة وتطوير العلاقات معهم، ووضع الخطط اللازمة لاستثمار تلك الأموال.

وتقوم بعض الجامعات في الولايات المتحدة بإدارة أموال المشاركة الشعبية من خلال إحدى الشركات كما في جامعة هارفارد، والتي كانت من أولى الجامعات التي أنشأت إدارة متخصصة لإدارة الأوقاف؛ لاتخاذ قرارات حول طريقة استثمار تلك الأوقاف، وهي شركة هارفارد (*Harvard Management Company*) تم إنشاؤها في عام 1974م، ويعمل بها حوالي 180 موظفًا، وتتوزع أنشطتها الاستثمارية على 12 قطاعًا في الأسواق الأمريكية، بعض منها يتمتع بعوائد ثابتة، مثل: السندات، والأوراق المالية. وأخرى متغيرة، مثل: السلع، والعقارات، والمنشآت الزراعية، والأصول التي تديرها الشركة حوالي 11.600 صندوق مختلف، ومعظمها مقيد لأغراض محددة يقوم بتغذية العديد من مرافق الجامعة الأكاديمية والبحثية ولكراسي الأستاذية في مجالات محددة (*Jushua 2010, P.45*).

وقد أجريت دراسة في جامعة هارفارد في عام 1985م حول إضفاء الطابع المهني على إدارة أموال التبرعات، وأشارت الدراسة إلى ضرورة احتراف تلك الإدارة في: تحديد الأهداف والمبادئ التوجيهية، ومعايير التقويم، وكفاءة العاملين؛ حتى يمكنها إدارة تلك الأموال باقتدار، ويعمل الإداريون في الجامعات المختلفة على تزويد تلك الإدارة (إدارة أموال المشاركة الشعبية) بمستويات مرتفعة من الدعم والالتزام المهني في العمل، ويتمثل ذلك في: توفير قاعدة تمويلية مناسبة للإنفاق على أنشطة الجامعات، وإقامة بنية تنظيمية مركزية، والاستعانة بعاملين موهوبين ونشطين، بما في ذلك الاستفادة من خبرات المتخصصين المدربين مهنيًّا في مجال الاستفادة من: المنح، والتبرعات، والهبات الخيرية في تمويل مؤسسات التعليم العالي، إضافة للمتطوعين *(Gautier & Pache, 2015, P.356)*.

ودائما ما يناط برئيس الجامعة أداء دور على درجة كبيرة من الأهمية في زيادة تمويلها المالي من خلال المنح والهبات الخيرية، ومع ذلك فإن الجامعات الحديثة تعتبر المسئولية الرئيسية الملقاة على عاتق رؤسائها تتمثل في توفير التمويل المالي اللازم من خلال التفاعل مع: أصدقاء وخريجي الجامعة، وقادة المجتمع المحلي، وأعضاء المجالس التشريعية والمسئولين الحكوميين، والهيئات والمؤسسات الخيرية، وفي عام 1989م أشار رؤساء الجامعات الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنهم يقضون ما يتراوح بين (25–30%) من وقتهم للإشراف على نحو مباشر على زيادة التمويل المالي لجامعاتهم المختلفة (عصام غانم وخالد مسعود، 2013، ص885)، وحسب تقرير جامعة كامبريدج فقد استطاعت إدارة أموال التبرعات جمع ما يقرب من مليار دولار في الاحتفال بالذكرى السنوية الـ800 للجامعة، وهي تقوم بجمع الأموال لدعم أربعة مجالات رئيسية، هي: الطلاب والموظفين، واستثمار الأوقاف لتحقيق التميز، والحرية الأكاديمية، والقدرة على المنافسة العالمية (*Rojar, 2015, P.1*)، وتتمثل مسئوليات إدارة أموال المشاركة الشعبية في الآتي:

أ– إقامة علاقات قوية مع: أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، وجميع المتطوعين.

ب– المسئولية عن إدارة جميع أموال الجهات المانحة، والحفاظ عليها، مع ضمان الإشراف الدقيق وفي الوقت المناسب من الجهات المانحة.

ج– الإبداع في تحديد والتماس الهدايا الكبرى والاستفادة منها بفعالية في تلبية احتياجات الجامعة.

د– تطوير المعرفة الوافية للجامعة وكلياتها من خلال الاتصال المنتظم مع جميع المعنيين وبشكل دوري.

هـ– تطوير أساليب جمع التبرعات؛ لتحقيق الرغبة القوية لدى أفراد المجتمع في المشاركة، وتعزيز أفضل الممارسات لتلقي الهدايا والتبرعات.

و- وضع جدول شهري ـ على الأقل ـ لاجتماعات الجهات المانحة لاستعراض الإنجازات.

ز- الحفاظ على موقف إيجابي، وإقامة الاتصالات البناءة مع جميع عناصر الجامعة؛ للمحافظة على ديناميكية العمل، وتحقيق الأهداف على نحو فعال.

ح- دعم العلاقات مع الخريجين، وحضور احتفالاتهم في أي بلدة، ووضع برامج لاستبقائهم، والمحافظة على ولائهم للجامعة.

ط- الحفاظ على نظم قواعد البيانات الخاصة بجمع التبرعات، وتقديم الخطط والتقارير في الوقت المناسب، وتبادل المعلومات مع الجهات المعنية.

وتتمثل مؤهلات من يمارسون العمل في إدارة أموال المشاركة الشعبية في:

أ- يتميز بالحيوية المطلقة، مع خبرة لا تقل عن خمس سنوات في إدارة العلاقات وجذب الأموال بنجاح.

ب- سجل حافل من تحديد والتماس الهدايا الكبيرة من الجهات المانحة الفردية.

ج- يمتلك المهارات التنظيمية القوية.

د- متميز في مهارات الاتصال الكتابية وغيرها.

هـ- القدرة على تمثيل الجامعة على أعلى المستويات سواء مع الخريجين أو غيرهم من الجهات المانحة.

و- يفضل الحاصلون على درجات ومؤهلات أعلى.

ز- المعرفة ببرامج إدارة الأموال (*Rojer,2015, P.2*).

وتتضمن إدارة أموال المشاركة الشعبية في بعض الجامعات الأمريكية لجنة للاستثمار، وهي لجنة مستقلة وتتبع مجلس الأمناء، وتتشكل من مجموعة من الأعضاء يعينون من قبل مجلس الأمناء، كما في جامعة كنتاكي *Kentucky*، وتتحدد مسئولية هذه اللجنة في:

أ- تأسيس فهم واضح لأهداف الاستثمار، وأهداف أصول الوقف.

ب- تقديم الإرشاد فيما يتعلق باستثمار أموال الوقف.
ج- وضع أساس لتقييم نتائج الاستثمار.
د- إدارة الأصول الوقفية وفقًا لأفضل الممارسات والقوانين المعمول بها.
هـ- المراجعة والإشراف على برامج الاستثمار لأوقاف الجامعة والشركات التابعة لها.
و- تقييم مديري الاستثمار والمستشارين، ومراجعة خطط الإدارة العامة لأموال الأوقاف.
ز- الحفاظ على القدرة الشرائية للجامعة على المدى الطويل بالاستفادة من الأصول الوقفية وإيراداتها.

كما يحق لهذه اللجنة الاستعانة بمستشارين من خارج الجامعة؛ لتقديم المشورة المتخصصة والدعم، ويتم اختيار هؤلاء المستشارين بناء على خبراتهم في مجالات مثل إدارة الاستثمار والتمويل، ويتم تعيين الاستشاريين الأعضاء في لجنة الاستثمار لمدة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة تعيينهم مرات أخرى؛ على ألا يتجاوز عددهم في أي وقت عن ثلاثة أعضاء في الجامعة، وتقدم تقارير لجنة الاستثمار في مجلس الأمناء مع كل اجتماع (*University of Kentucky, 2015, P.4*).

7) آليات تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن معظم حملات زيادة مصادر تمويل الجامعات الأمريكية تضع مجموعة من الآليات القادرة على تحقيق أهداف الجامعة، في الوقت نفسه تسهم في الوفاء باحتياجات ومتطلبات المانحين، وتنوع الخيارات المتاحة أمام المانحين في هذا الصدد يزيد إلى حد بعيد من احتمالات العثور على وسائل وأدوات مناسبة لتقديم المنح والهبات الخيرية المطلوبة، وعلى نحو يسهم في الوفاء باحتياجات المانحين المستقبليين، ومن بين الآليات والأدوات التي من

الشائع تطبيقها من جانب الجامعات الأمريكية في إطار جهودها الهادفة لزيادة تمويلها المالي من خلال الاستعانة بالمنح والهبات الخيرية، ما يلي (*Jeff, 2011, PP.47-48*) و(*Zachary,2013,P.30*) و(*Harvard Business School, 2015,P.2*) و(*Matthew, 2015, P.47*) و(*Philip, 2015, P.29*):

أ- تنظيم الحملات لجمع المنح والهبات الخيرية؛ للحصول على موارد مالية إضافية بشكل سنوي من أجل استخدامها في تلبية احتياجات الجامعة وتطوير عملياتها الرئيسة.

ب- تنظيم الحفلات العامة أو الخاصة لزيادة المنح والهبات الخيرية ذات المبالغ المالية الكبيرة، مع الاهتمام بتنوع المانحين، مع توجيه الاهتمام للتمويل غير المقيد، حيث يطلق يد الجامعة في تقديم المبادرات وتوسيع أوجه الاستثمار دون الاعتماد على القيود.

ج- إعداد دليل لجمع التبرعات يشمل وجود خطة واضحة ومحددة لمعرفة ما يجب القيام به نحو زيادة رأس مال الجامعة من الهبات والتبرعات والأوقاف، تتضمن خططًا فرعيةً بأهداف إجرائية، تُعنَى كل منها بأحد الجوانب، مثل: تمويل أحد المنشآت، أو أحد المشروعات، أو تطوير بعض البرامج، مع اقتراح مبالغ محددة للجهات المانحة؛ لعدم قدرتها على تحديد احتياجات الجامعة.

د- وضع تعليمات واضحة حول كيفية المساهمة سواء بشكل مباشر أو من خلال الوسائل التكنولوجية كالتبرع من خلال الإنترنت؛ لتسهيل طرق التبرع أمام المواطنين.

هـ- الاستفادة من الفعاليات المجتمعية برعاية نوادي الخدمات أو الفرق الرياضية أو الموسيقية، في الحصول على الدعم، على أن تستخدم طرقًا إبداعيةً في التسويق والدعاية، وطرح الحملات؛ للحصول على الأفكار والتقنيات المبدعة لجمع التبرعات.

و- محاولة إقناع بعض الشركات ـ كشركات المنتجات الغذائية ـ بإضافة قدر بسيط من المال على المنتجات وتخصيصه لتمويل الجامعات.

ز- إجراء بعض المزادات على بعض الأشياء النادرة أو التذكارات أو الأعمال الفنية الخاصة ببعض المشاهير، وتخصيص العائد للجامعات، مع التغطية الإعلامية الكبيرة سواء من خلال القنوات التليفزيونية أو المنشورات والملصقات وغيرها؛ لجذب أكبر عدد من الجمهور.

ح- نشر ثقافة التبرع لدى أفراد المجتمع، مع إعلامهم بالتشريعات القانونية المرتبطة بالتبرعات كالإعفاء من الضرائب.

ط- وجود هيئة مدربة ومؤهلة لإدارة أموال التبرعات تستطيع إقناع الجهات المختلفة بأهمية التبرع، ودعم توجهاتهم نحو وقف بعض أموالهم أو ممتلكاتهم للجامعات أثناء حياتهم، وعدم الانتظار لما بعد الوفاة.

ي- إنشاء لجنة لاستثمار أموال التبرعات؛ لتحقيق الاستثمار الدائم للموارد، وتوفير مصدر دائم ومستمر لزيادة تمويل مؤسسات التعليم العالي.

8) تجربة جامعة هارفارد *Harvard* في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:

أنشئت جامعة هارفارد في عام 1636م، وهي جامعة خاصة غير هادفة للربح، وتعد أقدم مؤسسة للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أعرق الجامعات في العالم، ويرجع اسم الجامعة إلى اسم أول متبرع للجامعة "جون هارفارد *John Harvard* ". واحتلت الجامعة ابتداء من القرن 19 مكانة وطنية ثم دولية، وتعد الجامعة عضوًا مؤسسا لرابطة الجامعات الأمريكية في عام 1900م، وهي جامعة بحثية "عالية جدًّا في النشاط البحثي"، ومنذ إنشائها وتعمل الجامعة كمؤسسة ثقافية وتنويرية، ولقد تولى ثمانية من خريجي الجامعة رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، كما حصل حوالي 150 من المنتسبين إليها على جائزة نوبل، ومن خريجيها حوالي 62 ملياردير‌ًا، وتصدرت جامعة هارفارد

قائمة جامعات العالم حسب الترتيب العالمي للجامعات لعام 2015م، كما تصدرت القائمة لعام 2015م وفقًا للترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية Academic Ranking، وجاءت في المركز الثاني حسب تصنيف Quacquarelli Symonds (QS) في أعوام 2013م و 2014م و2015م بعد معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وتشمل الجامعة 16 ألف عضو هيئة التدريس وموظف (*Harvard University,2013b,P.1*)

وتتمثل أهداف الجامعة في: أن تكون جامعة رائدة في التعليم والبحث العلمي؛ بما يحقق التنافسية العالمية، وتوفير أعلى مستوى من التعليم للمنتسبين بما يتناسب مع المعايير العالمية، والاحتفاظ بالمتميزين منهم، وتقديم الدراسات المتميزة، وتعزيز الاكتشافات الجديدة بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، والوفاء بمتطلبات سوق العمل محليًّا وعالميًّا، وتعزيز الهوية الوطنية للطلاب، وتأهيلهم لأن يكونوا قادة لهم إسهامات متميزة (*Harvard University, 2014, P.3*). وتمتلك جامعة هارفارد أكبر الأوقاف الجامعية في العالم اعتبارًا من سبتمبر 2011م، وكانت الأوقاف قد وصلت في عام 2009م إلى 26 مليار دولار، وصلت 28 مليار دولار في عام 2010م، وصلت 31.728 مليار دولار في عام 2011م، وبلغت 30.435 مليار دولار في عام 2012م، ثم 32.334 مليار دولار في عام 2013م، وبلغت 35.883 مليار دولار في عام 2014م، وصلت في عام 2015م إلى 36.449 مليار دولار، ويتكون الوقف في الجامعة من 12.700 صندوق مستقل، وهي تأسست على مدى سنوات طويلة لمجموعة واسعة ومتنوعة من الأغراض، وهي تتنوع ما بين المقيدة (بشكل دائم أو بشكل مؤقت) وغير المقيدة. وفيما يتعلق بالهدايا فقد زادت الهدايا في عام 2014م بنسبة 24% لتصل إلى 419 مليون دولار، ووصلت الهبات إلى 1.5 مليار دولار، وبلغت تبرعات الطلاب حوالي 878 مليون دولار، والجامعة معفاة من الضرائب بموجب المادة (501 ج –3) من

قانون الإيرادات الداخلية (*Harvard University, 2014, P.22*)، **وتتمثل سياسة جامعة هارفارد لضمان المشاركة الشعبية فيما يلي:**

1- **قبول طلاب أكثر تنوعًا:** سعت الجامعة إلى زيادة نسبة قبول الطلاب، وخاصة الطلاب الدوليين، وخاصة مع التوسع في نطاق الجامعة، وزيادة أعداد الطلاب، وإضافة المدارس العليا الجديدة، وإنشاء مجموعة من برامج البكالوريوس الجديدة؛ وذلك لجذب أكبر عدد من الطلاب، والذين يمكن أن يسهموا في تقديم الدعم للجامعة، وذلك في الوقت الذي تقدم فيه الجامعة بعض المنح الدراسية للطلاب (على أساس الجدارة) كما تقدم بعض المنح لبعض الطلاب الذين يمرون بضائقة مالية أثناء الدراسة، ويتم الإنفاق على تلك المنح من صندوق الوقف، ومن الجدير بالذكر أن عدد طلاب جامعة هارفارد في عام 2015م بلغ 21.708 طالب 68% منهم في مرحلة الدراسات العليا و32% منهم في المرحلة الجامعية الأولى، ويبلغ عدد الطلاب الدوليين 4.940 طالبًا، 85% منهم في مرحلة الدراسات العليا، و15% في المرحلة الجامعية الأولى، ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس 4.184 عضوًا منهم 2.179 عضوًا من دول أخرى.

2- **الشراكة مع القطاع الخاص:** اتجهت الجامعة اعتبارًا من 1850م إلى القطاع الخاص؛ لتمويل بعض أنشطتها، وتأمين الدعم المالي، كما ازدهرت المنح المقدمة للجامعة مع بداية القرن العشرين، وتقدم الجامعة برنامجًا بحثيًا في كلية إدارة الأعمال بالتعاون مع أصحاب المشروعات؛ للحفاظ على دعم مادي مستمر (*Harvard University, 2014a, P.4*).

3- **نشر ثقافة التبرع:** تعتبر الجامعة الهبات والتبرعات جزءًا لا يتجزأ من الصحة المالية للجامعة، وتسعى بشكل مستمر إلى التواصل مع الخريجين والأصدقاء؛ لضمان المشاركة النشطة من الخريجين والأصدقاء في تقديمهم للتبرعات والهبات، وتقوم بالعديد من الحملات للتوعية بأهمية

التطوع وتقديم الدعم للجامعة، مع المواءمة بين مصالح المانحين والاحتياجات الأساسية للجامعة.

4- **إنشاء شركة لإدارة أموال الوقف والهبات والتبرعات:** يوجد بالجامعة شركة لإدارة أموال الوقف والهبات والتبرعات؛ لضمان توفير الدخل لمدة طويلة، وبناء نموذج مالي مستدام يلبي تطلعات الجامعة المستقبلية، ويشرف عليه مجلس الأمناء، وتقوم إدارة الصندوق باستثمار جميع التبرعات الواردة للجامعة (تتمثل الاستثمارات في العقارات والمشاركة بأسهم مع القطاع الخاص، والمتاجرة بالبورصة).

5- **الكراسي البحثية الممولة:** يوجد في الجامعة مجموعة من الكراسي البحثية التي تمول بشكل دائم من صندوق الوقف، وهذه الكراسي مخصصة للأساتذة البارزين (الأفذاذ)، كما تستخدم تلك الكراسي كمكافأة لأفضل أعضاء هيئة التدريس، أو لاستقدام كبار الأساتذة من المؤسسات الأخرى (*Lynne, 2008, P.11*).

6- **المحافظة على السمعة العالمية للجامعة:** تؤمن جامعة هارفارد بأن حجم المشاركة الشعبية يتوقف على: حجم المؤسسة، ومستوى دعم المجتمع المحلي، والذي يكون نتيجة السمعة العالمية للجامعة، ولذا تسير الجامعة في أنشطتها كافةً وفقًا للمعايير العالمية، للحفاظ على سمعة متميزة بين جامعات العالم.

7- **بناء فرق للاستثمار:** تسعى الجامعة لإيجاد فرص استثمارية فريدة من خلال الاستثمار المباشر، وقد حققت هذه الإستراتيجية نجاحًا كبيرًا في تنمية موارد الجامعة، وزيادة المحافظ العقارية، وتعمل تلك الفرق ـ وهي تحت إدارة أموال المشاركة الشعبية، وتضم ذوي الخبرة والموهبة ـ على دراسة أفضل الفرص للسيطرة على المخاطر، وتقليل التكاليف، وتوفير الفرص للمستثمرين؛ لزيادة استثماراتهم، ودراسة الأسواق وتوقيت الدخول فيها والخروج منها، كما تسعى تلك الفرق إلى إقامة علاقات التعاون

(داخليًا وخارجيًا) مع أفضل المستثمرين في العالم، وتقدم تلك الفرق دورات تدريبية للطلاب في دراسة السوق وأساليب الاستثمار للطلاب (*Harvard University, 2014, P.15*).

8- **بناء القدرات وتقديم المشورة للجهات المانحة:** تقدم الجامعة العديد من الحوافز للجهات التي تقدم الدعم للجامعة، منها مساعدتها في بناء قدرات الموارد البشرية بها من خلال التدريبات وورش العمل، وكذلك تقديم المشورة والدعم الفني، ودراسة التحديات التي تواجهها، ومساعدتها على تحسين الأداء، وعلى تنافسية بيئة الأعمال في مواقعها، وتوفير التقنيات في المجالات الحيوية التي تتفق مع سياسة الجامعة (*Kathleen & Aaron & Roberto, 2010, P.25*).

ومن مبررات الجامعة للاتجاه نحو المشاركة الشعبية للحصول على الأوقاف والمنح والتبرعات ما يلي (*Goldie, 2010, P.7*):

- أن نمو المشاركة الشعبية يعد الدرع للجامعة من القوى التنافسية، وخاصة أن استثمار الأموال المقدمة للجامعة يقلل من الحاجة للطلاب والخريجين، كما أن قوى السوق التقليدية التي توفر الحوافز لتشغيل الجامعة بكفاءة قد تتقلص إلى حد كبير، ولذا تسعى الجامعة للبعد عن المخاوف المالية بهذا الاستثمار.
- الضغط المستمر على الموازنة الاتحادية والذي وصل إلى حوالي 5% في عام 2014م، والذي يصعب معه ضمان جودة التدريس والبحث العلمي، لذا كان السعي لإيجاد الموارد الإضافية.
- حاجة الجامعة إلى الاستثمارات المالية الكبيرة؛ للحفاظ على مكانتها الرائدة وتعزيزها، وضمان المستقبل الأفضل للأجيال المختلفة من الطلاب.

ومما سبق يتضح، أن جامعة هارفارد تسعى دائمًا إلى الحصول على استثمارات مباشرة، ومشاركة شعبية واسعة؛ ولذلك تسعى إلى توثيق علاقتها مع

أفراد المجتمع من: (الطلاب، والخريجين، وأولياء الأمور) وكذلك مع مؤسسات المجتمع الخاصة والأهلية، وانتهاج إستراتيجية طويلة المدى؛ لدعم أهدافها، ووضع خطط متطورة للتحديث، مع تعزيز الشفافية، والاستعانة بالخبرات المتخصصة في إدارة الأموال واستثمارها.

إن تبوأ جامعة هارفارد مكانتها العالمية واعتلاء قمة التصنيف العالمي في الحصول على أموال المشاركة الشعبية لم يأت من فراغ، وإنما من خلال: سعي الجامعة نحو التميز، وتحقيق المعايير العالمية، وقدرتها على جذب الطلاب المتميزين، وأعضاء هيئة التدريس الأكْفاء الموهوبين، ومساهمتها الفعالة في تحقيق التقدم من خلال بحوثها المتميزة والمبدعة، والتي استطاعت من خلالها أن تكون من أفضل جامعات العالم وأكثرها تميزًا.

ثانيًا ـ المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة:
United Kingdum

لقد اتجهت المملكة المتحدة إلى الاهتمام بالمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، وخاصة مع تغير الظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم، ويتم تناول المشاركة الشعبية في المملكة المتحدة كما يلي:

1) تطور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة:

تعد واحدة من التقاليد العظيمة في المملكة المتحدة أن تتبرع بقدر من المال لأسباب جيدة، فقد مكن العمل الخيري المملكة المتحدة من أن تصبح ناجحة من خلال المشاركة في النجاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مدى سنوات عديدة (*Lewis & MacMillan,2012 ,P.2*)، وبدأت المشاركة الشعبية في التمويل في أوروبا في الظهور ببطء مع نهاية عام 1990م (*Oliver & Christoph & Christoph, 2014, PP.24*) وقبل 10 سنوات من ذلك التاريخ كان القليل من المؤسسات في المملكة المتحدة هي التي تستطيع جذب المنح والهبات والتبرعات من المانحين، في الوقت الذي كانت فيه

مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بدعم قوى من الأعمال الخيرية (*Ian & Fiona, 2012, P.2*) وذلك على الرغم من أن للعمل التطوعي تاريخًا طويلًا في المملكة المتحدة، فهناك مدارس أنشئت بتبرعات تعود إلى عام 1284م، وكانت هناك حالات فردية للمشاركة الشعبية لتمويل الجامعات، منها تأسيس جامعة لندن *London* في عام 1823م من قبل جورج بيركبيك *George Birkbeck* والذي أطلق حملة لجمع الأموال اللازمة لإنشاء وتشغيل الكلية، كما أنشئت جامعة شيفيلد *Sheffeld* من العمل الخيري في عام 1905م عن طريق جمع حوالي 50 ألف جنيه إسترليني من المواطنين، وحتى عام 2002م لم تكن هناك مشاركة شعبية بالمعنى الحقيقي (*Lewis & MacMillan, 2012, P.15*).

وتم التوسع في الاهتمام بالعمل الخيري (المنح والتبرعات) في المملكة المتحدة بداية من عام 2002م ومنها انتقلت إلى أوروبا، ومع إنشاء منظمة العمل الخيري في عام 2004م أصبحت الأداة الرئيسية لدعم وتسريع عملية تطوير المنح والتبرعات والهبات في أوروبا وآسيا (*Simon, 2014, P.19*) كما كان لتقرير توماس *Thomas* في عام 2004م بخصوص المشاركة الشعبية في تمويل الجامعات في المملكة المتحدة أثر كبير في الاهتمام بهذا القطاع حيث أوصى بالاهتمام بالقطاع الثالث (العمل الخيري) في تمويل الجامعات، وأنه إذا تم وضع الخطط اللازمة لجمع التبرعات؛ فإنه من المتوقع أن تحصل الجامعات على ما يقارب من 2 مليار جنيه إسترليني بحلول عام 2022م (*Lewis & MacMillan,2012 ,P.2*).

وكان من توابع التقرير أن وصلت التبرعات في نهاية السنة المالية 2007/2006م إلى 513 مليون جنيه إسترليني تم جمعها من 132 ألف من المانحين، وزادت التبرعات لتصل إلى 693 مليون جنيه بعد خمس سنوات بزيادة قدرها 16% من حوالي 204 ألف من المانحين، وقد أعرب بعضهم عن

القلق من صعوبة تزايد التبرعات وخاصة من الخريجين في الوقت الذي زادت فيه الرسوم التي يدفعها الطلاب، وأن تلك الرسوم ستسبب رادعًا في المستقبل لتقليل التبرعات، ولكن أكد آخرون على عمق ثقافة المجتمع في المملكة المتحدة، وأنه يفضل أن تكون العملية التعليمية ذات جودة عالية؛ الأمر الذي سيكون حاسمًا في إقناع الخريجين والمانحين بضرورة التبرع، وتقديم الدعم للجامعة في المستقبل، خاصة وأن أكثر من نصف سكان المملكة المتحدة يتبرعون كل عام، ولكن حوالي (1.2%) فقط من خريجي المملكة المتحدة هم من يعطون جامعاتهم حاليًا، وهذا ما أشار إليه أحد الباحثين بأنه بمثابة جرس إنذار (*Lewis & MacMillan,2012,P.26*).

ووضع ماكينزي (*Mackenzie, 2008, P.10*) عدة مبادئ يمكن الاسترشاد بها لتفعيل المشاركة الشعبية في المملكة المتحدة، منها:

أ- المشاركة بشكل مسئول، بمعنى أن يكون المانحون على دراية برؤية ورسالة المؤسسة التي تتلقى أموالهم أو خدماتهم، وأن يحاولوا الانخراط في بعض أنشطتها، ويتابعوا أثر تبرعاتهم على المؤسسة.

ب-فهم تأثير عطاء المشاركة، وذلك بأن تكون على ثقة بأن المؤسسة تحقق أهدافها أو تسعى إلى تحقيقها، ويكون لها تأثير على المستفيدين.

ج- وضع إستراتيجية شخصية للمشاركة، يتم من خلالها اختيار المؤسسة الممنوحة بدقة، ومعرفة الدوافع والظروف والأهداف التي تجعلك تتبرع، ونوع التمويل الذي تقدمه (منح، هبات).

د- طلب المشورة من المتخصصين، فهناك أوجه مختلفة تتم من خلالها عملية المشاركة، ولذا ينبغي طلب النصح؛ لمعرفة احتياجات البرامج أو المؤسسات المختلفة؛ حتى تتسم التبرعات الفردية بالفعالية.

هـ- القدرة على تقييم آليات المشاركة المناسبة، بحيث تكون هناك كفاءة وفعالية لعملية المشاركة يتم من خلالها تقييم الوضع المالي، والقدرة على العطاء باستمرار.

و- متابعة تحسين أموال المشاركة من خلال فهم نتائج استثمار تلك الأموال، وتقييم الخطوات المتبعة في هذا الإطار.

وقد شهدت المشاركة الشعبية في المملكة المتحدة تحولًا كبيًرا من المانحين، فبعد أن كانت معظم الأموال تأتي عن طريق الوقف، وترك الأموال من خلال الوصايا، زادت التبرعات بدرجة كبيرة من الشباب؛ نتيجة لزيادة الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، ورغبتهم في تحمل بعض المسئولية مع الدولة، والمساهمة في حل المشكلات (*Honey, 2011, P.4*)، كما قد يأتي ذلك نتيجة في رغبتهم في متابعة نتائج أعمالهم، والسعي نحو تحقيق المساءلة والشفافية.

ولما كانت المشاركة الشعبية في التمويل قد تؤدي إلى محاولة بعضهم استغلالها للضغط على إدارة الجامعة، أو محاولة التأثير على القرارات، فقد تم وضع مجموعة من المبادئ التي لا بد من الالتزام بها؛ لتلقي الهبات والتبرعات والمنح، تتمثل في (*Christopher,2014,P.29 - 30*):

أ- يجب على الجامعات التماس الدعم الخيري الذي يتفق مع: قيمها، وأهدافها الإستراتيجية، واحتياجاتها المالية، وفي الإطار الشرعي.

ب-ينبغي على الجامعات ألا تقبل الهدايا الخيرية إذا لم يتوفر فهم واضح لأسباب تقديمها.

ج- أن تضع الجامعات مجموعة من المبادئ الأخلاقية التوجيهية لقبول الهدايا المخصصة للمجال العام.

د- مراقبة قانون الجامعات والهيئات الخيرية وغيرها من التشريعات ذات الصلة باستلام وصرف الأموال، ووضع المسئولية الخاصة بقبول ورفض التبرعات على عاتق الهيئة الإدارية لكل جامعة.

هـ- تفويض سلطة قبول التبرعات إلى مدير الجامعة وكبار الأكاديميين، وأن يتضمن القبول الإجراءات الواضحة للاستفادة منها.

و- يجب على الجامعات اتخاذ جميع الخطوات المعقولة؛ لضمان أنهم على بينة من مصدر التمويل لكل هدية، وأنها لا تأتي من نشاط غير قانوني، أو يتعارض مع القيم الأساسية.

ز- عقد المناقشات مع الجهات المانحة أو المحتملة لتزويدها بمعلومات وافية للغرض من التبرع، وإمكانية مساهمتهم في صنع القرارات.

ح- أن تتمتع الجهات المانحة المحتملة بالحقوق القانونية والسمعة لقبول التبرع، وأن تميز الجامعات بين الشائعات والتكهنات والمسائل الحقيقية المؤكدة المدعمة بالحقائق؛ حتى لا تخاطر الجامعة بسمعتها عند تعاملها مع بعض الجهات.

ط- يجب على الجهات المانحة والمقدمة للهدايا الكبيرة توقيع اتفاقيات منح الهدية مع إدارة الجامعة، ويمكن أن تعفى من ذلك الهدايا والمنح التي تقدم لتمويل الأنشطة التي قد مولتها، كما قد تعفى الهدايا والتبرعات المقدمة لبعض المنح البسيطة للطلاب.

ي- يجب على الجامعات نشر الإجراءات المعمول بها لقبول التبرعات، مع إمكانية إعادة النظر في القرارات السابقة المتعلقة بقبول بعض الهدايا بحسن نية خاصة إذا كانت الأحداث لم تتح الفرصة للتحقق، أو توافرت معلومات لاحقة تتطلب ذلك، على أن تكون تلك الإجراءات شفافة ومتناسبة مع الظروف.

2) أهداف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة:

تعد المشاركة الشعبية وسيلة فاعلة لتحقيق أهداف الجامعات، وضمان حصولها على موارد مالية تسهم في تحقيق رسالتها والوفاء بمسئولياتها تجاه المجتمع، كما أن زيادة درجة المشاركة يؤكد على ثقة المجتمع في الجامعات، ورغبته في حل مشكلاتها؛ لأن ذلك سيعود بالنفع على المجتمع وأفراده، وتتمثل أهداف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة فيما يلي:

أ- توفير دخول إضافية للجامعات، تمكنها من تقديم أفضل الممارسات؛ لتلبية الاحتياجات الوطنية، وتطوير البنية التحتية المالية والتنظيمية.

ب- تحقيق جماعية المسئولية المجتمعية تجاه تمويل التعليم العالي، وتسهيل الحوار بين: القطاعين العام والخاص، والقطاع الثالث (التطوعي).

ج- توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية متطلبات الجامعة، من بنية تحتية، ودعم برامج التطوير، وتوفير بعض المنح الدراسية، وغير ذلك (Katsarova, 2015, P.27).

د- المساهمة في حل بعض مشكلات الجامعات المالية، وتعويض القصور في التكاليف، ودعم استقلالية الجامعات (Breeze & Wilkinson & Gouwenberg, 2011, P.61).

هـ- تحسين تقديم الخدمات من خلال زيادة التنسيق والتكامل مع مؤسسات الدولة؛ لتحقيق الاستثمار الأمثل لمواردها المادية والبشرية.

و- زيادة فرص الأفراد للمشاركة في التخطيط الإستراتيجي للمجتمع المحلي (Irich, 2009, P.33)

ز- دعم أنشطة الجامعة بما يمكنها من جني موارد مالية وغير مالية، وبما يمكن المانحين من: المشاركة في قيادة الجامعة وتعزيز التدريس، ودعم نقاط القوة، ومعالجة مواطن الضعف *(Christopher, 2014, P.7)*.

وتؤكد الأهداف السابقة على أن المشاركة الشعبية في التمويل تؤكد على بقاء واستمرار قدرة الجامعات على المنافسة، وتطوير برامجها بما يمكنها من

مواجهـة تحـديات المسـتقبل، وتحسـين الخـدمات، وإجـراء مزيـد مـن البحـوث والدراسات لخدمة المجتمع، وتحقيق الأهداف.

3) السياق الثقافي المؤثر في المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة:

تتكون المملكة المتحدة من بريطانيا العظمى: (إنجلترا، وويلز، وإسكتلندا) وأيرلندا الشمالية، ولا تزال المملكة المتحدة دولة وحدوية، ومع ذلك تنتقل السلطة بين الدول التي تكونها، وخاصة في مجال التعليم العالي، إذ تحفل كل منطقة بمجالس تمويل للتعليم العالي، وبهيئات تشريعية تتمتع بشيء من الاستقلالية في مجال التعليم العالي.

وعلى المستوى الجغرافي، تقع المملكة المتحدة في أوروبا الغربية، وتمتد بطول المحيط الأطلنطي وبحر الشمال، ويحدها من الشرق بحر الشمال، ومن الشمال المحيط الأطلنطي، ومن الغرب أيرلندا، ومن الجنوب فرنسا. وتبلغ مساحتها حوالي 244,880 كم^2، وعدد السكان حوالي 64.8 مليون نسمة طبقًا لإحصائية عام 2015م، وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة دولة وحدوية؛ إلا أنها مرت في الأعوام المنصرمة ببعض التغيرات، الأمر الذي أدى بدوره إلى اختلافات في سياسات التعليم العالي بين: إنجلترا، وإسكتلندا، وويلز، وأيرلندا الشمالية. ومن الأهمية بمكان عند النظر في هذه الاختلافات العلم بأن (80%) من مجموع سكان المملكة المتحدة يعيشون في إنجلترا (*United Kingdom, 2015,P.1*)، ولكنها اتفقت جميعها على أهمية المشاركة الشعبية، ودورها كبدائل لتمويل التعليم العالي، وأن المشاركة الشعبية تسهم في الاستخدام المسئول للثروة والتضامن عبر المجتمع، وتمكين أصحاب الأموال من تحقيق غايات كبيرة؛ لدورهم في معالجة القضايا الكبرى، وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما أصبحت القدرة على جمع الأموال الخيرية، وتعزيز انخراط الخريجين والمؤيدين، جزءًا من صفات الجامعة المتميزة.

وتحتل إنجلترا المركز الأول بين أقاليم المملكة المتحدة من حيث المساحة وعدد السكان، وهذا الموقع المتميز والمساحة الواسعة جعل أهلها يتسمون بالاعتزاز بقوميتهم وتراثهم الحضاري، ويتسمون بالاحتفاظ بالاستقلالية والحرية الشخصية (نبيل خليل وأحمد عبد العال، 2005، ص184).

وعلى المستوى السياسي، تعد إنجلترا أولى الدول التي اتخذت النظام الدستوري قاعدة للحياة العامة فيها، والديمقراطية أساسًا لنظام الحكم بها، بل تعد موطن الديمقراطية النيابية، وعلى الرغم من وجود عدد من الوزارات المركزية فيها، إلا أن السلطات المحلية المنتخبة تعد مسئولة عن إدارة الخدمات كافة؛ ومن بينها الخدمات التعليمية على المستوى الإقليمي، ممثلًا في مجالس التعليم في المقاطعات، وعلى المستوى المحلي ممثلًا في مجالس التعليم في المدن والأحياء، لذلك يسير نظام التعليم في إنجلترا في ضوء الفلسفة الرأسمالية التي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية، ويستند إلى وجود شراكة بين الأطراف المعنية بالتعليم (نبيل خليل وأحمد عبد العال، 2005، ص ص 187–188) ولقد أصبح التفكك الاجتماعي والاقتصادي في السنوات الأخيرة حادًا على نحو متزايد في المجتمعات الغربية، بما في ذلك المملكة المتحدة، حيث الفوارق في الأجور بين الأغنياء والفقراء عالية، بجانب قلة المساواة، مما يتطلب من السلطة المزيد من التبرير في أوقات الأزمات الاقتصادية، وإمكانية حدوث صراع اجتماعي، وهذا شجع الأفراد والمؤسسات إلى الانخراط في العمل الخيري؛ حتى يمكن للجهات الغنية الفاعلة من أداء دور في الحفاظ على الوئام الاجتماعي، واستخدام مواردها لإحداث التماسك الاجتماعي، وما حدث من آثار مدمرة في أعمال الشغب التي اندلعت في المدن الإنجليزية في صيف 2011م دليل على ذلك (*Stuart, 2012,P.27*).

وفي كلمة ألقاها في ليفربول تموز عام 2010م بعد شهرين من توليه رئاسة الوزراء ذكر ديفيد كاميرون أن نجاح المجتمع الكبير سيعتمد على قرارات

الملايين من الناس، وعليهم إعطاء الوقت والجهد والمال لمن حولهم، وتعهد بأن يقدم حوافز ضريبية جديدة لتحفيز الناس على التبرع *(Stuart, 2012,P.31)*. ولقد اتجهت المملكة المتحدة في الآونة الأخيرة إلى تمويل التعليم العالي من خلال المنح والهبات والتبرعات، مع نقص الدعم الحكومي. وتهدف الجامعات في المملكة المتحدة إلى الحصول على دعم يكاد يكون ثابتًا من التبرعات يصل إلى 5% من تمويل الجامعات خلال السنوات العشر المقبلة، وهذا من شأنه أن يضع المملكة المتحدة على المسار قليلًا مع الولايات المتحدة (*Ian & Fiona, 2012, P.7*)، ويؤكد ما سبق أهمية الدعم السياسي لتشجيع المشاركة الشعبية، ودفع الجمهور إلى التبرع وتقديم المنح والهدايا وغيرها.

وعلى المستوى الاقتصادي، تعد المملكة المتحدة من أكبر الاقتصادات في العالم؛ فهي من أكبر الدول الصناعية في العالم، ولها قاعدة صناعية قوية، كما أنها من القوى التجارية الرائدة في العالم، وبالرغم من أنها تنتج ما يقرب من ثلثي احتياجاتها الغذائية، تمثل الزراعة أقل من 2% من قطاع القوى العاملة، ويمثل قطاع الخدمات 73% والصناعة 25.3%، ولذلك تسعى المملكة المتحدة إلى استغلال قوتها الاقتصادية في الارتقاء بجودة التعليم، من خلال زيادة الإنفاق عليه، وتوفير القوى البشرية العالية والمدربة، واجتذاب الموهوبين والمبدعين (*United Kingdom, 2015,P.1*) وبالرغم من ذلك، ولما كانت العوائد من الضرائب الحكومية، قد لا تتوافق مع تكاليف التعليم العالي المتزايدة بحدة، فقد اتجهت المملكة المتحدة إلى تفعيل المشاركة الشعبية وإلقاء جزء من المسئولية على الطلاب والخريجين وأولياء الأمور، ومؤسسات المجتمع؛ لتلبية متطلبات التوسع في أعداد الطلاب، وتحقيق تميز التعليم العالي، وضمان جودته.

وعلى المستوى التاريخي، هناك العديد من الظروف التي مرت بها الأمم، والتي صنعت تاريخها، وأثرت على تطورها في مناحي الحياة كافة، بما

في ذلك نظم التعليم وأهدافها، وهذه الظروف التاريخية التي مرت بها الدول أيًّا كان موقعها الجغرافي أو نظامها السياسية تقف بدرجة كبيرة وراء ما وصلت إليه اليوم من تقدم أو تخلف (نبيل خليل، 2010، ص286)، ولذا تؤثر الروابط التاريخية في المملكة المتحدة بين الجامعات والمانحين في تحقيق ميزة تراكمية تحقق نجاح عملية المشاركة الشعبية في التمويل، وهذا يعني أن الجامعات التي تفتقر إلى الروابط التاريخية مع المانحين يؤثر ذلك سلبيًّا في قيمة التبرعات، فحيثما وجدت تلك الروابط زادت الموارد المالية من أفراد المجتمع، وعليه فقد قدرت نسبة الجامعات البريطانية التي تمتلك وقفًا تاريخيًّا بنسبة (38%).

وتعد المواقف الثقافية تجاه العمل الخيري أحد العوامل التي تؤثر بشكل كبير في تفعيل المشاركة الشعبية، وتحقيق نتائج ملموسة؛ لأنها تحقق توجهًا إيجابيًّا نحو جمع التبرعات، فلا ترتبط بالثراء، ولكن ترتبط بدرجة الولاء والانتماء للجامعة، والاعتراف بفضلها ودورها.

كما يؤثر العامل الاقتصادي في نجاح جهود المشاركة الشعبية، فالظروف الاقتصادية تجبر الحكومة على وضع الخطط لتشجيع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، كما تشجع الظروف الاقتصادية القطاع الخاص على التبرع وتقديم المنح والهدايا، كما يؤثر الإطار المالي والقانوني والتنظيمي العام في الدولة في تهيئة الظروف الملائمة لنمو المشاركة الشعبية وانتشارها بين أفراد المجتمع ومؤسساته.

وينطلق اهتمام المملكة المتحدة بالمشاركة الشعبية في تمويل التعليم الجامعى من الناحية الاقتصادية من إيمان الدولة بأهمية التعليم العالي في الاقتصاد؛ ففي دراسة بعنوان "أثر الجامعات على الاقتصاد البريطاني" أشارت الدراسة إلى ضرورة تنويع دخل مؤسسات التعليم العالي؛ لضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل، وأكدت على أن العمل الخيري يسهم إسهامًا كبيرًا في توفير التمويل اللازم، وتمكين الجامعات من تدعيم مواطن القوة لديها،

وتعزيز بيئة التعليم والتعلم بما يحقق التميز، كما أن المشاركة الشعبية تبني شبكات من الأصدقاء والأنصار، الذين يسهمون على المدى الطويل في تحقيق رفاهية الجامعة بطرق خارج ميزانيتها الحكومية (*Christopher, 2014, P.6*). وأوصت إحدى الدراسات بضرورة قيام الجامعات بتطوير خططها المؤسسية المتعلقة بجمع الأموال؛ لتتضمن نشر ثقافة التبرع، وبناء العلاقات مع الخريجين من خلال أهداف واضحة وممارسات واقعية، ودعم المبادرات الرامية إلى إدارة أموال المنح والتبرعات بشفافية، وتخفيض ضريبة رأس المال، وترسيخ ثقافة جمع التبرعات في مواقف وسلوكيات الجامعات البريطانية (*Ian & Fiona, 2012, P.12*). وهذا يؤكد السعي نحو غرس ثقافة المشاركة الشعبية لدى جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في المملكة المتحدة.

ويسير النظام التعليمي في المملكة المتحدة في ضوء الفكر الرأسمالي الذي يسعى إلى تحقيق الديمقراطية، وتكافؤ الفرص؛ فتقوم الحكومة بوضع سياسة تهتدي بها السلطات التعليمية في إشرافها على التعليم، بما يتفق مع ظروفها وحاجاتها، ومن هذا المنطلق يتم رسم السياسات التعليمية بالطريقة التي تجعلها مناسبة للحاجات الاجتماعية، وحاجات المواطنين، كما أن مشاركة المواطنين في وضع السياسات التعليمية ترفع من معدل المسئولية الشعبية التي تقف وراء التقدم العلمي الكبير الذي حققته وما زالت تحققه هذه النظم التعليمية (سلامة حسين،2006، ص302)، ولذلك تعد المشاركة الشعبية في المملكة المتحدة انعكاسًا واضحًا للنظام الاجتماعي الذي يقوم على فلسفة الديمقراطية، والكفاءة والقدرة، والارتقاء بجودة التعليم، والذي تمثل فيه المشاركة عنصرًا مهمًا.

4) التشريعات المرتبطة بالمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة:

في كل دولة مجموعة من القوانين التي تدعم أو تعرقل الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة العطاء الخيري، وتعكس القوانين أو التشريعات وبدرجات متفاوتة مبادئ وقيما تشكل ما يتعارف عليه بأنه ميثاق أخلاقي، يمكن من خلاله التأكيد أن المشاركة الشعبية: (التبرعات، والهبات، والمنح) عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح، ويهدف إلى النفع العام فقط.

ويمكن القول: إن ثقافة المشاركة الشعبية متأصلة في المملكة المتحدة، وأن هناك تأييدًا واسع النطاق ـ إن لم يكن الإجماع ـ للمشاركة الشعبية وبشكل متزايد؛ لأداء دور أكبر في المجتمع.

وفي عام 2012م قدم اقتراح برفع سقف الإعفاء من الضرائب على المؤسسات الخيرية ليصل إلى 50 ألف جنيه إسترليني أو ربع الدخل أيهما أعلى، ونوقشت آثاره، ووضع البعض الشكوك حول إمكانية تنفيذه؛ خوفًا من التهرب من الضرائب، ولكنه لم يطبق في ذلك العام وفقًا للتقرير (*Stuart, 2012,P.11*).

وقد ذكرت إحدى الدراسات أن الإعفاءات الضريبية من شأنها أن تعمل على: إعطاء إشارة رسمية لهذا النشاط، يعطي للمانحين بعض الفوائد وهو ما قد يكون محفزًا لهم لزيادة التبرع، كما أنه تحفيز للأثرياء للاستثمار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الفقيرة، ومن أبرز المفاهيم القانونية التي تحكم المشاركة الشعبية هو عدم السعي إلى الربح *Nonprofit (Mark,2013,P.17)* أي ضمان توجه الأموال إلى المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة.

ولقد عمدت الحكومة البريطانية إلى تقديم بعض الحوافز الضريبية؛ من أجل تشجيع العمل الخيري، وزيادة الهبات والتبرعات، وتعزيز التوقعات الاجتماعية، وزيادة عدد المانحين، ولكنه ليس كافيًا بالقدر المناسب، في الوقت الذي يطبق فيه نظام فرض الضرائب على الهدايا كما هو مطبق في الولايات

المتحدة الأمريكية، ولذا اقترح بعضهم تخفيض الضرائب على الهدايا الخيرية بنسبة 25% *(Ian & Fiona, 2012, P.6)*، كما تطبق المملكة المتحدة ما يسمى "هدية التبرع" وهو حافز ضريبي يعطى للمتبرعين من الأفراد والمؤسسات، وتزيد قيمة الهدية بزيادة قيمة التبرع، وذلك في الوقت الذي يتم التأكيد فيه على ضرورة مراعاة العديد من التشريعات؛ لضمان قانونية الهبات والتبرعات، وهي قانون حماية البيانات (1998)، وقانون حرية المعلومات (2000)، ومبادئ حماية البيانات (2003)، وقانون المحاسبية في التعليم العالي (2007)، وقانون الرشوة (2010)، وقانون الجمعيات الخيرية (2011) *(Christopher, 2014, P.31)*.

وفي سبيل تشجيع دول أوروبا على المشاركة الشعبية، أصدرت محكمة العدل الأوربية حكمًا مفاده "أن التبرعات العينية والمادية محمية بموجب حرية حركة رأس المال" وهو ما يدعو صراحة إلى المشاركة الشعبية في تمويل التعليم وعدم الخوف من الضرائب (*Thomas,2014, P.16*) وتمنح جميع الدول في الاتحاد الأوربي تقريبًا حوافز ضريبية للتبرعات، وإن كانت بعض الدول تضع سقفًا لتلك التبرعات المعفية من الضرائب.

ويشكل عدم وجود الحوافز الضريبية عائقًا أمام أولئك الذين يرغبون في تقديم الهبات والتبرعات، فإدخال إعفاءات ضريبية إشارة مهمة للمانحين لزيادة تبرعاتهم، وهذا ما أكدته دراسة لويس وماكميلان (*Lewis & MacMillan, 2012, P.35*) والتي أشارت إلى أن هناك علاقةً إيجابيةً بين انخفاض الضرائب وزيادة التبرعات؛ أي أن انخفاض الضرائب بصفة عامة من شأنه أن يرفع من درجة التبرعات، وليس فقط الإعفاء الضريبي على قيمة الأموال المتبرع بها.

وهناك مفهوم أو قاعدة قانونية متداولة في كل تشريعات العالم الخاصة بالمجتمع المدني وتنطبق على المشاركة الشعبية، وهي تركز على عدم استغلال

الأموال الممنوحة في حملات معينة سياسية أو غيرها، كما تنص كل التشريعات على تحقيق النفع العام، وهو ما يعني عدم استفادة المتبرع سواء كان فردًا أو جماعة أو مؤسسة من أي أرباح أو أنشطة تحققها الأموال الممنوحة للمؤسسة، وإنما تستغل تلك الأموال في تطوير أداء المؤسسة ذاتها وتحسين أنشطتها.

5) صور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة:

إن الاتجاه نحو تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي يسهم في رفع كفاءة التعليم الجامعي، ويجعله أكثر قدرة على تلبية متطلبات المجتمع.

ويمكن القول: إن المشاركة الشعبية: (التبرعات، والهبات، والمنح، والهدايا) لم تأخذ الاهتمام الكافي المطلوب في بعض مؤسسات قطاع التعليم العالي الأوربية إلا بعد اتجاه الاقتصاد العالمي إلى الركود، ومحاولة تلك المؤسسات التكيف مع التحولات في الاقتصاد العالمي، على الرغم أن ما يقرب من نصف الجامعات الأوربية لديها بعض الروابط الموجودة مسبقًا مع الجهات الخيرية والجهات المانحة. ففي دراسة أجرتها رابطة الجامعات الأوربية أشارت إلى أن حوالي 83% من الجامعات الأوربية تسعى إلى بذل الجهود لجمع الأموال من الأعمال الخيرية، وحوالي 38% منها لديه الوقف التاريخي الذي يولد دخلًا ثابتًا (*Breeze & Wilkinson & Gouwenberg,2011, P.7*).

وأكدت دراسة رابطة الجامعات الأوربية والتي أجريت على 167 جامعة، أن الجامعات الأوربية ـ ومنها جامعات المملكة المتحدة ـ تتلقى أموال المشاركة الشعبية بشكل يختلط بين المستمر والمتقطع، فتتلقى الجامعات بمقدار الثلث تقريبًا (34%) في شكل تبرعات منتظمة من الأفراد والشركات، وبنسبة (30%) في صورة تبرعات لأول مرة، في حين أشارت نسبة (66%) من العينة أنها لم تتلق هدايا مطلقًا *Breeze & Wilkinson & Gouwenberg,2011, P.49*).

وتعد جامعات المملكة المتحدة من أولى الجامعات في الدول الأوروبية التي اتجهت نحو جمع التبرعات، وتعزيز دور العمل الخيري، وتأتي المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة في عدة صور، تتمثل فيما يلي:

أ- المنح والتبرعات والهبات *Philanthropy*

لقد نمت المشاركة الشعبية في المملكة المتحدة ونضجت بشكل أكبر مما كانت عليه في بقية أوروبا، وقد زادت الأموال التي تم جمعها من التبرعات في المملكة المتحدة في السنوات الخمس الأخيرة من 513 مليون إلى 693 مليون جنيه إسترليني؛ مما حدا بالقول: "إن الآن لدينا ممارسات جيدة في جمع التبرعات في المملكة المتحدة، ولم نعد بحاجة للنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية"، ففي نهاية السنة المالية 2007/2006م تم جمع حوالي 513 مليون جنيه إسترليني من 132 ألف مساهم و131 مؤسسة، وبعد خمس سنوات قدمت 152 مؤسسة و204 ألف من المانحين حوالي 693 مليون جنيه إسترليني وهذا يعني 16% أكثر من المؤسسات، و54% أكثر من المانحين، وارتفاع في الأموال بنسبة 35% (*Ian & Fiona, 2012, P.5*)، وقد أشارت إحدى الدراسات أن الأثرياء في المملكة المتحدة هم كمجموعة أقل سخاء من ذوي الدخل المنخفض (*Ian & Fiona, 2012, P.6*) على الرغم من أن أغنى 10% من السكان يسيطرون على حوالي 56% من إجمالي ثروات البلاد، ويقدمون هؤلاء حوالي 20% من التبرعات الفردية (*Honey, 2011, P.5*)، وبلغ عدد الجمعيات والمؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة حوالي 26 ألف جمعية خيرية تقدم الدعم لمؤسسات المجتمع، وقدمت في عام 2010م حوالي 70 مليون جنيه إسترليني (*Speller, 2011,P.26*).

وبالنسبة لتمويل الجامعات من التبرعات فقد زادت بشكل مستمر خلال الفترة الأخيرة وخاصة بداية من عام 2011م وذلك بعد عام من إصدار تقرير لمجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا، وأوضح التقرير أمرين مهمين:

1-هناك زيادة مستمرة في جمع التبرعات في عام 2011 / 2012م؛ مما يدل على نشاط مجلس تمويل التعليم العالي لإنجلترا *Higher Education Funding Council for England (HEFCE)* كما سجل التقرير استعداد الخريجين لزيادة الاستثمارات الخيرية في مجال التعليم العالي.

2-استطاعت جامعة كامبريدج جمع حوالي 1.18 بليون جنيه إسترليني مع نهاية نوفمبر 2011م، وأعلنت جامعة أكسفورد أن تبرعاتها تجاوزت ما هو مخطط له وتجاوزت 1.25 بليون جنيه إسترليني في مارس عام 2012م.

وكانت الحكومة البريطانية قد أطلقت خطة في عام 2008م لزيادة تمويل التعليم العالي من العمل الخيري، وذلك من خلال مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (*HEFCE*) لمدة ثلاث سنوات بين أغسطس 2008م ويوليو 2011م، كما تم تشغيل مشروع مماثل في ويلز من قبل مجلس تمويل التعليم العالي في *ويلز (HEFCW) Higher Education Funding Council for Wales*.

وتأكيدًا على الاهتمام الشديد في المملكة المتحدة بالمشاركة الشعبية، أعد مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (*HEFCE*) في عام 2012م تقريرًا عن دعم العمل الخيري لتمويل التعليم العالي، واقترح فيه استغلال الزخم الكبير حول استخدام المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، وأكد ضرورة ترسيخ قيم التبرع في المواقف والسلوكيات لدى طلاب الجامعات البريطانية، ووضع أهداف وتكتيكات مناسبة لاستثمار أموال التبرعات، بما يبني ثقة المانحين في مؤسسات التعليم العالي (*Lewis & MacMillan,2012, P.12*).

وفي عام 2013م ناقشت الحكومة البريطانية كيفية تحسين التبرع من المرتبات، وهي مذكرة تفاهم تم التوقيع عليها بعد موافقة: أصحاب المصلحة، وأرباب الأعمال، وتم إنشاء نظام أكثر شفافية؛ لتبادل المعلومات حول كيفية تحقيق ذلك (*Steven, 2013, P.1*). وفي دراسة أجرتها رابطة الجامعات الأوربية عام 2011م شملت 164 جامعة، أشارت إلى أن حوالي (80%) من الجامعات تسعى للحصول على التبرعات، وأن 83% منهم شهدت جهودهم بعض النجاح في جمع الأموال للإنفاق على التعليم العالي، وكانت مساهمات الخريجين هي الأقل شيوعًا؛ فقد حصلت على نسبة 54%، وأشارت عينة الدراسة إلى ثقة الجهات المانحة في الجامعة؛ مما يعني مزيدًا من التبرعات في المستقبل، وأشار (94%) من العينة إلى رغبتهم في الحصول على تمويل من الأعمال الخيرية في المستقبل، وأكدت الدراسة على أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر إيجابًا على نجاح أنشطة المشاركة الشعبية في التمويل، منها (*Breeze & Wilkinson & Gouwenberg, 2011, PP.7-11*):

- إقامة علاقات إستراتيجية مع الجهات المانحة.
- التزام القيادات الأكاديمية بأنشطة جمع الأموال من المشاركة الشعبية.
- نوع المانحين: (أثرياء، أو خريجين، أو مؤسسات).
- تكرار محاولات جمع الأموال من قبل المؤسسة.
- درجة الاستثمار في جمع التبرعات.
- وجود روابط وجمعيات تحقق ميزة تراكمية في جمع الأموال والدعوة إليها.
- العوامل الخارجية المحيطة، مثل: اقتصاد المنطقة، والمواقف الثقافية تجاه العمل الخيري.

وفي تقرير صدر مؤخرًا بتكليف من مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (*HEFCE*) وجد أن التبرعات الخيرية في الجامعات في المملكة المتحدة يمكن أن تصل إلى حوالي (2.5) مليار جنيه إسترليني بحلول عام

2020م ووفقًا للتقرير فإن المؤسسات التعليمية تلقت حوالي 693 مليون جنيه إسترليني خلال عام 2011/ 2012م بزيادة قدرها 35% عن عام 2007/2006م (*Dennis & Ruth, 2012, P.9*).

ويؤدي أعضاء هيئة التدريس دورًا مهمًا في توفير المناخ المناسب لجمع التبرعات، وتطوير المشاركة الشعبية؛ انطلاقًا من ضرورة المشاركة النشطة من جانب أعضاء هيئة التدريس والقيادات، ومن خلال تشجيع مشاركة الخريجين، وزيادة عدد المانحين، وتعزيز فهمهم، وتقديم الحوافز لجمع التبرعات، وقيادة عملية نشر ثقافة التبرع، كما أنهم يؤكدون بذلك درايتهم بسياق المشاركة الشعبية في نطاق مؤسستهم

كما أن مشاركة القيادة أمرًا حاسمًا؛ لضمان المصداقية مع المجتمع الأكاديمي، وضمان تدفق المعلومات، وتحقيق مزيد من التفهم للجهات المانحة، وتأكيد أن جمع التبرعات جزء لا يتجزأ من إستراتيجية الجامعة.

ب-الوقف *Endowment*

الأوقاف لها تاريخ طويل في المملكة المتحدة، وكانت الأوقاف ببساطة تتمثل في البداية في بعض الهدايا الملكية البسيطة، والتي شكلت أحيانًا مصادر لنمو بعض مؤسسات التعليم العالي، كما تم إنشاء بعض الصناديق الوقفية والتي تستخدم الرهون العقارية منذ عام 1830م (*Jushua 2010, P.18*).

وكما هو الحال في الجامعات الأمريكية، تتفاوت وقفيات الجامعات البريطانية بصورة كبيرة من جامعة إلى أخرى، وتحتل جامعة كامبريدج *Cambridge* المرتبة الأولى من حيث حجم وقفياتها والتي بلغت (5.890) مليار جنيه إسترليني في عام 2014م، وكانت حجم وقفياتها في عام 2006م حوالي (4.100) مليار جنيه إسترليني، أي زادت في ثماني سنوات حوالي (1.79) مليار جنيه إسترليني، ثم جامعة أكسفورد *Oxford*، حيث بلغت حجم وقفياتها (4.355) مليار جنيه إسترليني، ثم جامعة أدنبره *Edinburgh*، بلغت

وقفياتها (298) مليون جنيه إسترليني، فجامعة مانشستر *Manchester*، بلغت وقفياتها (174.3) مليون جنيه إسترليني، وبلغ إجمالي أوقاف الجامعات في المملكة المتحدة حوالي (26.477) مليار جنيه إسترليني.

وأشارت دراسة ستيفن *(Steven, 2013, P.13)* إلى زيادة التدفقات النقدية من الوقف، وبلغت في عام 2012/2011م حوالي 62 مليون جنيه إسترليني وبنسبة 11% من مجموع النقدية المستلمة، بالإضافة إلى أن هناك العديد من الأوقاف غير مستغلة وأشارت نفس الدراسة إلى أن أحد المؤسسات الطبية في إحدى الجامعات تلقت 137 مليون جنيه إسترليني على سبيل الوقف، كما ارتفعت حصيلة صناديق المنح من قبل المؤسسات من 676 مليون جنيه إسترليني في 2011/2010م إلى 774 مليون جنيه إسترليني في 2012/2011م بالإضافة إلى الهدايا العينية المقدمة لمؤسسات التعليم العالي.

وتنقسم التبرعات الخيرية (الوقف) في المملكة المتحدة إلى الأنواع الآتية *(The University of Manchester, 2014,P.21)*:

الأولى ـ التبرعات غير المقيدة: حيث تتمتع الجامعة بالحرية الكاملة في الإنفاق.

الثانية ـ الصناديق الوقفية: حيث يتم تحديد أوجه الإنفاق من قبل الجهات المانحة، ومنها ثلاثة أنواع:

- **الأوقاف الدائمة غير المقيدة:** وهي الأموال الموقوفة من المانحين مع إعطاء الحرية لإدارة أموال الصندوق للتصرف، وتوليد الأموال، واستثمارها بشكل دائم.
- **الأوقاف المقيدة المستهلكة:** وهي التبرعات التي تتضمن بعض المبادئ التوجيهية في الإنفاق، كتخصيصها لشراء مستلزمات معينة، مثل: المعدات، أو الأجهزة، وغيرها.

- **الأوقاف المقيدة الدائمة:** حيث تقوم الجهات المانحة بتحديد طرق استثمارها بشكل دائم من خلال الاعتماد على أنشطة معينة، أو تحديد الكيفية التي يمكن أن تنفق فيها الأموال؛ فمثلا يمكن للجهات المانحة أن تقرر استخدام جزء من دخل الوقف على منح دراسية، أو جذب أساتذة من الطراز العالمي.

الثالثة ـ تبرعات الأصول الثابتة: وهي عبارة عن تبرعات مثل المباني والأراضي وغيرها من الأصول التي لا يتم استهلاكها، وتستغلها الجامعة مع تقديم حسابات للإيرادات والمصروفات.

الرابعة ـ الهدايا العينية: بما في ذلك الأصول العينية، والهدايا ـ باستثناء الأراضي ـ ويتم تقييمها والمحاسبة عليها واعتبار إيراداتها إن وجدت كهبات يتم إنفاقها على الجامعة. وقد بلغت قيمة الأصول الوقفية في جامعة مانشستر كمثال في عام 2014م حوالي 20.6 مليون جنيه إسترليني.

وتشهد السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في قيمة المشاركة الشعبية فقد زادت الأصول الوقفية بنسبة 3% في عام 2014م عن عام 2013م، وارتفع دخل جامعة مانشستر على سبيل المثال من 827 مليون في عام 2013م إلى 886 مليون جنيه إسترليني في عام 2014م، مما جعل الجامعة تحقق التميز في مجال البحوث؛ نتيجة توفير الموارد اللازمة لتمكين الجامعة من الاستمرار في خطة التنمية الطموحة، بما يؤهلها أن تنافس أفضل الجامعات في العالم، خاصة وأن الجامعة احتلت المرتبة الخامسة بين جامعات المملكة المتحدة، وفي المرتبة 38 عالميًّا في عام 2014م وفقًا لتصنيف جامعة شنغهاي الصينية بعد أن كانت في المرتبة 41 في عام 2013م (*The University of Manchester, 2014,P.10-11*).

وتعد سمعة الجامعة أحد العوامل المهمة لجذب الوقف، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن نصف ما تم جمعه من دخل خيري في المملكة المتحدة ذهب

ما يقرب من 50% منه إلى الجامعتين القديمتين، وهما: كامبريدج، وأكسفورد (*Lewis & MacMillan, 2012, P.54*).

ج) دعم الخريجين *Alumni Support*

تشير التقارير إلى أن تبرعات الخريجين المصدر الأقل في المشاركة الشعبية لتمويل التعليم العالي، على الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلت لتطوير ثقافة الخريجين لجمع التبرعات في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية (*Breeze & Wilkinson & Gouwenberg, 2011, P.19*).

وارتفع عدد الخريجين المتبرعين في عام 2013/2012م إلى مستوى جيد فبلغ ما يقرب من 170 ألف خريج، بنسبة زيادة 5% زيادة على عام 2012/2011م؛ وذلك لازدياد عدد الخريجين من 8.2 مليون في 2011/2010م إلى 8.8 مليون في 2012/2011م.

وتولي المملكة المتحدة اهتمامًا كبيرًا بمساهمات الخريجين في تمويل التعليم العالي، وخاصة أن نسبة مشاركة الخريجين في التبرعات بلغت (1.2%) من جملة التبرعات التي تلقتها الجامعات في عام 2012م، ولقد وضعت المملكة المتحدة هدفًا لتصل تلك النسبة إلى (5%) بحلول عام 2016م، وكان معدل المشاركة قد سجل (1%) في عام 2009م (*Dennis & Ruth, 2012, P.7*)، وتقوم العديد من الجامعات بإنشاء مكاتب لتنمية العلاقات مع الخريجين، مثل مكتب جامعة بريستول للتنمية وعلاقات الخريجين، والذي يهدف إلى بناء وتفعيل العلاقات مع الخريجين، والمساهمة في حل مشكلات الجامعة، واستخدام خبرات وثروات الخريجين في رفع مكانة الجامعة، والتي جمعت في عام 2015م أكثر من 7.5 مليون جنيه إسترليني من الخريجين وأصدقاء الجامعة بالإضافة إلى 500 ألف من الجمعيات الخيرية (*University of Bristol, 2015,P.1*)، وعلى الرغم من ذلك هناك تباين في الأداء، وهذا ما أكده تقرير "مراجعة بيرس" وأرجع ذلك إلى سببين:

الأول: عدم الاستقرار على سياسة محددة أو إستراتيجية واضحة المعالم تجاه جمع التبرعات من الخريجين.
الثاني: هناك تباين في أساليب التعامل مع الخريجين بين مؤسسة وأخرى وفقًا للعوامل الاجتماعية والثقافية المحيطة *(Steven, 2013, P.3)*.

وأكد التقرير أن أفضل الجامعات والتي استطاعت جمع قدر كبير من المال وسميت "المجتمع الأفضل" كانت جامعتي أكسفورد وكامبريدج، واللتان حققتا معًا حوالي 45% من مجموع الأموال المحصلة، وهذه النسبة تقريبًا مستقرة، ثم تتقاسم الجامعات النسبة الأخرى، كما أنهما يملكان أكثر من ضعف عدد الخريجين المانحين. ولكن أعرب كل من إيان وفيونا (*Ian & Fiona, 2012, P.6)* في دراستهما عن القلق من أنه سيكون هناك صعوبة كبيرة في تشجيع الخريجين لدعم الجامعات في الوقت الذي زادت الرسوم التي يدفعها الطلاب، بل أشارا إلى أن زيادة الرسوم سيكون لها تأثيرها السلبي في المستقبل على المدى القريب والبعيد.

وفي تقرير البحوث الاجتماعية *NatCen* والذي أجري على العديد من الجامعات في المملكة المتحدة، تم إجراء مسح سنوي لأداء المشاركة الشعبية لمؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة، وشارك في المسح حوالي 143 مؤسسة، وانخفض معدل الاستجابة للمسح بين المؤسسات الإنجليزية ليصل إلى 87% في 2011 / 2012م مقارنة مع 97% في عام 2010/ 2011م، كما انخفضت نسبة الاستجابة في ويلز أيضًا لتصل إلى 70% في عام 2012/2011م مقارنة مع 100% في عام 2011/2010م، وخلص هذا المسح إلى ما يلي (*Steven, 2013, PP.4-35*):
1-الهدف من المسح قياس أداء المشاركين في حملات جمع التبرعات في العام 2012 / 2013م.

2-أن هناك حاجة إلى المزيد من نشر الوعي لدى الخريجين بأهمية المشاركة في تمويل مؤسسات التعليم العالي، وأن تلك المؤسسات في حاجة إلى المزيد من فهم دوافع الخريجين وكيف يمكن تحقيق استدامة تبرعاتهم على المدى الطويل.

3-على الرغم من الزيادة في عدد الخريجين إلا أن بعض الجامعات تفقد خريجيها من خلال قلة التواصل مع الجامعة.

4-استثمرت الجامعات في المملكة المتحدة حوالي 79 مليون جنيه إسترليني في جمع التبرعات في عام 2012/2011م وشكلت 70% منها (55 مليون جنيه) تكاليف الموظفين والباقي تكاليف أخرى.

5-استثمرت الجامعات البريطانية 26 مليون جنيه إسترليني في العلاقات مع الخريجين (باستثناء مجلة الخريجين التي أنفق عليها ما يزيد عن 9 مليون جنيه إسترليني).

6-ارتفع إجمالي الاستثمارات في جمع التبرعات التي تكبدتها الجامعات في المملكة المتحدة بنسبة 8% بين عامي 2010/2009م و2012/2011م.

7-استخدمت الجامعات في المملكة المتحدة في المتوسط خمسة موظفين لجمع التبرعات، وثلاثة لإقامة العلاقات مع الخريجين.

8-هناك العديد من البرامج الهشة لجمع التبرعات، والتي لم تحقق الأهداف الموضوعة.

9-معظم الجامعات المشاركة في المسح كانت جامعات إنجليزية (83%) في حين كان البعض من: أيرلندا الشمالية، واسكتلندا، وويلز، وحوالي ثلثي تلك الجامعات لديها برامج لجمع التبرعات، ومعظمها أنشئ قبل عام 2001م، وأنشأت 29% منها برامجها بين عامي 2001م و2007م، وأربعة منها أنشأت برامجها في عام 2008م.

ومن أجل حرص الجامعات في المملكة المتحدة على مشاركة الخريجين، فهي ترصد ميزانيات سنوية لتوعية الخريجين، كما حدث في جامعة مانشستر؛ فقد رصدت في عام 2012م حوالي 400 ألف جنيه إسترليني لاستثمارها في أنشطة توعية الخريجين، كما تقدم الجامعة بعض الحوافز للخريجين الذين يظهرون التعاون مع الجامعة، مثل مشاركتهم في مبادرات التوعية لزملائهم، وحضورهم اجتماعات الجمعية العامة والتي تقام بانتظام، ومشاركتهم في معظم أنشطة الجامعة (*The University of Manchester, 2014,P.21*)، وقدمت إحدى الدراسات عدة سمات أساسية لتحقيق مشاركة فعالة من الخريجين في تمويل التعليم العالي، تتمثل في الآتي:

1- تكون عملية جمع التبرعات أكثر فعالية عندما تعبر عن مهمة الجامعة وهويتها، وإستراتيجيتها، وأن تنبع من رغبة حقيقية في تلبية الأولويات.
2- التزام إدارة الجامعة ومشاركتهم الفعالة أمرًا حتميًّا؛ لأنها توحي بأن القيادة ترغب في حل المشكلات وليس البحث عنها، وأن الهيكل الإداري للجامعة فعال ويسير مع السياسة الأخلاقية للجامعة.
3- إقامة حوار مع المانحين الرئيسيين الذين يقدمون أكبر الهدايا؛ لجذبهم واستبقائهم؛ للسعي نحو استمرارية تبرعاتهم وديمومتها.
4- إن وضع آليات محددة لتلقي الهدايا، وتعريف المانحين بآثار تبرعاتهم على الجامعة والمجتمع، يحقق تأثيرًا إيجابيًّا على المانحين، وربما يمهد الطريق لزيادة المانحين وزيادة التبرعات في المستقبل (*Lewis & MacMillan,2012,P.27*).

إن دعم الخريجين للجامعة عملية لا تنتهي بمجرد إنفاق الأموال، ولكن يظل تأثيرها على المدى البعيد، ومن أبلغ الأمثلة على ذلك أنه قبل 42 عامًا تبرع أحد الخريجين ويدعى لانجورثي *Langworthy* لجامعة مانشستر بمبلغ 10 آلاف جنيه إسترليني؛ بغرض تشجيع الاكتشاف في علوم الفيزياء، وفي عام

2010م حصل أستاذ لانجورثي *Langworthy* ويدعى البروفيسور أندريه جييم *Andre Geim* على جائزة نوبل في الفيزياء ـ بالمشاركة مع بعض علماء الفيزياء وهم: روثر فورد *Rutherford*، براج *Bragg*، وبلاكيت *Blackett* ـ وحينها قال أندريه جييم *Andre Geim* أن السبب في الفوز بالجائزة هو السخاء والكرم من لانجورثي *Langworthy* (*Lewis & MacMillan, 2012, P.49*)، ويؤكد ما سبق، أن العمل الخيري ينتقل من جيل إلى جيل، وقد أفادت دراسة مجموعة روشيل (*Russell International…, 2010, P.12*) إلى أن تبرعات الخريجين تتضمن العديد من المزايا المباشرة وغير المباشرة، منها: التأكيد على الاستثمارات طويلة الأجل بين المجتمع والاقتصاد، والتي يمولها الجمهور ومنهم الخريجون، كما أن ذلك يدعم البحوث والابتكارات وتحسين الإنتاجية، كما أن هناك منافع اجتماعية تؤكد على ولاء الخريجين وانتمائهم.

كما تؤكد الجامعات البريطانية على أهمية الاستثمار في العلاقات مع الخريجين، واتباع الطرق الملائمة التي تجذب الخريجين؛ لتقديم الدعم المالي، وتكوين الروابط سواء داخل المملكة المتحدة أو خارجها، وأن تكون هناك خطة إستراتيجية لمشاركة الطلاب والخريجين في التمويل.

6) إدارة أموال المشاركة الشعبية: (المنح، والتبرعات، والوقف):

لقد سعت المملكة المتحدة إلى الاستفادة من أموال المشاركة الشعبية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وملء الثغرات الناجمة عن حالة خفض النفقات، وتعد الإدارة الجيدة لأموال المشاركة الشعبية من أسباب زيادتها وفاعليتها؛ لأن المانحين يريدون التأكد من سلامة الإنفاق وحسن التصرف، كما أن أوجه الإنفاق ومجالاتها تكون محل اهتمام ومتابعة الأفراد

وتحتاج أموال التبرعات والوقف إلى تنميتها واستثمارها وتعظيم إيراداتها، ولقد عمدت بعض الجامعات في المملكة المتحدة إلى وضع خطة للإشراف على أموال المشاركة الشعبية وتنظيمها، من خلال توضيح الدور الذي تقوم بها تلك الهيئة الإشرافية للمجتمع، واضطلاع أفراد المجتمع بالإنجازات، والمستفيدين من تلك الأموال، كما تؤكد بعض الجامعات على وضع الضوابط القانونية لإدارة أموال التبرعات والوقف؛ لتحقيق الشفافية والنزاهة.

وشهدت المملكة المتحدة خلال العقدين الأخيرين اهتمامًا متزايدًا لإنشاء مؤسسة لإدارة العمل الخيري في الجامعات وربط قطاعات المجتمع المختلفة ببعضها في القضاء على التحديات المختلفة، والتركيز على الاحتياجات المحلية والإقليمية، من خلال تعزيز مصادر التمويل من خلال المشاركة الشعبية من الأفراد والشركات والقطاع الخاص، كما عمدت إلى جعل الوقف لتلبية احتياجات المجتمع المحلي أو المنطقة الجغرافية الموجود بها، ووفقًا لكون المشاركة الشعبية أحد ممولي مشروعات المجتمع؛ فتم الإيعاز إليها بالاستجابة للسياسات العامة السائدة، مع الإبقاء على استقلالية التصرف في مصالح منطقتهم، ورغبة في زيادة المشاركة وتفعيلها أضافت المملكة إمكانية التبرعات عبر الإنترنت، والتي تضاعفت بين عامي 2008م و2010م حيث ارتفعت من 4 – 7% من العطاء في جميع أنحاء المملكة المتحدة (*Stuart, 2012,P.80*)

وقد أنشأت معظم الجامعات البريطانية صناديق لإدارة أموال الأوقاف، لتكون رسالته القوامة على أموال الصندوق، ويحدد أهداف الاستثمار وكيفيته، وسياسة توزيع الأموال، وتركز إدارة أموال المشاركة الشعبية على الحفاظ على القيمة الحقيقية للتبرعات، وتوليد عوائد حقيقية تتناسب مع السوق، وتقوم سياسة تلك الإدارة على أربعة مبادئ، تتمثل في (*Oxford University,2014, P.29*):

الأول: تعظيم المزايا التنافسية؛ من خلال جعل الاستثمارات تؤتي ثمارها على المدى البعيد.

الثاني: الاستخدام الأمثل للموارد؛ من خلال استخدام نهج يعتمد على المشاركة والتعاون لدعم الاستثمار.

الثالث: الاجتهاد في العثور على أفكار مبدعة لجذب المانحين؛ وهذا يعتمد على خبرة فريق العمل، والقدرة على تقييم سمعة الجامعة والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية، من خلال الاستفادة من آراء المتخصصين.

الرابع: التحسين المستمر للاستثمارات؛ من خلال الإنفاق في مشروعات رائدة، مع الالتزام بتقديم تقارير عن الأداء. كما تشتمل إدارة أموال المشاركة الشعبية على لجنة الاستثمار، وهي تتألف من ذوي الخبرة من مختلف الخدمات المالية والإدارية.

وقد أشارت دراسة رابطة الجامعات الأوربية إلى ضرورة توافر ستة جوانب في البيئة الداخلية للمؤسسة، تمكنها من إدارة أموال المشاركة الشعبية بكفاءة، وهي (*Breeze & Wilkinson & Gouwenberg, 2011, P.12*):

- التزام الإدارة والحكم.
- التزام أعضاء هيئة التدريس.
- درجة الاستثمار المالي والبشري في أنشطة جمع التبرعات.
- مكافأة العاملين على نجاحهم في جمع التبرعات.
- إنتاج واستخدام المواد لأغراض جمع التبرعات، مثل: موقع على شبكة الانترنت، والمنشورات الكتابية، والكتيبات.
- استخدام قاعدة بيانات لصيانة وتحديث السجلات على التفاعل مع المانحين.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول: إن المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها نتيجة لسمعة المؤسسة (امتلاكها ميزة تراكمية)، وهي نتيجة لما تفعله المؤسسة (جهودها فيما يتعلق بأنشطة جمع

التبرعات)، كما أنها نتيجة لموقع المؤسسة (السياق الثقافي والبيئي)، وتتفاعل العوامل الثلاثة السابقة في تحقيق نجاح جهود المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، وعلى المؤسسات التي تنقصها كل أو بعض العوامل السابقة أن تجد لنفسها مزايا تنافسية تستطيع من خلالها إقناع المانحين، وإيجاد السبل المبدعة لجمع التبرعات والمنح.

ولا يمكن توقع نجاح جميع الجامعات في جمع أموال طائلة من المشاركة الشعبية، أو أن يكونوا على نفس المستوى من الجهود والنتائج، أو الحصول على عصا سحرية لجذب المانحين وإقناعهم بإغداق الأموال، وإنما عليهم جميعًا تحقيق تنوع في توفير الموارد المالية، واتباع أفضل الممارسات في جمع التبرعات، واستغلال الموارد المتاحة، وتوظيف المتغيرات المحيطة بشكل يمكنها من تحقيق الاستقرار المادي، والحصول على موارد مستمرة ودائمة.

7) آليات تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة:

لقد شهدت السنوات الثلاثون الماضية تحولات كبيرة في الثقافة وتنظيم الجامعات الأوربية، ويرجع السبب الأكبر في ذلك إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، ففي عام 1960م كان هناك حوالي مليون طالب في التعليم العالي عبر دول الاتحاد الأوربي، ارتفع هذا العدد ليصل إلى حوالي 20.246 مليون طالب في عام 2014م (*European Union, 2015, P.1*)، وقد رافق تلك الزيادة الهائلة في أعداد الطلاب قدرًا كبيرًا من النقاش حول درجة كفاية واستدامة تمويل الجامعة؛ مما أثار المخاوف من ضعف كفاية التمويل لتلبية متطلبات النظام العالمي، وأنه من المتوقع أن تحمل الجامعات المزيد من المسئولية لتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل، كما أن الحكومات تتحرك نحو تخفيض الإنفاق العام كوسيلة لخفض العجز في الميزانية، وعلى

الجامعات أن تتحرك للتكيف بشكل أفضل مع مطالب اجتماعية جديدة، وقوى السوق.

لذا فقد حظيت المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي باهتمام معظم دول العالم؛ تقديرًا لأهميتها التنموية، ودورها في التقليل من حدة المشكلات التي يمكن أن تواجه الجامعات، ولهذا تعتمد المشاركة الشعبية في التمويل في المملكة المتحدة على مجموعة من الآليات، والتي تتمثل في:

– إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة جمع التبرعات؛ لتكون ضمن سياسة الجامعة، ووضع نظام لقياس قدرة الجامعة وجهدها لجمع التبرعات، واستخدام قواعد البيانات لتسجيل وإدارة تفاعلاتها مع الجهات المانحة.

– تحقيق التواصل الفعال مع المانحين من خلال: التقارير، والمطبوعات، والندوات، والمحاضرات، وإقناعهم برسالة الجامعة وكفاءتها.

– أن تكون عملية جمع الأموال مسئولية جماعية من خلال إدارة متخصصة، ولا تعتمد على جهود فردية، وقد أشارت دراسة رابطة الجامعات الأوربية في هذا الشأن إلى أن مسئولية جمع التبرعات اعتمدت في بعض الجامعات على الحالات الفردية، وجاء ذلك بنسبة 59%، واعتمدت بعض الجامعات بنسبة 57% على مكتب تنمية موارد الجامعة، وحصل مكتب الخريجين على نسبة 39% في جمع الأموال.

– عقد المؤتمرات والندوات لمناقشة مشكلات الجامعة والمجتمع؛ لإقناع الجمهور بالتبرع للمساهمة في حل المشكلات المجتمعية، ومشكلات الجامعة، ووضع الحلول المناسبة؛ لمعالجة إحجام البعض عن التبرع.

– تحقيق التواصل مع الخريجين، وأولياء أمورهم، من خلال دعوتهم لحضور الاحتفالات والمناسبات في الجامعة، وتقديم الحوافز اللازمة؛ لتنمية ولائهم للجامعة، ورغبتهم في تحمل المسئولية تجاهها.

– تعزيز ثقافة العطاء في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي.

– أن يكون جمع التبرعات من الأعمال الخيرية جزءًا من إستراتيجية شاملة للجامعة.

– بناء الكفاءات لجمع التبرعات داخل الجامعات.

– مراجعة المؤهلات المطلوبة لقيادة جمع التبرعات في الجامعة، وجعل جمع التبرعات واحدة من مسئولياتهم الأساسية.

– مراجعة الممارسات الإدارية والمحاسبية، بحيث تكون أفضل دافع لجذب الممولين المانحين.

– استغلال بعض المناسبات في تنظيم حملات للتبرعات.

– الاستفادة من الشخصيات ذات السمعة العالية في الترويج للجامعة وأنشطتها، ومشاركتهم في حملات التبرعات؛ كون هذه الشخصيات تحظى بثقة أفراد المجتمع.

– بناء علاقات دائمة مع المانحين من خلال دعوتهم لحضور حفلات التخرج السنوية، وتسمية بعض الأبنية بأسماء البارزين منهم (*Breeze & Wilkinson & Gouwenberg, 2011, PP.9-14*).

– توفير حوافز أكبر للمانحين، وتقديم التسهيلات اللازمة (*Russell Internationa., 2010, P.16*)

– إصدار التقارير عن السياسة المالية للجامعة، وقدرتها على إدارة الأموال وإنفاقها في المصارف المطلوبة؛ لأن هذا من شأنه أن يزيد من ثقة المانحين، وزيادة رغبتهم في التبرع وتقديم المنح والهبات وغيرها.

– وضع سياسة واضحة وخطة إستراتيجية للتعامل مع أموال المنح والتبرعات، ونشرها على المجتمع؛ حتى يتم جمع الأموال في ضوئها، وتستخدم كموجه لأموال التبرعات؛ بما لا يدع مجالًا لاستغلال بعض المانحين للتبرعات في تحقيق مصالح شخصية (*Christopher,2014,P.7*).

– الاهتمام بتطوير أداء الموارد البشرية المسئولة عن جمع الهبات والتبرعات والوقف، وتنمية مهاراتهم في جذب واستبقاء المانحين، وتدريبهم على استخدام

الأساليب الحديثة في الإدارة، وتطوير آليات العمل، ووضع الخطط قصيرة المدى وطويلة المدى للحصول على التبرعات (*The Sutton Trust, 2003, P.9*).

– السعي لاستقطاب أكبر عدد من الخريجين والمانحين، وتحفيزهم على التبرع بشكل دوري ومستمر؛ لضمان الحصول على أموال بشكل دائم إلى حد كبير.

– الاستفادة من قانون الجمعيات الخيرية لعام 1993م والذي يحقق إعفاءً من الضرائب على أنشطة التبرعات، وتقليل الحواجز التي يمكن أن تعوق تحقيق مشاركة شعبية فاعلة (*The University of Manchester, 2014,P.12*).

8) تجربة جامعة أكسفورد *Oxford* في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة:

تعد جامعة أكسفورد *Oxford* من أقدم الجامعات والمراكز الأكاديمية الرائدة في العالم، وصاحبة السمعة المتميزة على نطاق العالم، كما تتميز بمستوى عالمي في البحوث، وقد حصلت على المركز الثاني لأفضل الجامعات في المملكة المتحدة في عام 2016/2015م وفقًا لتصنيف صحيفة التايمز البريطانية، وحصلت على المركز الثاني أيضًا وفقا لصحيفة الجارديان البريطانية، وعلى المركز السادس في تصنيف *QS* كما حصلت على المركز العاشر في تصنيف *ARWU* في عام 2015م وعلى المركز 23 في تصنيف *CWTS* لنفس العام، وهي جامعة بحثية خاصة غير قابلة للربح، تقع في أكسفورد في إنجلترا، وهي منطقة تبعد حوالي 100كم^2 إلى الشمال الغربي من لندن، ويعود تاريخها إلى 1096م؛ مما يجعلها أقدم جامعة في العالم الناطق باللغة الإنجليزية، وثاني أقدم جامعة على قيد الحياة في العالم وهي عضو رابطة الجامعات البحثية الأوربية، وعضو التحالف الدولي لجامعات الأبحاث.(*University of Oxford, 2015a,P.1*).

وتتمثل أهداف الجامعة في (*University of Oxford, 2015d, P.10*):

– النهوض بالتعليم وخدمة المجتمع والبحث العلمي بما يمكنها من قيادة العالم في مجال البحوث، وتطوير قدرتها على توليد وتبادل المعرفة في المملكة المتحدة وأوروبا، وعلى الصعيد العالمي، وضمان مساهمة الجامعة في السياسة العامة والنمو الاقتصادي.

– العمل بفعالية مع مؤسسات ومنظمات المجتمع، وعقد الشراكات بما يؤدي لتطوير البحث والتدريس.

– تحقيق تطلعات الطلاب في حياتهم المستقبلية والمهنية، والقضاء على الصعوبات التي تواجههم كافة.

– المساهمة بشكل فعال في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي والعالمي.

وتتكون الجامعة من مجموعة متنوعة من المؤسسات بما في ذلك 38 كلية، ومجموعة من الأقسام الأكاديمية التي تنتظم في أربعة أقسام، وهي وعلى الرغم من أنها مجتمع ذاتي الحكم، إلا أنها ترتبط في نظام اتحادي يعمل جنبًا إلى جنب مع الإدارة المركزية برئاسة نائب رئيس الجامعة، وتنتشر حساباتها وفقا لمبدأ المحاسبة التي وضعتها اللجان الخيرية لاستخدامها من قبل الجمعيات الخيرية في المملكة المتحدة، إذ إنها معفاة من الضرائب وفقًا لقانون الجمعيات الخيرية لعام 2011م، ويبلغ عدد طلاب الكلية حوالي 25.905 طالب بدوام كامل للعام الجامعي 2014/2013م، وهم من مجموعة متنوعة من الخلفيات والجنسيات، وتبلغ نسبة طلاب المرحلة الأولى 64%، ونسبة طلاب الدراسات العليا 36%، ونسبة من هم بدوام كامل 73%، ونسبة الدوام الجزئي 27%، وتبلغ نسبة الطلاب من المملكة المتحدة 72%، ومن الاتحاد الأوربي 9%، ومن باقي دول العالم 19%، وقد خرجت جامعة أكسفورد العديد من الخريجين

البارزين، منهم 26 خريج تولوا رئاسة الوزراء، ولا يقل عن 30 من الزعماء الدوليين، ونحو 120 من الفائزين بالميداليات الأوليمبية، ويكفي القول: إن 58 من الحاصلين على جائزة نوبل من خريجيها أو المنتمين إليها.

ويأتي تمويل جامعة أكسفورد من خمسة مصادر:

1- أكبر مصدر وهو ما يمثل حوالي 43% من إجمالي الدخل، من المشاركة الشعبية والتي تتمثل في الجمعيات الخيرية والصناديق الموقوفة، بالإضافة إلى تمويل الأبحاث الخارجية من المجالس البحثية، حيث تمتلك جامعة أكسفورد أعلى دخل مستمر للبحوث الخارجية من أي جامعة في المملكة المتحدة.
2- تأتي 15% من المنح الحكومية من خلال مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا.
3- وتأتي 19% من الإيرادات الأخرى سواء من مطبعة جامعة أكسفورد أو الدخل من تسويق البحوث، وبعض الأعمال الخيرية الأخرى.
4- تأتي 21% من الرسوم الأكاديمية سواء من طلاب المرحلة الجامعية الأولى أو طلاب الدراسات العليا.
5- تأتي 25% من دخل الاستثمار؛ حيث تمتلك جامعة أكسفورد بعض المشروعات الاستثمارية، مثل: المشروعات السياحية، ومشروعات التجارة في المحروقات.

وقد ساهم سخاء المحسنين على إنشاء العديد من أوجه التطوير في الجامعة، كما مكن الجامعة من اجتذاب واستبقاء أفضل الباحثين والموظفين من جميع أنحاء العالم، والمحافظة على مكانتها العالمية، وتعد الأصول الوقفية في جامعة أكسفورد *Oxford* من أكبر الأصول الوقفية كما أنها تتطور بسرعة فقد كانت في عام 2008م حوالي 636 مليون جنيه إسترليني ارتفعت في عام 2009م لتصل إلى 1.054 مليارا، وبلغت في عام 2010م حوالي 1.290

مليار جنيه إسترليني، لتصل إلى 1.982 مليار جنيه إسترليني في عام 2014م، ووصلت في عام 2015م إلى (4.355) مليار جنيه إسترليني (*Oxford University,2014, P.4*)، والملاحظ أن هناك زيادة مستمرة في أوقاف الجامعة، وهذا ما يدل على اعتماد جامعة أكسفورد بشكل كبير على التبرعات الوقفية؛ لتعزيز رسالتها، والحفاظ على الحرية الأكاديمية، وتنوعت تلك التبرعات ما بين: الأراضي، والمباني، والهدايا، والمنح الدراسية، وغيرها.، وكل ذلك يؤكد ثقة المجتمع في الجامعة؛ ممَّا حدا ببعض المانحين أن يوقفوا دخلًا ثابتًا من استثماراتهم للجامعة.

ويؤكد ما سبق سعي جامعة أكسفورد إلى تنويع مصادر الدخل، وتحتل الأوقاف والهبات والتبرعات دورا مهما في توفير موارد الجامعة، وهو ما يعني التأكيد على المشاركة الشعبية، **وتتمثل سياسة جامعة أكسفورد لضمان المشاركة الشعبية فيما يلي:**

1- **تضمين الميثاق الأخلاقي في الجامعة لقيم التبرع:** فيؤكد الميثاق الأخلاقي في الجامعة على ضرورة تقديم التبرعات والهبات للجامعة، بل والاستمرار في ذلك؛ انطلاقًا من الدور الحيوي الذي تقدمه المشاركة الشعبية في تشجيع الابتكار في الجامعة، وتمكن أعضاء هيئة التدريس والطلاب من إجراء البحوث المبتكرة، واستكشاف المجالات الأكاديمية الجديدة، وتطبيق التكنولوجيات الجديدة، وتطوير أساليب التدريس.

2- **التوسع في المشاركة في المناسبات والاحتفالات الوطنية:** فتقوم الجامعة بتنظيم العديد من الاحتفالات والأنشطة داخل وخارج الجامعة سواء: أنشطة رياضية، أو فنية، أو ثقافية، وتنظم بعض المزادات على المقتنيات الموقوفة للجامعة من بعض المشاهير، والهدف من كل ذلك جمع التبرعات لدعم ميزانية الجامعة، كما تنظم الجامعة بعض الندوات لتبادل واستكشاف الأفكار مع أعضاء المجتمع الأكاديمي، وأفراد ومؤسسات المجتمع؛ لوضع تصورات على نطاق واسع للجوانب المختلفة المرتبطة بكليات الجامعة.

3- **مناقشة بعض الأمور المهمة المتعلقة بالجامعة في مجلس الشيوخ:** فتقوم الجامعة بمشاركة جميع أعضاء مجلس إدارتها بعرض بعض أنشطة الجامعة المهمة ومشروعاتها ومشكلاتها في مجلس الشيوخ، وتنتهي تلك المناقشة غالبًا بالحصول على بعض التبرعات والهدايا التي تقدم للجامعة؛ للمساهمة في دعم الأنشطة، والقضاء على بعض المشكلات.

4- توثيق العلاقة مع مؤسسات المجتمع: تسعى الجامعة إلى توظيف كافة إمكاناتها لتوثيق العلاقة مع المجتمع والحرص على استدامة تلك العلاقة، من خلال: نشر وتطبيق المعرفة، وإقامة شراكات مبتكرة مع قطاع الأعمال والمؤسسات الخيرية؛ وذلك من أجل الحصول على الدعم المادي والمعنوي للجامعة، كما تعمل الجامعة على تحقيق التعاون الوثيق والعلاقات الإنسانية المتميزة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وهو ما ينمي لدى الطلاب الولاء والانتماء للجامعة، والذي ينعكس إيجابيًّا على تبرعات هؤلاء الطلاب بعد تخرجهم، كما تقدم الخدمات الاستشارية لأفراد المجتمع ومؤسساته العامة والخاصة وذلك من أجل تعزيز الروابط مع المجتمع وتحفيزه لدعم بعض المنح الدراسية، وقد بلغت إيرادات تلك الأنشطة في عام 2014م حوالي 9.1 مليون جنيه إسترليني (*University of Oxford, 2015c,P.10*).

5- إطلاق حملات التبرع: تعمل الجامعة بشكل مستمر على إطلاق حملات التبرع للجامعة لدعم ثلاثة مجالات، وهي: الوظائف والبرامج الأكاديمية، ودعم الطلاب، والمباني والبنية التحتية. وتحقق تلك الحملات أهدافها بشكل متميز، إذ يتم وضع سقف لحجم التبرعات التي سيتم جمعها، وتكون النتيجة الحصول على أموال أعلى من المتوقع، فقد تم وضع الهدف في عام 2012 جمع حوالي مليار جنيه إسترليني، وكانت النتيجة الحصول على حوالي 1.25 مليار جنيه إسترليني، ولذلك تم رفع سقف الهدف المطلوب ليكون 3 مليار جنيه إسترليني في عام 2015م تم الحصول منها على 2 مليار جنيه إسترليني (*University of Oxford, 2015b, P.1*).

6- تسويق البحوث: تسعى جامعة أكسفورد إلى تعريف المجتمع بالبحوث التي تقوم بها ونتائجها المهمة بالنسبة للمجتمع؛ من أجل تحفيز بعض رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع لدعم تطبيق تلك البحوث، وتوفير المعدات والتقنيات اللازمة لتطبيق البحوث، وتنفيذ الرحلات البحثية، وحضور المؤتمرات على المستوى الوطني والدولي، واستقدام الأكاديميين المتميزين وغيرهم ممن يرغبون في إجراء البحوث المشتركة مع الجامعة.

7- دعم أبحاث العلماء الشباب: تضع الجامعة ضمن خططها باستمرار أهمية تقديم الدعم لشباب العلماء، وتقوم في ذلك بنشر أخبار عن هؤلاء الشباب في مجلات الجامعة، ووسائل الإعلام ـ ويقوم بعض الكتاب الكبار بالكتابة عن هؤلاء الباحثين في الصحف ـ لتعريف المجتمع بهم وبأفكارهم وذلك على المستوى المحلي والدولي؛ لجذب الموارد لتدريب هؤلاء الباحثين وتطوير أفكارهم، وتسويق أبحاثهم، ومن ناحية أخرى تحفيز شباب الباحثين، ومساعدتهم على تطبيق أفكارهم سواء بشكل فردي أو جماعي أو بالشراكة مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية (*University of Oxford, 2015c,P.10*).

8- تنظيم معرض الوظائف: تعقد الجامعة بشكل سنوي معرضًا للوظائف، يجتمع فيه الآلاف من أرباب الأعمال؛ للتعرف على مواصفات الموارد البشرية المطلوبة لديهم، كما تعرض الجامعة للبرامج المهنية الأكثر ابتكارًا؛ لتزويد الخريجين بخيارات متعددة، وأكثر استنارة، مع التركيز على التعلم والتنمية، وتنتج تلك المعارض قيام أرباب الأعمال بالتعاقد على المساهمة في تمويل أحد أو بعض البرامج، أو الدورات التدريبية المتميزة.

9- صندوق أكسفورد للاختراعات: ويهدف هذا الصندوق إلى توفير الفرص للمانحين لدعم وتطوير التكنولوجيا في أكسفورد، والمساهمة في تأمين البنية التحتية للابتكارات في الجامعة؛ للحفاظ على المركز الريادي لها في التميز الأكاديمي والعلمي، كما يهدف إلى دعم المفكرين والمبدعين من خلال نقل الأفكار الذكية والمبدعة من النظرية إلى التطبيق، ويتم جمع أموال الصندوق

من خلال دعم المستثمرين، وتلقي التبرعات، وهناك أساليب مختلفة لتلقي التبرعات للصندوق سواء عن طريق: البريد، أو الإنترنت، أو عن طريق شركات الاتصالات (وخصم جزء من قيمة المكالمات لصالح الصندوق)، كما تقوم بعض شركات المنتجات الغذائية بالتبرع بجزء بسيط من الأرباح لصالح الصندوق، ويتم استثمار أموال الصندوق من خلال لجنة الاستثمار في الجامعة؛ لضمان استدامة الموارد المالية، كما يقيم الصندوق علاقات دائمة مع الشركات الإنتاجية الرائدة والخريجين والباحثين المخلصين للجامعة الراغبين في دعم ابتكاراتها، ويتلقى الصندوق أيضًا الهدايا والمنح من المؤسسات الخيرية، ويؤكد الصندوق للمانحين أن تبرعاتهم ليس لها أي عائد شخصي عليهم من خلال نشر عبارة "تبرعك ليس فرصة استثمارية، تبرعك لن تتلقى عليه أي عوائد، وإنما هو لدعم الاختراعات في الجامعة" وتقدم إدارة الصندوق تقريرًا سنويًّا يرسل لجميع المتبرعين مبينا به تفاصيل الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق (*Bernard, 2014, P.P.3*).

ويتضح مما سبق، أن هناك اشتباكًا بين التقدم التكنولوجي وارتفاع الطلب على المهارات، والقيود المالية؛ مما دفع جامعة أكسفورد إلى تفعيل المشاركة الشعبية في التمويل؛ للمساهمة في دعم أنشطة الجامعة، والمحافظة على تميزها العالمي، والمركز الريادي بين جامعات العالم، ومن أجل ذلك انتهجت سياسات متعددة لدفع وتحفيز المانحين، مثل: توثيق العلاقات مع الخريجين وأفراد المجتمع ومؤسساته الإنتاجية، وإنشاء الصناديق المخصصة لأغراض دعم الإبداع والابتكار، وإطلاق حملات التبرع، والمشاركة في المناسبات المختلفة؛ بغرض التعريف بأنشطة الجامعة ومشكلاتها، وابتكار أساليب مختلفة لتلقي التبرعات من المجتمع، وكل ما سبق يؤكد الدور المهم والبارز للمشاركة الشعبية لتطوير الجامعات، وأن التوسع في تلك المشاركة يمثل مرحلة جديدة من مراحل تطوير الفكر العالمي، حيث أصبحت المشاركة الشعبية حتمية يفرضها الواقع

العالمي بهدف استمرار الدعم الشعبي، وبالتالي استمرارية التطور والتجديد في الحياة الإنسانية.

القسم الرابع ـ مقارنة تفسيرية لأوجه التشابه والاختلاف بين دولتي المقارنة في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:

ترتبط المشاركة الشعبية القوية بالدولة القوية، والمشاركة الشعبية التي تتوافر لها الرؤية؛ قادرة على الإسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية، ومواجهة إشكاليات التنمية البشرية. والمتأمل للنظام العالمي المعاصر يكشف انسحاب دور الحكومات في كثير من الأحيان وتراجعها، لتترك الساحة لفاعلين جدد ومشاركين يؤدون دورًا قويًّا في تحقيق مصلحة المجتمع، ولكن تلك المشاركة لا بد أن تكون من خلال توجهات تؤمن بالقدرات الشعبية التي يمكن أن تقود تجارب تنموية عديدة، وتسهم في الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية، بما يساعد على الإسهام في دفع عجلة التنمية في المجتمع وتحقيق انطلاقة قوية ومستمرة.

إن الحاجة لشحذ الجهود كافة عملية مهمة؛ لاستمرار المشاركة وديمومتها، من خلال: ترتيب الأولويات، وتحديد المتطلبات، إلى جانب وضع البرامج اللازمة لنشر الوعي بالمشاركة الشعبية، وإعلاء شأنها في المجتمع؛ بهدف تحقيق مزيد من التقدم، وخاصة بعد ارتباط المشاركة الشعبية بأداء دور قوي في المجتمع، وذلك كما في بعض الدول الكبرى، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوربي.

ويتم فيما يلي بيان أوجه التشابه والاختلاف بين دولتي المقارنة وتفسيرها.

أولًا ـ تطور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في دولتي المقارنة:

يتضح من خلال دراسة دولتي المقارنة أنهما قد أعطتا التعليم العالي أولوية الاهتمام؛ لأنه أحد عوامل التغيير، ومحرك النمو الاقتصادي، وأداة

لتحقيق التطلعات الجماعية، كما أن كلا الدولتين تسعيان إلى توسيع وتنويع التعليم العالي، وتبحثان عن حلول التمويل في مواجهة الضغوط المالية وصعود توجهات السوق، كما توجهت الجامعات في دولتي المقارنة إلى تفعيل المشاركة الشعبية، وتهيئة المناخ المناسب لجذب أكبر عدد من المساهمين، والحصول على أكبر قدر من التمويل؛ لتوظيفه في تحقيق تميز الجامعة وتحقيق مركز مناسب في التصنيف العالمي.

ولكن هناك تفاوتًا واضحًا في المشاركة الشعبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، حيث يمكن القول: إن جامعتي أكسفورد وكامبريدج فقط يمكن أن يكونا أفضل حظًّا عند المقارنة مع الجامعات الأمريكية، حيث إن خمس جامعات فقط في المملكة المتحدة لديها أوقاف تزيد على 100 مليون جنيه إسترليني، مقارنة مع 207 من الجامعات الأمريكية تمتلك نحو خمسة عشر ضعفًا من متوسط أفضل 100 جامعة في المملكة المتحدة، كما لا توجد جامعة في المملكة المتحدة تجاري جامعة هارفارد في الوقف والذي بلغ أكثر من 36 مليار دولار.

ويمكن تفسير هذا التفاوت في المشاركة الشعبية إلى أن للولايات المتحدة تاريخًا طويلًا من المشاركة الشعبية؛ فتؤكد المراجع التاريخية أن العمل الخيري هو السمة المميزة للثقافة الأمريكية، وأحد الجوانب الرئيسية للديمقراطية الأمريكية، فالمشاركة الشعبية في التمويل جزء من النسيج الثقافي للمجتمع الأمريكي، تقودها الديناميات الاجتماعية والسياسة العامة في الدولة. وبعد مسيرة كبيرة من جمع التبرعات في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن القول: إن المعدل يكاد يكون ثابتًا، ومعدل مشاركة خريجي الجامعات الحكومية حوالي 10%، وذلك حتى في فترة الضغوط الاقتصادية والتقلبات. وعلى الرغم من أن للعمل التطوعي تاريخًا طويلًا في المملكة المتحدة، إلا أن التوسع في الاهتمام بالعمل الخيري (المنح والتبرعات) في المملكة المتحدة بدأ منذ عام 2002م وخاصة مع

إنشاء منظمة العمل الخيري في عام 2004م والتي أصبحت الأداة الرئيسية لدعم وتسريع عملية تطوير المنح والتبرعات والهبات في أوروبا وآسيا.

كما تعد خبرة الولايات المتحدة الأمريكية أسبق في الظهور من خبرة المملكة المتحدة، حيث تمتد خبرة الأولى إلى نحو قرن مضى من الزمان تقريبًا، بينما يرجع الأخذ بهذا المفهوم في المملكة المتحدة إلى نحو ربع قرن مضى من الزمان، ومع ذلك فإن الدولتين تتشابهان في أن بداية المشاركة الشعبية في كلتيهما يعود إلى الوقف، كما يمكن القول: إن تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة مسئولية تضامنية لا تقع على عاتق الحكومة وحدها.

كما أن هناك تفاوتًا في متوسط تبرعات الطلاب والخريجين؛ فقد بلغ متوسط تبرعات الطلاب والخريجين في الولايات المتحدة حوالي 16 ألف جنيه إسترليني، في حين بلغ في المملكة المتحدة حوالي 5 آلاف جنيه إسترليني، كما أن ما يمكن أن يتبرع به 100 ألف في الولايات المتحدة يتبرع به 130 ألف في المملكة المتحدة (*Cerphi, 2015,P.2*).

وتبلغ قيمة التبرعات في الولايات المتحدة حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تبلغ في المملكة المتحدة حوالي 0.06%، وحوالي خمس جامعات فقط في المملكة المتحدة لديها أوقاف تزيد عن 100 مليون جنيه إسترليني مقارنة مع 207 من الجامعات الأمريكية، وكمثال حي على الاختلافات بين البلدين هو أن القيمة الإجمالية لأوقاف أفضل 500 جامعة أمريكية انخفضت في عام 2002/2001م بحوالي 5.8 مليار جنيه إسترليني، وهذا الانخفاض أكبر من مجموع أوقاف جميع الجامعات البريطانية، وهذه الأرقام توضح الفجوة الكبيرة بين البلدين.

ويلاحظ أن هذا النمو الضخم في الأوقاف في جامعات الولايات المتحدة قد نما في آخر 20 سنة، وقد شهدت الثماني سنوات الأخيرة زيادة حادة في المنح والهبات، وقد نمت مستويات الوقف في الجامعات الأمريكية منذ عام

1994م كـالآتي: هارفـارد 174%، ييـل 200%، تكسـاس 93%، برينسـتون 136%، سـتانفورد 182%. أمـا فـي جامعـات المملكـة المتحـدة فقد نمـا الوقـف كـالآتي: كامبريـدج 83%، أكسـفورد 104%، أدنبـرة 74%، غلاسـكو 69%، ملكـي 525%، ويمكـن القـول: إن حـوالي ثلاثـة أربـاع الجامعـات البريطانيـة تحصلن على أقل من 2% من دخلها من الأوقاف.

وتتشابه دولتا المقارنـة فـي أن حجم التبرعات فـي تزايد مستمر؛ ما يعنـي الاهتمـام الكبيـر بالمشـاركة الشـعبية فـي تمويـل التعلـيم العـالي، كمـا يحسـب للجامعـات فـي دولتـي المقارنـة قـدرتها علـى تعزيـز ثقافـة المشـاركة والتبـرع، ومساعدة المانحين على رصد الأثر التنموي لتبرعاتهم.

وتسـهم المشـاركة الشـعبية بنسـبة كبيـرة مـن دخـل مؤسسـات التعليم العـالي فـي الولايـات المتحدة الأمريكيـة، وتختلـف تلك الإسـهامات مـن ولايـة لأخرى، إذ يرتبط الدعم المـالي المقدم من الأفراد والهيئات بالولايـة علـى الحالـة الاقتصـادية بها، ومدى قدرة حكومة الولاية علـى فرض ضرائب لصـالح التعليم العالي، وقدرة وكفاءة الجامعات في جذب الأفراد للتبرع.

وتوقعت إحدى الدراسات أن تتجـاوز أمـوال التبرعـات حـوالي 300 مليـار دولار بحلـول عـام 2020م، وأن تسـهم أمـوال التبرعـات بنسـبة 2.2% مـن النـاتج المحلـي الإجمالي في الولايات المتحدة، في حين توقعت دراسة أخرى أن تحصـل الجامعات في المملكة المتحدة على ما يقارب من 2 مليار جنيه إسترليني بحلـول عـام 2022م، وأن تسـهم أمـوال التبرعـات بنسـبة 1.1% مـن النـاتج المحلـي الإجمالي في المملكة المتحدة.

ويمكـن تفسـير التشـابه فـي التزايـد المسـتمر للمشـاركة الشـعبية إلـى طبيعـة المجتمـع فـي الدولتين والتـي تعتبـر أن زيـادة نسـبة المشـاركة وفعاليتها تعد مقياسًـا وتقويمًـا لمسـتوى الأمـم، وعـاملًا مـن عوامـل تنميـة الإحسـاس بالمسـئولية لـدى

المشاركين، ونوعًا من أنواع التكافل الاجتماعي المنظم الذي ينمي الولاء والانتماء، ويسهم في تحقيق حياة أكثر أمنًا واستقرارًا.

ثانيا: أهداف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي

تتشابه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بوجه عام في تحديد أهداف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، ويرجع ذلك إلى ما يتمتع به كلا المجتمعين من ديمقراطية، وتوجه نحو استقلال الجامعات، وتوافر المناخ السياسي الملائم والمشجع للمشاركة الشعبية؛ إيمانًا بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما يترتب عليها من تقدم ورقي للمجتمع، كما ينبع هذا التشابه من إيمان المجتمعين بأهمية تدعيم تمويل مؤسسات التعليم العالي، وتحقيق تكاتف جميع أفراد ومؤسسات المجتمع في تخفيف العبء عن كاهل الدول، وتوفير الموارد اللازمة للتوسع في التعليم العالي، وتوفير بدائل لتمويله؛ تمكنه من تلبية احتياجات الجامعة والمجتمع، وتحقيق جودة التعليم، وتميز المخرجات.

ولهذا تتضح درجة تشابه أهداف المشاركة الشعبية في دولتي المقارنة والتي تتلخص مجملها في الأهداف الآتية:

أ- استثمار إمكانات المجتمع المادية والبشرية.

ب- الحصول على تدفق مالي دائم للمؤسسات التعليمية الجامعية؛ لتجنب العثرات المالية، والوقوع تحت تأثير الضغوط الاقتصادية.

ج- بناء قاعدة شعبية مساندة لجهود الجامعات، وداعمة لفرصها في الحصول على التمويل اللازم.

د- دعم عملية الاستقرار المالي للجامعات؛ من خلال تلبية الاحتياجات، وإيجاد موارد مالية لها صفة الاستمرارية.

هـ- توفير دخول إضافية للجامعات، تمكنها من تقديم أفضل الممارسات؛ لتلبية الاحتياجات الوطنية، وتطوير البنية التحتية المالية والتنظيمية.

و- تحقيق جماعية المسئولية المجتمعية تجاه تمويل التعليم العالي، وتسهيل الحوار بين القطاعين العام والخاص، والقطاع الثالث (التطوعي).

ز- توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية متطلبات الجامعة، من بنية تحتية، ودعم برامج التطوير، وتوفير بعض المنح الدراسية، وغير ذلك.

ح- المساهمة في حل بعض مشكلات الجامعات المالية، وتعويض القصور في التكاليف، ودعم استقلالية الجامعات.

ط- تحسين تقديم الخدمات من خلال زيادة التنسيق والتكامل مع مؤسسات الدولة؛ لتحقيق الاستثمار الأمثل لمواردها المادية والبشرية.

وفي ضوء ما سبق، تبرز أوجه التشابه بين دولتي المقارنة فيما يتعلق بأهداف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، والتي أجمعت على تمكين الجمهور وتحقيق مشاركته في توفير بدائل لتمويل الجامعات، واستثمار إمكانات المجتمع المادية والبشرية؛ من أجل دعم أنشطة الجامعة بما يمكنها من جني موارد مالية وغير مالية، وبما يمكن المانحين من المشاركة في قيادة الجامعة وتعزيز التدريس، وتحقيق الشفافية والمحاسبية، ودعم نقاط القوة ومعالجة مواطن الضعف.

ثالثًا ـ التشريعات القانونية المرتبطة بالمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:

توضح التشريعات المعتمدة في دولتي المقارنة أن جانبًا كبيرًا من نجاح النموذج الأمريكي للوقف يقوم على أساس المعاملة الضريبية المفضلة للعطاء الخيري؛ إذ يؤدي العطاء والتبرع المقنن إلى تقليص الضرائب المفروضة على الفرد، حيث اتفقت كل الولايات الأمريكية تقريبًا على أن تحافظ على الإعفاء الضريبي للأموال الممنوحة من المشاركة الشعبية، وفي 1917م تم إقرار مبدأ خصم المساهمات الخيرية: (تبرعات، ومنح، ووصايا) من الضرائب وذلك بعد إقراره من قبل الكونجرس الأمريكي.

وفي عام 1970م جرى التصديق على زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع، مع تخفيضات لذوي الدخل المنخفض، وتم إلغاء الضريبة العقارية في عام 2010م؛ ممًا حدا بالأسر إلى تقديم التبرعات للجامعات، ويعد النظام الضريبي في الولايات المتحدة " نظامًا ضريبيًّا سخيًّا" فيما يتعلق بأموال التبرعات، وفيما يتعلق بالحوافز الضريبية فإن الولايات المتحدة تعفي المساهمات الفردية وبعض المنظمات الخيرية والمنظمات غير الربحية من ضرائب الدخل، وأصبحت المساهمات الخيرية للشركات معفاة من الضرائب بدءًا من عام 1935م، ولقد تم تلخيص السياسات الضريبية للمنح والتبرعات وفقًا لقانون الضرائب الأمريكي في: إعفاء المساهمات الفردية عمومًا من الضرائب، وإعفاء المنح والتبرعات من الضرائب إذا لم يكن لها هدف سياسي أو تجلب منفعة شخصية.

أما في المملكة المتحدة فتم رفع سقف الإعفاء من الضرائب على المؤسسات الخيرية ليصل إلى 50 ألف جنيه إسترليني أو ربع الدخل أيهما أعلى في عام 2012م، ولقد عمدت الحكومة البريطانية إلى تقديم بعض الحوافز الضريبية من أجل تشجيع العمل الخيري، وزيادة الهبات والتبرعات، وتعزيز التوقعات الاجتماعية، وزيادة عدد المانحين، ولكنه ليس كافيًا بالقدر المناسب، في الوقت الذي يطبق فيه نظام فرض الضرائب على الهدايا كما هو مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا اقترح البعض تخفيض الضرائب على الهدايا الخيرية بنسبة 25%.

ويتضح مما سبق، أنه على الرغم من تشابه دولتي المقارنة في مبدأ وجود بعض التشريعات والإعفاءات الضريبية، وخصم مبلغ التبرع من الدخل الخاضع للضريبة؛ لتشجيع المشاركة الشعبية، إلا أن الولايات المتحدة قد سبقت المملكة المتحدة في هذا الأمر، كما أن الإعفاءات وتقديم الحوافز الضريبية في الولايات المتحدة أوسع وأكبر من الإعفاءات والحوافز الضريبية في المملكة

المتحدة، والتي تضع سقفًا لتلك التبرعات المعفية من الضرائب، ويمكن القول: إن نظام الضرائب في الولايات المتحدة سخي إلى حد كبير في التعامل مع التبرعات.

وقد يفسر السبق للولايات المتحدة في سن التشريعات واقتراح الإعفاءات الضريبية لدعم المشاركة إلى إدراكها أن تحسين الأداء ليس مسألة حظ، وإنما هو نتيجة طبيعية لسياسة إصلاح على المدى الطويل، تدعمها إرادة سياسية قوية، هذه الإرادة هي التي قامت بسن التشريعات المناسبة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تدعم جهود الدولة، وتسمح للحكومات والجامعات بالحصول على المزيد من الموارد؛ لتسريع الأداء، وتكثيف جهودها؛ لضمان موارد مالية مستقرة إلى حد كبير؛ لتشجيع أفضل أنواع التعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص التعليمية.

رابعًا ـ صور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:

تتفق الدولتان في الاعتماد على مصادر متعددة في جمع التبرعات، ويتمثل ذلك في:

1-المنح والتبرعات والهبات *Philanthropy*

تتشابه دولتا المقارنة في اعتبار المشاركة الشعبية أحد المقومات الرئيسية للمجتمع المدني في دول العالم المختلفة، وتشير المؤشرات إلى أن المشاركة الشعبية تنمو بسرعة في الدولتين، ويعد نشر ثقافة العطاء في جامعات المملكة المتحدة أقل وطأة في مقارنتها بالولايات المتحدة، ولقد ساهمت أموال المشاركة الشعبية جنبًا إلى جنب مع الحكومات والشركات والمجتمع المدني في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية في كلتا الدولتين.

ومن الملاحظ أن الجامعات الأمريكية تتلقى تبرعات بشكل سنوي من قبل الجهات المانحة، أما في المملكة المتحدة فالعائدات الناتجة ليست سنوية،

وإنما معظمها غير متكرر، وتتشابه الدولتان في استخدام أشكال متعددة في المنح والتبرعات، مثل تقديم بعض التجهيزات واللوازم التعليمية، أو صيانة المباني الجامعية، أو التبرع بالأراضي لبناء الكليات عليها.

وتتشابه دولتا المقارنة في أن ثقافة تقديم المنح والتبرعات في كلتيهما تدعمها بيئة ملائمة ومنفتحة وديمقراطية واعتماد على اللا مركزية، كما سعت كل من الدولتين إلى تنمية الوعي بالمشاركة الشعبية لدى جميع أفراد المجتمع، ووضع آليات لضمان مشاركتهم في صنع القرارات واتخاذها، مما يؤكد على المشاركة وفاعليتها.

وتختلف الدولتان في حجم المنح والتبرعات التي تم جمعها ففي عام 2010م تم جمع تبرعات من مؤسسات مختلفة في الولايات المتحدة تجاوزت 291 مليار دولار على الرغم من تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في تلك الفترة، كما زادت مساهمات الجهات المانحة الفردية بنسبة 0.7% لتصل إلى 212 مليار دولار في ذات العام، ووفقًا لتقرير صادر من مجلس تمويل التعليم العالي في انجلترا (*HEFCE*) وجدت أن جامعات المملكة المتحدة تلقت حوالي 693 مليون جنيه إسترليني خلال عام 2011/ 2012م.

وتتشابه الدولتان في التأكيد على السعي نحو الحصول على المنح والتبرعات التي تمكنها من المنافسة، وتسجيل نسبة تمويل خيري عالي، ولذا سعت كلتا الدولتين إلى إجراء الحوار والمناقشات، وتقديم المبادرات؛ لاستقطاب التبرعات واستثمارها، وذلك من خلال:

أ- التأكيد على أن الطلاب يشعرون بالارتباط مع المؤسسة في الجامعة، فمن الصعب أن يتبرع شخص لا يشعر بالامتنان إلى مؤسسته.

ب-إقناع الطلاب بأنهم المستفيدون من سخاء من قبلهم، وبالتالي فعليهم مسئولية في المقابل، وأن يفعلوا ما في وسعهم لجعل المؤسسة في شكل أفضل، وإيجاد فرص أفضل لأولئك الذين سيأتون من بعدهم.

ج- بناء اتصال فعال بين الطلاب ومجتمع الجامعة، واتصال متعمد وفعال مع الخريجين، مع ضرورة إدراك أن العلاقة مع الخريجين أساسها لم الشمل وتحقيق خطوة هادفة على طريق تنمية المشاركة الشعبية.

د- بناء شبكة من العلاقات مع الجمهور والأصدقاء المحتملين على نطاق أوسع من الخريجين للمشاركة في مجتمع الجامعة؛ للحصول على دعم أولياء أمور الطلاب الحاليين أو السابقين.

هـ- جعل الأفراد يرون كيف أن كرمهم وتبرعاتهم يمكن أن تحدث فرقًا؛ ليشعروا أنهم أساس لنجاح المؤسسة وبناء مستقبلها.

و- تقديم الشكر والاعتراف بالجميل لكل المانحين؛ لأن ذلك يدفعهم إلى زيادة التبرع وتقديم المنح، مع تشجيع المشاركات مهما كانت صغيرة، مع نشر أسماء المانحين على المساحات والمباني، وعرض نماذج مؤثرة من المانحين على الجمهور؛ لتقديرهم والاقتداء بهم.

ويمكن تفسير أوجه التشابه في سعي كلتا الدولتين الحصول على المنح والتبرعات إلى إدراكهما أن تلك التبرعات أصبحت محط اهتمام العالم؛ لدورها في الوفاء ببعض متطلبات مؤسسات المجتمع، وسد ما قد تعجز عنه الحكومات، أما الاختلاف في حجم التبرعات فيرجع إلى ارتفاع الوعي لدى المجتمع الأمريكي بأهمية المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، وإيمانه المطلق بدور جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في تحسين التعليم العالي وضمان جودته وتميزه.

2-الوقف *Endowment*:

تتشابه الدولتان في الاتفاق على أن الوقف أحد الركائز الأساسية في إستراتيجيات تطوير الجامعات، وتختلفان في درجة انتشار الوقف في كلتيهما؛ فلقد حققت الجامعات الأمريكية خطوات مهمة في نشر نظام الوقف بقوة في الولايات المتحدة، وتحتل جامعة هارفارد المرتبة الأولى في حجم ما تمتلكه من

أوقاف والتي تعد أكبر الأوقاف في العالم، حيث بلغت حوالي 36 مليار دولار في عام 2015م،، تليها جامعة تكساس والتي بلغت قيمة وقفياتها في عام 2014م حوالي 25.4 مليار دولار، وتنفرد الولايات المتحدة بأنها تعد نموذجًا متفردًا يستوجب التوقف عنده ورصد أهم ملامحه، ويمكن القول: إن حوالي 90% من جامعات الولايات المتحدة تدعم بأموال الوقف.

وتتشابه الدولتان في الهدف من الوقف، والذي يتمثل في المساهمة في تدفق الإيرادات، وتوفير الاستقرار المالي للجامعة على المدى الطويل، من خلال المحافظة على الدخل السنوي للجامعة؛ لمساعدة الجامعة في تحقيق أهدافها في تخريج طلاب أكفاء متميزين، وتقديم خدمات تعليمية وبحثية ذات جودة عالية.

وكما هو الحال في الجامعات الأمريكية، تتفاوت وقفيات الجامعات البريطانية بصورة كبيرة من جامعة إلى أخرى، وتحتل جامعة كامبريدج *Cambridge* المرتبة الأولى من حيث حجم وقفياتها والتي بلغت (5.890) مليار جنيه إسترليني في عام 2014م، ثم جامعة أكسفورد *Oxford*، حيث بلغت حجم وقفياتها (4.355) مليار جنيه إسترليني، وبلغ إجمالي أوقاف الجامعات في المملكة المتحدة حوالي (26.477) مليار جنيه إسترليني

وتتشابه الدولتان في توزيع العائد من الأوقاف سواء في مساعدة الطلاب، أو صيانة البرامج، أو استحداث بعض البرامج الجديدة، وغير ذلك.

ويمكن تفسير التشابه بين الدولتين في الاهتمام بالوقف إلى رؤيتهما بأن الوقف هو السبيل لدعم التوجه المستقبلي للجامعات نحو التنمية والتقدم، وأن سياسات الإصلاح عليها أن تضع إطارًا عامًا، يحترم الوقف، ويوظفه بالشكل الصحيح، وأن نظام الوقف من أفضل الأنظمة لتوفير بديل ملائم لتمويل الجامعة وأنشطتها المختلفة. ويرجع الاختلاف في قيمة الوقفيات بين الجامعات

في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى تاريخ الجامعات في كلتا الدولتين، واهتمام كل منهما بالوقف.

3-دعم الخريجين *Alumni Support*

تتشابه الدولتان في الاهتمام بتقوية العلاقة مع الخريجين، واعتبار تلك العلاقة أمرًا إستراتيجيًّا، ولكن تميل الولايات المتحدة أكثر من المملكة المتحدة إلى زراعة الإحساس بالانتماء للمجتمع بين الخريجين، وهو ما توضحه نسبة مشاركة الخريجين في التمويل، والتي وصلت في المملكة المتحدة حوالي 8%، في حين وصلت في بعض الجامعات الأمريكية مثل هارفارد إلى حوالي 47%.

وتؤثر زيادة الرسوم التي يدفعها الطلاب في المملكة المتحدة على تبرعات الطلاب والخريجين، وعلى الرغم من أن الجامعات الأمريكية تطبق مبدأ الرسوم على الطلاب، إلا أنها أقل مقارنة بالمملكة المتحدة.

والملاحظ أن نسبة كبيرة من التبرعات تأتي من الخريجين في الولايات المتحدة بشكل أكبر من المملكة المتحدة، وقد يرجع ذلك إلى انتشار ثقافة التبرع داخل المجتمع الأمريكي، أو أن نسبة من الخريجين في المملكة المتحدة لديها مفاهيم خاطئة تجاه التبرع، أو تنقصهم الدوافع، كما يمثل الخريجون في الجامعات الأمريكية دعاة لجامعاتهم في المجتمع، وهذا يرجع إلى الفعالية التنظيمية، وقوة التواصل مع الخريجين.

وتتشابه دولتا المقارنة في الأساليب المتبعة لجذب الخريجين وضمان دعمهم لجامعاتهم، ويتمثل ذلك في:

أ- دعم إنشاء روابط الخريجين؛ لتنمية الولاء والانتماء للجامعة.

ب-تكريم خاص خلال الملتقى السنوي للجامعة، وحضور اجتماع سنوي مع رئيس الجامعة والإدارة العليا للجامعة؛ للاطلاع على خطط الجامعة وبرامجها المستقبلية.

ج- تكريم المساهمين وعرض أسمائهم من خلال وسائل الإعلام، وذكر أسماء المانحين في التقرير السنوي للجامعة.

د- تقديم دعوات خاصة لحضور المؤتمرات والأنشطة والندوات التي تنظمها الجامعة، والربط الإلكتروني بين موقع الجامعة ومواقع المانحين.

هـ- تطوير وتعزيز ثقافة الأجيال المختلفة في الدعوة للمشاركة مع الجامعة بما يتماشى ويتكامل مع أهداف الجامعة على المستوى المحلي والدولي.

ويرجع تشابه دولتا المقارنة إلى وجود خلفيات فكرية تؤكد على ضرورة الاستفادة من جميع قوى المجتمع بمختلف ثقافاتهم وأيديولوجياتهم، وخاصة الخريجين الذين يتميزون بالعمل التطوعي والمشاركة الإيجابية.

خامسًا ـ إدارة أموال المشاركة الشعبية: (التبرعات والمنح والوقف):

تتشابه دولتا المقارنة في إنشاء إدارة متخصصة لإدارة أموال المشاركة الشعبية: (الهبات، والتبرعات، والوقف) وذلك بهدف التواصل مع المانحين والخريجين وإقامة وتطوير العلاقات معهم، بل ووضع الخطط اللازمة لاستثمار تلك الأموال.

وقد انفردت بعض الجامعات في الولايات المتحدة بإدارة أموال التبرعات من خلال إحدى الشركات كما في جامعة هارفارد والتي كانت من أولى الجامعات التي أنشأت إدارة متخصصة لإدارة الأوقاف؛ لاتخاذ قرارات حول طريقة استثمار تلك الأوقاف، وهي شركة هارفارد (*Harvard Management Company*) التي تم إنشاؤها في عام 1974م.

وتتشابه دولتا المقارنة في مسئوليات إدارة أموال المشاركة الشعبية، والتي يمكن إجمالها في:

أ- الإبداع في تحديد والتماس الهدايا الكبرى، والاستفادة منها بفعالية في تلبية احتياجات الجامعة.

ب- تطوير أساليب جمع التبرعات؛ لتحقيق الرغبة القوية لدى أفراد المجتمع في المشاركة، وتعزيز أفضل الممارسات لتلقي الهدايا والتبرعات.

ج- الحفاظ على موقف إيجابي، وإقامة الاتصالات البناءة مع جميع عناصر الجامعة؛ للمحافظة على ديناميكية العمل؛ لتحقيق الأهداف على نحو فعال.

د- دعم العلاقات مع الخريجين، وحضور احتفالاتهم في أي بلدة، ووضع برامج لاستبقائهم والمحافظة على ولائهم للجامعة.

هـ- الاستخدام الأمثل للموارد؛ من خلال استخدام نهج يعتمد على المشاركة والتعاون لدعم الاستثمار.

و- التحسين المستمر للاستثمارات؛ من خلال الإنفاق في مشروعات رائدة، مع الالتزام بتقديم تقارير عن الأداء.

ويرجع التشابه بين دولتي المقارنة إلى التأكيد على أن أموال المشاركة الشعبية تحتاج إلى إدارة متخصصة لتنميتها واستثمارها وتعظيم إيراداتها؛ لتعظيم الاستفادة من الموارد، وإيجاد المزايا التنافسية، والتحسين المستمر لاستثمارات الجامعة؛ لتلبية الحاجات الحالية والمستقبلية.

وبصفة عامة لا يمكن القول: إن هناك نجاحًا مطلقًا في جمع التبرعات، فالنجاح نسبي؛ إذ لا يمكن مساواة نجاح الجامعات الأمريكية والتي لها تاريخ طويل في تفعيل المشاركة الشعبية بنجاح الجامعات في المملكة المتحدة والتي ليس لها ماض بعيد في هذا الشأن، أو قد تكون بدأت حديثًا في جمع التبرعات فهم يرون أنهم ناجحون بما يحصلونه من أموال، ولكن عند مقارنتها بالجامعات العريقة في هذا الشأن تكون تلك الأموال بسيطة.

سادسًا ـ آليات تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:

تتشابه دولتا المقارنة في الاهتمام بوضع آليات لزيادة المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي وذلك لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي،

والتقليل من حدة المشكلات التي يمكن أن تواجه الجامعات، والوفاء باحتياجات ومتطلبات المانحين، ولهذا تتشابه دولتا المقارنة في اعتماد مجموعة من الآليات؛ لتفعيل المشاركة الشعبية في التمويل، والتي تتمثل في:

أ- نشر ثقافة التبرع لدى أفراد المجتمع، مع إعلامهم بالتشريعات القانونية المرتبطة بالتبرعات كالإعفاء من الضرائب.

ب-تنظيم الحملات لجمع المنح والهبات الخيرية؛ للحصول على موارد مالية إضافية بشكل سنوي من أجل استخدامها في تلبية احتياجات الجامعة، وتطوير عملياتها الرئيسية.

ج- تنظيم الحفلات العامة أو الخاصة لزيادة المنح والهبات الخيرية ذات المبالغ المالية الكبيرة، مع الاهتمام بتنوع المانحين.

د- الاستفادة من الفعاليات المجتمعية برعاية نوادي الخدمات أو الفرق الرياضية أو الموسيقية، في الحصول على الدعم، على أن تستخدم طرق إبداعية في التسويق والدعاية، وطرح الحملات للحصول على الأفكار والتقنيات المبدعة لجمع التبرعات.

هـ- إنشاء لجنة لاستثمار أموال التبرعات؛ لتحقيق الاستثمار الدائم للموارد وتوفير مصدر دائم ومستمر؛ لزيادة تمويل مؤسسات التعليم العالي.

و- عقد المؤتمرات والندوات؛ لمناقشة مشكلات الجامعة والمجتمع، وإقناع الجمهور بالتبرع للمساهمة في حل المشكلات المجتمعية، ومشكلات الجامعة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة إحجام البعض عن التبرع.

ز- تحقيق التواصل مع الخريجين وأولياء أمورهم، من خلال دعوتهم لحضور الاحتفالات والمناسبات في الجامعة، وتقديم الحوافز اللازمة لتنمية ولائهم للجامعة ورغبتهم في تحمل المسئولية تجاهها.

ح- الاستفادة من الشخصيات ذات السمعة العالية في الترويج للجامعة وأنشطتها، ومشاركتهم في حملات التبرعات؛ كون هذه الشخصيات تحظى بثقة أفراد المجتمع.

ط- بناء علاقات دائمة مع المانحين من خلال دعوتهم لحضور حفلات التخرج السنوية، وتسمية بعض الأبنية بأسماء البارزين منهم.

ي- توفير حوافز أكبر للمانحين، وتقديم التسهيلات اللازمة.

ك- وضع سياسة واضحة وخطة إستراتيجية للتعامل مع أموال المنح والتبرعات، ونشرها بالمجتمع.

كما تتشابه دولتا المقارنة في إصدار تقرير سنوي يتم من خلاله التعرف على حجم التمويل، ونتائج المشاركة الشعبية، وأفضل الآليات اللازمة لزيادة مستوى المشاركة. كما تتشابه الدولتان في أن ثقافة العمل الخيري تواصل إحراز التقدم نتيجة للتغيرات في الأطر القانونية والمالية.

ويرجع هذا التشابه إلى أن دولتي المقارنة أجمعتا على أن الحصول على الدعم الواسع للمشاركة الشعبية يأتي من خلال حملات منظمة وآليات متعددة قادرة على تلبية احتياجات أفراد المجتمع ومؤسساته من ناحية وتلبية احتياجات المؤسسات التعليمية من ناحية أخرى، وهو ما يعني تقارب الرؤى، وزيادة نسبة التوافق بين الجانبين، والذي ينعكس على ضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وتحمل المسئولية، وزيادة درجة المساءلة.

سابعًا ـ مقارنة تجربة جامعتي هارفارد وأكسفورد في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:

تتفق الجامعتان في أن الطريق إلى الأمام لن يتحقق إلا من خلال دعم المشاركة الشعبية، والتي توفر للجامعة الموارد اللازمة، وتجعلها أقل اعتمادًا على مصدر واحد للتمويل، كما تتفق الجامعتان في انتهاج أساليب متعددة لجذب أموال المشاركة الشعبية، منها: نشر الوعي بأهمية المشاركة الشعبية،

واجتذاب الطلاب الدوليين، والمحافظة على السمعة العالمية للجامعة، والشراكة مع القطاع الخاص، وتوثيق العلاقة مع المجتمع من خلال تقديم المشورة لأفراد المجتمع والجهات المانحة، ونشر القيم المرتبطة بالعمل التطوعي.

ويرجع هذا التشابه إلى أن فلسفة المشاركة الشعبية قد اشتقت من فلسفة المجتمع الأمريكي ومجتمع المملكة المتحدة والتي تؤمن بأن المشاركة الشعبية: عملية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتساعد على تعزيز بناء القدرات المجتمعية، وتحقيق الديمقراطية، وتعزز العدالة الاجتماعية، وهي قوة لدعم السياسات، وتشكيل التفاعل الإيجابي، كما أنها جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار، وتسهم في تخفيف المخاطر التي قد تتعرض لها الجامعات، كما أنها تؤكد أن الجامعة تسير وفقًا لخطط التنمية المحلية، وتعكس اهتمام أفراد المجتمع.

وتختلف الجامعتان في تبني جامعة هارفارد لفكرة الكراسي البحثية الممولة، وبناء فرق للاستثمار، كما تختلف جامعة أكسفورد في قيامها بمناقشة بعض الأمور المهمة المتعلقة بالجامعة في مجلس الشيوخ، وتبنيها لفكرة دعم أبحاث الشباب، ووجود صندوق أكسفورد للاختراعات. كما تختلف الجامعتان في مستوى المشاركة الشعبية؛ إذ تختلف القيمة الإجمالية لأموال المشاركة فتتميز جامعة هارفارد بالقيمة الكبيرة للأوقاف والتبرعات والهبات والتي تبلغ عدة أضعاف ما تحصله جامعة أكسفورد، على الرغم من أن جامعة أكسفورد أقدم من جامعة هارفارد. ويرجع هذا الاختلاف إلى رؤية كل جامعة وقوة السياسات التي تتبعها، ودرجة استجابة أفراد المجتمع لتلك السياسات.

وبصفة عامة تؤكد خبرة الجامعتين على إيمانهما بأهمية المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، لتعويض الانسحاب التدريجي للحكومات من تمويل التعليم العالي، وتحقيق التنمية الشاملة المطلوبة، وأن المشاركة أداة لتمكين المواطنين في صناعة التنمية وتعزيز الترابط بين الأفراد والمؤسسات

التعليمية، وأنها ضرورة ملحة لتغيير رؤية الأفراد والجماعات من اللا مبالاة نحو قضايا التعليم وآثارها المجتمعية إلى المبادأة والإيجابية في التعبير عن اهتمامات الأفراد والجماعات بإصلاح التعليم؛ تحقيقًا لترسيخ الشعور بالانتماء والولاء.

القسم الخامس ـ نتائج الدراسة:

في ضوء التأصيل النظري والتحليل المقارن للمشاركة الشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، توصل الباحث للعديد من النتائج، أهمها ما يلي:

1- هناك اهتمام كبير بتفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ينطلق من دعم أفراد ومؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية كافة.

2- إن توافر المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي من شأنه أن يسهم في حل مشكلات منظومة التعليم العالي، وتطويرها، بل ودفعها نحو التميز والعالمية.

3- يرجع نجاح تفعيل المشاركة الشعبية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة إلى توافر السياق الثقافي المؤثر، والتعاون الفعال بين مؤسسات المجتمع المختلفة: (الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص)، وإيمان أفراد المجتمع بأهمية المشاركة وجدواها.

4- يتطلب تفعيل المشاركة الشعبية وجود إدارة لأموال المشاركة تمتلك خبرات ومهارات متعددة وقدرة على الإبداع في التوصل لأساليب متطورة لجذب الأموال وحسن إدارتها واستثمارها.

5- يتطلب تفعيل المشاركة الشعبية توافر ثقافة المشاركة لدى جميع أفراد المجتمع، ويتم ذلك من خلال إقناع المجتمع بالأهداف الحقيقية للمشاركة، وتوفير الثقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع والتي تتم بإتاحة فرص الحوار الفعال بين تلك المؤسسات والمجتمع المحلي حول قضايا التعليم

العالي وضرورة المشاركة، وتحقيق مبدأ الشفافية والمحاسبية، واضطلاع جميع المعنيين على أوجه صرف أموال المشاركة الشعبية وكيفية استثمارها.

6- تتطلب المشاركة الشعبية وجود بعض التشريعات القانونية التي تدعم التبرع والعمل التطوعي، وتتيح خصم تبرعات الأفراد والمؤسسات من الضرائب المطلوبة منهم.

7- إن دفع الخريجين لتقديم التبرعات والمنح والهدايا لمؤسسات التعليم العالي يتطلب زراعة ثقافة المشاركة لديهم منذ الصغر، وتنمية الولاء والانتماء لديهم.

8- هناك آليات متعددة لجذب أموال المشاركة الشعبية (الوقف، والهبات، والتبرعات) منها: الدعاية المناسبة لمؤسسات التعليم العالي وأنشطتها ودورها في تطوير المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة، واستخدام أساليب التحفيز كتسمية بعض المباني والقاعات بأسماء أبرز المتبرعين، وتوافر البيانات الحقيقية عن مشكلات المؤسسات وكيفية حلها، وتحصيل الرسوم البسيطة مع بعض المنتجات، وتنويع الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي للمجتمع وتجويدها، وغير ذلك.

9- يسهم استقلال مؤسسات التعليم العالي، واندماجها في المجتمع، وقدرتها على حل مشكلاته في دفع أفراد المجتمع للتبرع وتقديم المنح والهدايا، وغير ذلك.

10-إن زيادة الرسوم الدراسية على الطلاب يقلل من فرص قيامهم بتقديم التبرعات لمؤسسات التعليم العالي.

11-إن تبني بعض الأفكار المبدعة، مثل: صندوق دعم الاختراعات، وتسويق البحوث، ودعم أبحاث العلماء الشباب، من شأنه أن يحفز رجال الأعمال والمؤسسات الإنتاجية ومحبي العلم في المجتمع للمساهمة في توفير الموارد المالية والأجهزة والمعدات اللازمة لتطبيق تلك الأفكار.

12-أدركت جامعتي هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية وأكسفورد في المملكة المتحدة أهمية المشاركة الشعبية في التمويل ودورها في دعم تميز الجامعة، وحصولها على مرتبة متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات، وانتهجت كل منهما أساليب متعددة لجذب أموال المشاركة الشعبية واستثمارها.

13-تهتم كل من جامعتي هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية وأكسفورد في المملكة المتحدة بتنوع طلابها، والاهتمام بجذب الطلاب الدوليين؛ لدعم الموارد المالية، كما أن بعض هؤلاء الطلاب من الأثرياء يقدمون المنح والهدايا والتبرعات للجامعة.

القسم السادس ـ التوصيات والمقترحات الإجرائية لتفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر على ضوء الاستفادة من خبرتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة:

إن أي مبادرة حقيقية لإصلاح التعليم العالي، لا بد أن ترتكز على مشاركة شعبية واسعة وحقيقية، تتضافر فيها جهود جميع أفراد المجتمع ومؤسساته، على أن تستند تلك المشاركة على قناعة مهمة بأن التعليم العالي أساس تقدم المجتمع وتطوره، وإن تعزيز ثقافة المشاركة الشعبية في التمويل هو التزام واعٍ، يمكن للجامعات أن تعمل عليه؛ من خلال تسليط الضوء على التراث الخيري الخاص بها، وغرس تلك الثقافة في نفوس الطلاب منذ اليوم الأول لالتحاقهم بها، كما تبرز تلك الثقافة قيم الولاء والانتماء للجامعة.

وفي ضوء التحليل المقارن لتجربتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وفي ضوء الاستفادة من خبرة جامعتي هارفارد وأكسفورد، يسعى الباحث إلى وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية التي يمكن أن تساعد الجامعات المصرية في تفعيل المشاركة الشعبية، ويتطلب ذلك اتباع ما يلي:

أولًا ـ توصيات عامة:

1- وجود رؤية قومية لتفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، ويسعى جميع أفراد المجتمع، ومؤسساته العامة والخاصة لدعم تلك الرؤية، والعمل على تعظيم دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، وذلك بتحمل أفراد المجتمع بجميع فئاته وقطاعاته المساهمة في تمويل مؤسسات التعليم العالي

2- نشر الوعي بأهمية المشاركة الشعبية في التمويل لدى أفراد المجتمع من خلال عقد اللقاءات الدورية مع أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة؛ لتبادل وطرح الآراء والرؤى حول الخدمات المطلوبة، وتحويلها إلى خطط قابلة للتنفيذ، حيث تعمل تلك اللقاءات على استمرارية التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي وأفراد ومؤسسات المجتمع؛ بما يحفز الجميع على المساهمة في التمويل.

3- العمل على توفير مناخ من الثقة المتبادلة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة، وإيجاد حوار فعال بين الجامعات وأفراد المجتمع ومؤسساته، وتسخير الجهود الرسمية وغير الرسمية كافة لتحقيق فعالية ذلك الحوار، وتحقيق الثقة.

4- إشراك القطاع الخاص والأفراد ذوي الخبرة والتخصص في تطوير الجامعة عن طريق المشاركة في: التخطيط، والتدريب، وتطوير العملية التعليمية، ونشر ثقافة التعاون والتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني والجامعات.

5- عقد ندوة أو مؤتمر سنوي يعنى باقتصاديات التعليم العالي سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الجامعة، والاستفادة من نتائجه وتوصياته قدر الإمكان.

6- فتح المجال لأفراد المجتمع ومؤسساته للاستفادة من موارد الجامعة المختلفة المادية والتقنية وغيرها مقابل رسوم معينة.

7- إنشاء صندوق القروض للطلبة، لمساعدة الطلبة على تحمل نفقات تعليمهم، على أن يوفر القطاع الخاص الموارد اللازمة لهذا الصندوق، وتقوم الحكومة بكفالة القروض.

8- إنشاء صندوق للاختراعات على غرار صندوق أكسفورد للاختراعات لتوفير الموارد اللازمة لدعم الاختراعات في الجامعة وتحفيز ورعاية مواهب المبدعين.

9- إعادة النظر في مساهمة الطلبة في تمويل كلفة تعليمهم، بحيث يدفع الطالب المقتدر ماديًا كلفته، بحيث تنطبق عليه شروط القبول، كما يمكن تشجيع التعليم الموازي بمعنى أن يدفع الطالب ـ الذي تنطبق عليه شروط القبول ـ كلفة تعليمه مقابل حريته في اختيار التخصص.

10-الاستفادة من الطلاب القدامى ومحبي العلم وغيرهم؛ للمساهمة المادية والعينية في دعم تمويل التعليم الجامعي، من خلال إنشاء إدارة متخصصة لمتابعة شئون الخريجين، ودعوتهم للتواصل وتقديم الدعم للجامعة.

11-تعزيز الوعي الاجتماعي لدى قطاعات المجتمع كافة، بأهمية المشاركة الشعبية وجدواها في تمويل التعليم العالي، وذلك من خلال: التوعية الإعلامية المرئية والمسموعة، والقيام بحملات إعلامية لإقناع المجتمع وأفراده، وإصدار النشرات التعريفية، والتوسع في عقد الندوات والمحاضرات؛ لتصبح لدى المواطنين قناعة وإيمان بأن مشاركته في معالجة قضايا مجتمعه أمر يعود عليه بالفائدة، ويحسن من جودة العملية التعليمية في الجامعات.

12-التأكيد على دور الجامعة في إقناع القاعدة الشعبية بالمشاركة في التمويل، ومدى فاعليتها لتحقيق تطوير الجامعة وتنمية المجتمع، ونشر ثقافة التبرع بغض النظر عن المستوى الاقتصادي للأفراد والمؤسسات.

13-ضرورة إعطاء الإعلام مزيدًا من العناية والاهتمام للمشاركة الشعبية؛ حتى يستشعر العامة بهذه العناية، فيتأثروا إيجابًا بهذه المساعي، مع مطالبة

وسائل الإعلام المختلفة بنشر الوعي بأهمية المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، والتعريف بالخطورة البالغة للاستمرار في التمويل الحكومي على المدى البعيد.

14- ضرورة وضع إستراتيجية تمويلية واضحة الأبعاد، تراعي البعد الاجتماعي والاقتصادي، ومشاركة جميع الأطراف المعنية فيه: (الأفراد، والمؤسسات، والقطاع الخاص، ... وغيرها)، وإشراكهم في رسم السياسة العامة للجامعات، وحثهم على أخذ دورهم الجاد في مشروعات الجامعة وتخطيطها وتنفيذها ومراقبتها؛ لأن ذلك يعزز من نجاحها.

15- تقديم الدعم المادي والمعنوي لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الذين يؤدون دورًا في تقديم الأنشطة الخيرية للجامعة، وجلب المنح والهبات والتبرعات.

16- حث الجامعات على إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالمشاركة الشعبية وكيفية إدارتها وتوظيفها لصالح العملية التعليمية، والاستفادة من الخبرات العالمية في مجال المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، ولا سيما خبرة جامعتي هارفارد وأكسفورد.

17- تنشئة أفراد المجتمع على العمل التطوعي وتقديم التبرعات والمنح والهبات، على أن تتحمل كل مؤسسات المجتمع مسئوليتها في هذا الأمر سواء الأسرة، المدرسة، الجامعة، وسائل الإعلام، دور العبادة، الأندية، الأحزاب، النقابات، وغيرها من المؤسسات.

18- الاهتمام باختيار القيادات الجامعية التي تؤمن بأهمية المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، والاعتماد على معايير الكفاءة في الاختيار، مع الوضع في الاعتبار الخلفية الإدارية للقيادات في جذب الأموال للجامعة، ووضع الخطط المستقبلية لاستثمار أموال المشاركة الشعبية.

ثانيًا ـ مقترحات إجرائية مرتبطة بمحاور الدراسة:

يمكن تحديد بعض التوصيات والمقترحات الإجرائية المرتبطة بمحاور الدراسة، والتي تسهم في تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في مصر كما يلي:

1- **أهداف المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي**: أن تتضمن أهداف الجامعات ما يتعلق بدعم وتحفيز المشاركة الشعبية في التمويل، وتبصير الأجيال المختلفة بالمشاركة ودورها في صناعة مستقبل الجامعات ومستقبل المجتمعات، والتواصل الفعال بين مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، والتأكيد على دور الخريجين في تحقيق أهداف الجامعات وإستراتيجياتها.

2- **التشريعات القانونية المرتبطة بالمشاركة الشعبية**:

وضع بعض التشريعات المحفزة لتشجيع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، وذلك من خلال ما يلي:

أ- أن تدرك الدولة أن عبء الضرائب يمثل عائقًا أمام تقديم المنح والتبرعات، ولذا عليها أن تخفف من عبء الضرائب، وأن يتم خصم المبالغ المتبرع بها من الدخل الخاضع للضريبة.

ب-تقديم إعفاءات ضريبية على أموال التبرعات والوقف؛ بأن يتم خصم أموال التبرع من الدخل الخاضع للضريبة.

ج- تعديل القوانين والقرارات التي تعوق تفعيل المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، مثل: قانون الضرائب، وقانون الاستثمار، وقانون الجمعيات الأهلية.

3- **صور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:**

يمكن أن تسهم الصور المختلفة للمشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في دعم وتطوير مؤسسات التعليم العالي في مصر من خلال ما يلي:

أ- **الهبات والتبرعات:** تشجيع أفراد المجتمع على التبرع؛ لدعم تمويل التعليم العالي، وذلك من خلال ما يلي:

- نشر ثقافة التبرع لدى أفراد المجتمع، وتكثيف الجهود للحصول على المنح والتبرعات من قبل: أفراد المجتمع، والجمعيات الخيرية والأهلية، وذلك من خلال:
  - عقد الندوات، والمحاضرات، وورش العمل، وعرض لمشروعات أقيمت من أموال التبرعات.
  - تنظيم زيارات ميدانية لأفراد المجتمع، ورجال الأعمال، والجمعيات الأهلية لبعض مشروعات الجامعة وأنشطتها.
  - توظيف بعض أنشطة الجامعة الرياضية والثقافية والاجتماعية؛ لنشر ثقافة التبرع.
  - إصدار نشرات تتضمن معلومات شاملة حول: أنشطة الجامعة ومشروعاتها، وأساليب التبرع، وعرض بعض النماذج الرائدة من المتبرعين.
  - عمل شعارات وعبارات تحث على التبرع؛ لإثارة أفراد المجتمع ومؤسساته، وتحفيزهم على المشاركة، ونشر تلك الشعارات والعبارات في الأماكن العامة وفي وسائل الإعلام المختلفة.
  - تدريس بعض الموضوعات عن ثقافة التبرع في المراحل التعليمية المختلفة (من الابتدائية وحتى التعليم الجامعي)؛ لترسيخ تلك الثقافة لدى أبناء المجتمع.
  - التواصل الفعال بين الخريجين والجامعة بشكل إستراتيجي مؤثر، يسهل وصول كل منهما للآخر.
- إنشاء صندوق لجمع التبرعات، وإعداد دليل الممارسات المتميزة في تقديم المنح والهبات والتبرعات.
- وضع إستراتيجية لجمع التبرعات تتماشى مع واقع المشاركة الشعبية.

ب- **الوقف:**

تفعيل دور الوقف لدعم تمويل التعليم العالي، وذلك من خلال ما يلي:

- حث رجال الأعمال والأثرياء والخيرين على وقف بعض أموالهم للجامعات الحكومية، وذلك من خلال:

- تنظيم مسابقات، وتقديم الجوائز المادية والمعنوية للأفراد الذين يبذلون الجهود في جذب المتبرعين.
- تقديم بعض الحوافز الضريبية؛ لدفع رجال الأعمال على وقف بعض الأموال للجامعات.
- تقديم الدروع والشهادات للمتطوعين البارزين من أفراد المجتمع.
- عقد المؤتمرات والندوات لمناقشة مشكلات الجامعة والمجتمع؛ لإقناع رجال الأعمال والأثرياء بالتبرع وتقديم الوقف للمساهمة في حل المشكلات المجتمعية، ومشكلات الجامعة.
- الاستفادة من الشخصيات ذات السمعة العالية في الترويج للجامعة وأنشطتها، ومشاركتهم في حملات التبرعات؛ كون هذه الشخصيات تحظى بثقة أفراد المجتمع.
- بناء علاقات دائمة مع المانحين من خلال دعوتهم لحضور حفلات التخرج السنوية، وتسمية بعض المباني والمعامل والمدرجات بأسماء المتبرعين البارزين منهم.

- توعية أفراد المجتمع بأهمية الوقف، وبالدور الذي يمكن أن يؤديه في تطوير التعليم العالي، وذلك من خلال:

- تعريف أفراد المجتمع بنتائج الوقف الذي يقدمه الأفراد، وأوجه إنفاقه واستثماره.
- استغلال وسائل الإعلام المختلفة في التوعية بالآثار الإيجابية للوقف.
- مشاركة المتخصصين وأصحاب الخبرة في إقامة الندوات والمحاضرات وورش العمل التي تناقش كيفية تقديم الوقف ومتابعته في الجامعات.

- وضع سياسة واضحة وخطة إستراتيجية للتعامل مع أموال الوقف، ونشرها في المجتمع؛ حتى يتم جمع الأموال في ضوئها، وتستخدم كموجه لأموال الوقف.
- إصدار التشريعات الملائمة لتنظيم الوقف واستثمار أمواله لخدمة التعليم العالي.
- إنشاء هيئة أو لجنة خاصة لإدارة الأموال الناتجة عن المشاركة الشعبية؛ من أجل تنظيم العمل وتقديم الدعم الفني والتدريب لبعض العناصر.

ج- دعم الخريجين:

تشجيع الخريجين على التبرع لدعم تمويل التعليم العالي، وذلك من خلال ما يلي:

- إنشاء روابط الخريجين وتفعيل أنشطتها، وتفعيل أنشطة الجمعيات القائمة؛ على أن تضم في عضويتها الأثرياء ورجال الأعمال، كل شخص يمكن أن يقدم المساهمة المادية أو العينية للجامعة، يكون من مهامه تعميق العلاقات مع الخريجين.
- إنشاء إدارة خاصة لمتابعة شئون الخريجين، وتفعيل أنشطة الإدارات القائمة، والتواصل معهم، ودعوتهم المستمرة للمشاركة في أنشطة الجامعة، وحل مشكلاتها، وإنشاء قاعدة بيانات للخريجين.
- استضافة وترتيب لقاءات دورية مع الخريجين، وتعزيز التفاعل مع جمعيات الخريجين، وبناء تحالفات مع روابط الخريجين في الخارج.
- إصدار الكتب والمجلات والنشرات التعريفية بإسهامات الخريجين، وتجاربهم الرائدة في خدمة الجامعة، وإعطاء الخريجين بعض الهدايا التذكارية من الجامعة؛ لتنمية ولائهم لها، وحثهم على التبرع.
- وضع خطة مشتركة طويلة الأجل بين: الجامعة، والخريجين، وأولياء أمورهم؛ لتشجيع مساهماتهم في تقديم الدعم المادي والعيني للجامعة.

- السعي لاستقطاب أكبر عدد من الخريجين، وتحفيزهم على التبرع بشكل دوري ومستمر؛ لضمان الحصول على أموال بشكل دائم إلى حد كبير.

4- إدارة أموال المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي:

ويتم ذلك من خلال إنشاء إدارة أموال المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، تقوم بالمهام التالية:

أ- اختيار المتخصصين وأصحاب المهارات؛ للمساهمة في إدارة أموال المشاركة الشعبية، والتأكد من امتلاكهم للرؤية الواضحة والمتميزة لمستقبل الجامعة، ودور المشاركة الشعبية فيها.

ب-تنمية موارد المشاركة الشعبية بالجامعة، واستثمارها الاستثمار الأمثل، وترشيد الإنفاق التعليمي ورفع كفاءة النظام التعليمي.

ج- إصدار التقارير الدورية الخاصة برصد نتائج المشاركة الشعبية، وتقييم أداء الإدارة في جذب الموارد وتحفيز المانحين.

د- بناء الوعي بالدور الفاعل للمشاركة الشعبية، وقدرتها على المساهمة في مواجهة تحديات التنمية، وذلك من خلال:

- عقد الندوات والمحاضرات للتعريف بالمشاركة الشعبية وأهميتها، وإشراك أعضاء من لجنة إدارة أموال المشاركة الشعبية بالجامعات في تلك الندوات والمحاضرات؛ لإيجاد الثقة لدى أفراد المجتمع.
- غرس ثقافة التطوع لدى طلاب الجامعة؛ حتى يمكن تبني ثقافة المشاركة الشعبية والسعي لنشرها.
- التركيز على الأسرة في تنمية الوعي بالمشاركة الشعبية؛ على اعتبار أنها أحد مؤسسات غرس القيم والمبادئ لدى الأفراد.
- تقديم الطلاب دورات تدريبية عن المشاركة الشعبية لزملائهم، من خلال حملات توعية.

- إقامة حفلات توعية بالمشاركة الشعبية داخل وخارج الجامعة، وخاصة في المناسبات العامة والقومية، ويمكن تخصيص أسبوع لنشر ثقافة المشاركة الشعبية.

هـ- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين؛ لتحسين أداء الإدارة، وابتكار أساليب جديدة لجذب المانحين.

و- وضع إستراتيجية لجمع التبرعات من خلال إنشاء لجنة لجمع التبرعات، تسعى إلى زراعة ثقافة التبرع لدى الطلاب، وتحفيزهم من خلال نشر أسمائهم وصورهم، وتسمية المرافق بأسمائهم.

ز- بذل الجهود اللازمة والكافية للحصول على المنح والتبرعات والهبات من أفراد المجتمع ومؤسساته، مع وضع الضوابط اللازمة للرقابة على أوجه صرف تلك الموارد.

5- **آليات زيادة المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي**: وتتمثل تلك الآليات في:

أ- مشاركة رجال الأعمال في مجالس إدارات الجامعات؛ لتحقيق التفاعل المتبادل في مجال الاستشارات والدراسات والبحوث، لتأكيد المشاركة؛ لحل المشكلات التي تواجهها الجامعات وتطوير كفاءتها الإنتاجية والخدمية.

ب- توفير فرص الحوار والمناقشة بين أفراد المجتمع المحلي وصناع القرار في الجامعات، حول المشاركة الشعبية في التمويل؛ بما يحدد القضايا ذات الأولوية في التمويل.

ج- طرح فكرة الصكوك أو الكوبونات والتي يمكن تمويلها من خلال أموال الزكاة واستخدامها في تمويل التعليم العالي، ويتطلب ذلك تنظيم حملات إعلامية مكثفة، بما يساعد في إيجاد رؤية مجتمعية بأهمية المشاركة في تحمل نفقات التعليم العالي.

د- منح أوسمة فخرية لمن يقدم دعمًا متميزًا للجامعة، أو يقوم بالاتصال بأفراد المجتمع ومؤسساته وإقناعهم برؤية ورسالة الجامعة وأهدافها، وتقديم الدعم

اللازم للجامعة، ويمكن تحفيز بعض المانحين من خلال دعوة بعض البارزين منهم لإلقاء خطاب في حفل طلابي مثلًا.

هـ- إنشاء مكتب أو وحدة للتنسيق بين المجتمع والجامعة، وتفعيل أساليب التعاون بينهما.

و- تنظيم ورش عمل وندوات ومؤتمرات؛ لتعريف أفراد المجتمع ومؤسساته بإنجازات المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي، وتعميق المعرفة بقضايا المجتمع عامة والتعليم العالي خاصة؛ حتى يتم دفع الجمهور للمشاركة الشعبية بناء على دراية بالاحتياجات الحقيقية التي تتطلب الدعم المادي والبشري.

ز- إعداد قائمة باحتياجات الجامعات تكون متاحة على الإنترنت، تتضمن الجوانب المالية، والاحتياجات من المباني والمعامل والآلات والتجهيزات، وأساليب التواصل مع الجمهور، وإمكانية تقديم الموارد المالية إلكترونيًّا؛ للتيسير على المانحين، مع نشر نتائج المشاركة الشعبية أولًا بأول.

ح- إطلاق مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت، تطلق حملات لتحفيز الجمهور على التبرع لصالح الجامعات، وتشرح أساليب التبرع، والاستعانة ببعض الشخصيات المشهورة لدعم تلك الحملات.

مراجع الدراسة

أولا: المراجع العربية

1) أحمد إسماعيل حجي، لبنى محمود شهاب (2011): **التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم، جامعات المستقبل وإستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة**، القاهرة، عالم الكتب.

2) أحمد عبد النبي عبد العال خلاف، عبد العاطي حلقان أحمد عبد العزيز (2013): دراسة مقارنة لتمويل التعليم العالي في كل من ألمانيا ونيجيريا وإمكانية الإفادة منها في مصر، **مجلة**

التربية، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة 16، ع 44، أكتوبر، ص ص 167 – 304.

3) أشرف العربي (2009): تمويل التعليم العالي في مصر "رصد الواقع، دراسة التجارب، ومصادر التمويل المقترحة"، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، برنامج القضايا الاجتماعية.

4) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014): تقرير التنمية البشرية 2014، متاح على: www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf، تم الرجوع في: 2/11/ 2014م

5) البنك الدولي (2010): مراجعات لسياسات التعليم العالي، التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

6) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (2006): سبل وآليات تحقيق الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في أنشطة البحث والتطوير، الرياض، مركز البحوث والدراسات.

7) المجلس الأعلى للجامعات، إدارة الإحصاء، مركز بحوث التعليم الجامعي (2015): بيانات إحصائية عن التعليم العالي في مصر، أبريل.

8) المملكة العربية السعودية (2010): دليل الشراكة بين القطاع العام والخاص، برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، متاح على:
https://www.yesser.gov.sa/ar/.../Regulations/PPP_Manual-AR.pdf تم الرجوع في: 2014/10/8

9) باميلا ماركوتشي، بروس جونستون (د.ت): سياسات رسوم الدراسة من منظور مقارن، المنطق النظري والسياسي، ترجمة: منار صبري، متاح على:
www.gse.buffalo.edu//TuitionFeePoliciesComparativePerspectiveArabic.pdf
تم الرجوع في: 16 / 3 / 2015م.

10) برنارد قرانوتيه (د.ت): **السكن الحضري في العالم الثالث، دراسات إقليمية**، ترجمة: فاضل محمد بهجت، الإسكندرية، منشأة المعارف.

11) بيومي محمد ضحاوي (2008): **التربية المقارنة ونظم التعليم**، القاهرة، دار الفكر العربي.

12) جامعة أسوان (2015): أخبار الجامعة، متاح على:
http://www.aswu.edu.eg/Arabic/Pages/default.aspx تم الرجوع في: 4/ 6 / 2015م

13) جامعة أسيوط (2015): أخبار الجامعة، متاح على:
http://www.aun.edu.eg/news/dis_int_news_ar.php?id=501540159
تم الرجوع في:4/ 6 / 2015م

14) جامعة الإسكندرية (2015): تبرعات جامعة الإسكندرية، موقع جامعة الإسكندرية، متاح على:
http://www.au.alexu.edu.eg/Arabic/pages/default.aspx تم الرجوع في: 4/ 6 / 2015م.

15) جامعة القاهرة (2015): تبرعات جامعة القاهرة، موقع جامعة القاهرة، متاح على: http://www.cu.edu.eg/ar/cairo-university-News218.htm. تم الرجوع في:4/6/ 2015م.

16) جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي (2006): **الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث،** سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز، مكتبة الملك فهد الوطنية.

17) جامعة الملك عبد العزيز، معهد البحوث والاستشارات (2005): الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث، مجلس البحث العلمي.

18) جامعة عين شمس (2015): تبرعات جامعة عين شمس، موقع جامعة عين شمس، متاح على: www.asu.edu.eg//arabic/article.php?action=show &id#jE4vG6-wZ9 تم الرجوع في: 4/ 6 / 2015م.

19) حجاج العجمي، حسين الرشيدي، عبد الله سالم العازمي (2010): بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي بدولة الكويت في ضوء تجارب بعض الدول، **مجلة كلية التربية،** جامعة عين شمس، ع 34، ج3، ص ص 211 – 267.

20) حجاج مبارك حجاج العجمي (2010): المجتمع المدني وبدائل تمويل التعليم العالي، **مؤتمر إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة، تجارب ومعايير ورؤى،** كلية التربية الأساسية، جامعة يوليو، ص ص 1447–1475.

21) خالد منصور غريب حسين (2011): بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول، **مجلة التربية،** تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ع 22، مايو، ص ص 245 – 310.

22) _____، زينب حسن حسن، وسامة مصطفى مطاوع (2011): التمويل الذاتي مدخل لدعم تمويل التعليم الجامعي

الحكومي في مصر، **مجلة البحث العلمي في التربية**، ع 12، كلية البنات، جامعة عين شمس، ص ص 705 – 726.

23) رشاد محمد حسن (2011): تفعيل دور المشاركة المجتمعية في حل بعض المشكلات المدرسية بمحافظة حلوان، دراسة ميدانية، **مجلة مستقبل التربية العربية**، مج 18، ص ص 113 – 238.

24) زينب عاطف مصطفى خالد، وسام على أحمد جلبط (2011): المشاركة المجتمعية وفقًا لمتطلبات الجودة الشاملة في كلية الاقتصاد المنزلي جامعة الأزهر بين الواقع والمأمول، **المؤتمر السنوي العربي السادس، الدولي الثالث "تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة"** كلية التربية النوعية بالمنصورة، في الفترة من 13 – 14 أبريل، ص ص 648 – 674.

25) سائد ربايعة، جمال حبش (2013): دور المشاركة الشعبية في المشاريع التي نفذتها المجالس البلدية المنتخبة في محافظة جنين، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع 31، ج 2، ص ص 1–30

26) سامي عبد السميع رضوان (2013): تطوير الأداء البحثي للجامعات الناشئة في ضوء الشراكة المجتمعية والتشبيك المؤسسي، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، ع 24، ص ص 218 – 322

27) سلامة عبد العظيم حسين (2006): **الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم**، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة.

28) سلمان البداوي (2015): ما هي المملكة المتحدة، متاح على: http://mawdoo3.com تم الرجوع في: 17/ 2 / 2015م.

29) سوزان محمد المهدي، رمضان أحمد عيد (2002): التنظيمات الشعبية وتحقيق الشراكة المجتمعية في التعليم دراسة مقارنة في الولايات

المتحدة الأمريكية وإنجلترا وبلجيكا وإمكانية الإفادة منها في مصر، **مجلة التربية والتنمية**، السنة 10، ع 26، نوفمبر، ص ص 68 – 114.

30) طارق الحاج (2002): **مبادئ التمويل**، عمان، دار صفاء.

31) طارق عبد الرؤوف محمد عامر (2006): تصور مقترح لتمويل التعليم بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)، **بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات**، دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21–22 نوفمبر، ص ص 1–19.

32) عبد الرحمن محمد وإنعام جمعة الطويل (2010): دور المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ العمراني، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني حول الحفاظ العمراني**، غزة، الجامعة الإسلامية من 19 – 20 أبريل، ص ص 1–32.

33) عبد الله بن محمد بن صالح المالكي (2014): بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، ع 10، ص ص 112 – 147.

34) عبد المنعم محمد محمد عبد الله، محمود مصطفى محمود الشال (2006): تمويل التعليم العالي، واقعه وسبل تطويره في ضوء بعض الخبرات العالمية الحديثة، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، مج 13، ع 2، كلية التربية، جامعة حلوان، أبريل، ص ص 191 – 282.

35) عبيد الحجازي (2001): **مصادر التمويل**، القاهرة، دار المعارف.

36) عرفات عبد العزيز سليمان (2000): **الاتجاهات التربوية المعاصرة رؤية في شئون التربية وأوضاع التعليم**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

37) عصام جمال سليم غانم، خالد عاشور مسعود (2013): "إستراتيجية مقترحة لتفعيل دور الجامعات العربية في إدارة وتنمية الوقف لزيادة مواردها" الجامعات الأمريكية نموذجا"، **المؤتمر العلمي الدولي الأول "رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة**" المنعقد بكلية التربية، جامعة المنصورة، بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، في الفترة من 20 – 21 فبراير، ص ص 863 – 904.

38) علي صالح جوهر، محمد حسن جمعة (2011): **تمويل التعليم والوقف في المجتمعات الإسلامية، رؤية اقتصادية تربوية**، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

39) _____، ميادة الباسل (2015): **الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم**، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

40) فيليب ج. ألتباخ (2010): **توجهات في التعليم العالي العالمي (رصد الثورة الأكاديمية)**، سلسلة تقارير التعليم العالي في الدول المتقدمة، ترجمة: مركز البحوث والدراسات، الرياض، وزارة التعليم العالي السعودية.

41) مجلس الشعب المصري (2005): قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون (91) لسنة 2005م، مصلحة الضرائب العامة، الإدارة المركزية للحاسب الآلي، متاح على:
www.fedamisr.net/kyanen/dareba.pdf تم الرجوع في: 19/ 10 / 2015م.

42) محروس عبد الشافي الشوبكي، محمد عبد الحي أو شمالة (2013): مدى فعالية سياسة تدبير التمويل في منظمات المجتمع المدني العاملة في مدينة غزة، عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر، الجامعة الإسلامية، غزة.

43) محمد سعيد الحلبي (2005): دور القطاع الأهلي في اقتصاد السوق الاجتماعي، سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص ص 1- 25.

44) محمد طه حنفي (2009): استقلال الجامعات وفعالية إدارتها، دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، مج 15، ع 2، أبريل، ص ص 151 -227.

45) محمد عودة الذبياني (2011): مستقبل التعليم المدرسي في البلدان العربية في ضوء معطيات القرن الواحد والعشرين، تصور مقترح، **المجلة التربوية**، ع 98، ج 1، مارس، ص ص 233 – 289.

46) مركز أطلس العالمي للدراسات والأبحاث (2002): **قاموس أطلس الموسوعي**، المهندسين، مصر، دار أطلس للنشر.

47) ممدوح الصدفي محمد أبو النصر، نشأت فضل محمود شرف الدين، نجاح حسنين أبو عرايس (2002): تمويل التعليم العالي في جمهورية مصر العربية، بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، كلية التربية، جامعة الأزهر.

48) منار محمد إسماعيل (2012): **تطوير التعليم في ضوء تجارب بعض الدول**، ط2، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

49) منال حسين حسن الحميدي (2011): تصور مقترح لتمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ظل زيادة الطلب

الاجتماعي، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، مج 5، ع 4، أكتوبر، ص ص 903 – 941.

50) منير البعلبكي (د. ت): **المورد الوسيط**، بيروت، دار العلم للملايين.

51) _____ (د.ت): **المورد، قاموس إنجليزي عربي**، ط31، بيروت، دار العلم للملايين.

52) نادية جمال الدين (2007): قراءة عصرية للنشأة الأهلية لجامعة القاهرة، المؤتمر الدولي الخامس "التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة، الفرص والتحديات" 11–12 يوليو 2007، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ص ص 1–39.

53) نبيل سعد خليل (2010): **صنع القرار التعليمي في جمهورية مصر العربية وبعض الدول المتقدمة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

54) _____ (2003): دراسة مقارنة للإدارة التعليمية في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإمكان الإفادة منها في مصر، **مجلة التربية**، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ع 9، يونية، ص ص 77–146.

55) _____، أحمد عبد النبي عبد العال (2005): دراسة مقارنة للإدارة التعليمية في كل من إنجلترا واليابان وإمكان الإفادة منها في مصر، **مجلة التربية**، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ع 17، ديسمبر، ص ص 135–257.

56) نوال بنت سعد الطويرقي (2012): مصادر تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا، دراسة مقارنة، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، ع 24، ج1، أبريل، ص ص 263 – 287.

57) وزارة التعليم العالي السعودية (2010): **التعليم العالي في المملكة المتحدة**، سلسلة تقارير التعليم العالي في الدول المتقدمة، ترجمة مركز البحوث والدراسات، الرياض، وزارة التعليم العالي السعودية.

58) يوسف سعيد أحمد (2007): تمويل التعليم العالي ومواجهة تحديات العولمة، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول بعنوان " الجامعات العربية: التحديات والآفاق المستقبلية"**، والذي انعقد في مدينة الرباط بالمملكة المغربية، خلال الفترة من 9 – 13 ديسمبر، ص ص 442 – 457.

59) يوسف عبد المعطي مصطفى (2004): تصور مقترح لزيادة الموارد المالية للجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية، **مجلة التربية**، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة السابعة، ع 11، مارس، ص ص 57– 107.

ثانيا: المراجع الأجنبية

60) Adrian, S. & Jen, S. (2011): Growing Philanthropy in The United States, A Report on The June 2011 Washington, D.C.Growing Philanthropy Summit, Hartsook Institutes for Fundraising, October, PP. 1-34.

61) Ahmad, A. & Farley, A. & Naidoo, M. (2015): Funding Crisis in Higher Education Institutions, Rationale for Change, **Asian Economic and Financial Review**, Vol.2, No.4, PP. 562 – 576.

62) Asian Venture Philanthropy Network "AVPN" (2015): Member's day- Hong Kong country session, accessed 25 June 2015, Available at: http://avpn.asia/country-session-2-hong-kong/, Retrieved at:14/6/2015.

63) Audrey, C. (2015): Potential and Prospects for Philanthropy in Implementing Post-2015 Development Goals, Asian Development Bank, ADB Sustainable Development Working Paper Series, No.38, April, PP. 1-38.

64) Ayalew, S. (2013): Financing Higher Education in Ethiopia: Analysis of Cost- Sharing Policy and its Implementation, **Higher Education Policy**, Vol. 26, PP. 109-126.
65) Bekkers, R. & Wiepking, P. (2007): Science of Generosity, Generosity and Philanthropy: A Literature Review, This Paper was Written with Financial Support of The John Templeton Foundation and Grant, The Netherlands Organization for Scientific Research,8 November,
66) Bernard, T. (2014): Oxford Invention Fund, **ISIS Innovation**, University of Oxford.
67) Bikas, C. & Bruce, J. (2011): International Trends in The Public and Private Financing of Higher Education, **Prospects**, Vol.41, PP. 157 – 175.
68) Birute, P. & Aurelija, P. (2010): The Financing Methods of Higher Education System, **Jurisprudence Journal**, Vol. 4, No. 8, PP. 335 – 356.
69) Bizjal, I. (2012): Improving Public Participation in Spatial Planning with Web 2.0 Tools, **Urbani Izziv**, Vol. 23, No. 1, PP. 112 – 124.
70) Bogdana, N. & Dacian, C. & Laura, C. (2014): Public Participation in Environmental Decision Making in Romania, **International Public Administration Review**, Vol.12, No. 2-3, PP.63-80.
71) Borgman, S. (2015): Philanthropy and The U.S. Constitution, Available at: http://www.archives.gov/national_archives_experience /, Retrieved at: 11/8/2015.
72) Boston College (2015): Boston College Endowment, Available at: http://www.bc.edu/offices/endowment/top50endowments.html
73) Breeze, B. & Wilkinson, I. & Gouwenberg, B.(2011): Giving in Evidence, Fundraising from Philanthropy in European Universities, European Commission, Directorate – General for Research and Innovation.
74) Burce, J. (2013): Common Misunderstandings about The Financing of Higher Education World Wide,

Peking University Education Review, Issue 2, PP.1-17.

75) Bruce, J. (2015): Financing American Higher Education, Reconciling Financial Viability and Student Affordability, The Johns Hopkins University Press, PP. 1-23.

76) Center for civil society studies(2015): Philanthropication Thru Privatization Available at: http://ccss.jhu.edu/research-projects/ptp/, Retrieved at: 11/8/2015.

77) Cerphi "Centre D Etude et de Recherche sur la Philanthropie" (2015): An Overview of Philanthropy in Europe, Cerphi, April, PP. 1-54.

78) Charbel, N. (2011): Financing and Political Economy of Higher Education: The Case of Lebanon, **Prospects**, Vol. 41, PP. 69 – 95.

79) Chutarat, C. & Suphatthattharachai, C. (2012): Evaluating Public Participation Process in Development Projects in Thailand, A Case Study of The Hin Krut Power Plant Project, **American Journal of Applied Science**, Vol. 9, No.6, PP.865 – 873.

80) Chutaract, C. (2013): Public Participation Environmental Management in Constitutional and Legal Frameworks, **American Journal of Applied Sciences**,Vol, 10, No.1, PP. 73-80.

81) Chris, W. (2015): Philanthropy Australia Submission – Tax Discussion Paper, Australia National Accounts, Available at: http://www.abs.gov.au/AusStats/ABS@.nsf/MF/5256.0 Retrieved at: 11/8/2015.

82) Christopher,S. (2014): Strategic Fundraising, Universities UK Facilities Unit, Available at: www.universitiesuk.ac.uk, , Retrieved at: 6/10/2015.

83) Credit Suisse Group (2015): Philanthropy, White Paper 01, Strategic Philanthropy: Unlocking Entrepreneurial Potential, Research conducted by CSR Asia for Credit Suisse, New York.

84) Daran, R. (2013): Public Participation and The Impact of Third-Party Facilitators, A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of The

Requirements for The Degree Doctor of Philosophy, Arizona State University.

85) David, A. (2012): Practicing Philanthropy in American Higher Education: Cultivating Engaged Citizens and Nonprofit Sector Professionals, **Journal of Public Affairs Education**, Vol. 20, No. 2, PP. 217 – 231.

86) Dennis, O. & Ruth, M. (2012): The Role of philanthropy in Funding Irish Universities, A Paper by 2 into 3, Available at: www.2into3.com/_.../The%20 Role%20o f%20Philanthro.. , Retrieved at: 11/8/2015.

87) Edith, H. & Thomas, W. & Patrick, M. (2011): Giving USA 2011, The Annual Report on Philanthropy for The Year 2010, Executive Summary, The Centre on Philanthropy at Indiana University, PP. 1-34.

88) El-Araby, A. (2011): A Comparative Assessment of Higher Education Financing in Six Arab Countries, **Springer**, Vol. 41, PP. 9 – 21.

89) European Sommission (2015): Tertiary education statistics, Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/ File:Students __in_tertiary_ education,_2012_(%C2%B9)_YB15.png, , Retrieved at: 11/8/2015.

90) European Union (2015): Tertiary education statistics, Available at: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/images/8/8b/Students,Retrieved at: 19/3/2015.

91) Fahim, Y. & Sami, N. (2011): Adequacy, Efficiency and Equity of Higher Education Financing: The Case of Egypt, **Prospects**, Vol. 41, PP. 47 – 67.

92) Faniran, J. & Jakintato,D. (2012): Public / Private Participation in The Uunding of Higher Education in Nigeria, **International Journal of Management and Administrative Science (IJMAS)**, Vol.1, No. 8, PP. 7- 11.

93) Garrison, E. (2012): State, Investment in Human Capital: Higher Education Effort, Dissertation Presented in Partial Fulfillment of The Requirement for The Degree, Doctor of Education, The University of Montana, Missoula, Montana, Spring.
94) Gautier, A. & Pache, A. (2015): Research on Corporate Philanthropy: A Review and Assessment, **Springer**, Vol. 126, PP.343 – 369.
95) Goldie, B. (2010): Financial Affairs: Why The Endowment Spending Debate Matters now More Than Ever, The Chronicale of Higher education, September.
96) Harvard Business School (2013): Annual 2013, The Year in Review, Available at: www.hbs.edu/annualreport ,Retrieved at: 19/3/2015.
97) Harvard University (2013a): Fundraising Guide, Center for International Development, Available at: www.worldteach.org ,Retrieved at: 21/5/2015.
98) _____ (2013b): Harvard Library Annual Report 2013, Harvard University Library, Available at: www. http://library.harvard.edu/annual-report-fy-2013, Retrieved at: 2 /1/2016.
99) _____ (2013c): Annual Endowment Report, Harvard Management Company, September, PP.1-7.
100) _____(2014):Financil Report, November, PP.1-47,Available at: www.cadgsharma.com, Retrieved at: 8 /12/2015
101) _____ (2015a): About The Harvard Alumni Association, Available at: http://www.harvard.edu/ ,Retrieved at: 21/5/2015.
102) _____ (2015b): Harvard Received its largest Gift , June, Available at:http://news.harvard.edu/gazette/story/2015/06/harvard-receives-its-largest-gift/ ,Retrieved at: 21/5/2015.

103) Honey, M. (2011): Travelers Philanthropy Handbook, Washington, Producred by Center for Responsible Travel,
104) Ian,L. & Fiona, M. (2012): Review of Philanthropy in UK Higher Education, 2012 Status Report and Challenges for The Next Decade, Report to HEFCE More Partnership, September, PP. 1-65.
105) Iqbal, S. (2013): Financing of Higher Education in India, Then and Now, **Productivity**, Vol. 53, No. 4, January-March, PP. 390- 401.
106) Irish, C. (2009): Tax Research Ltd and Philanthropy Ireland, Research into Tax and Regulatory Policy in Ireland to Encourage Greater Philanthropy , September,PP. 1-69.
107) Jeff, C. (2011): Factors Influencing Success in Church-Related Colleges and Universities, Dissertation Submitted to The Department of Leadership and Counseling , Eastem Michigan University in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Doctor of Education.
108) Jennifer, E. & Shona, H. (2014): UK Research Funding Bodies Views Towords public participation in Health-Related Research Decisions: An Exploratory Study, **Prospects** , Vol.14,PP.1-10.
109) Jeremy, S. & Leamon, J. (2012): Creating a Culture of Philanthropy at The University of Cincinnati, A Strategic Plan for Development, University of Cincinnati, May.
110) John, A. (2010): Financing Higher Education by Loans and Fees: Theorizing and Researching The Private Effects of A Public Policy, **Education Policy**, Vol.15, No.6, PP.683-700.
111) Jon, B. (2013): Tax Policy and Philanthropy: A Primer on The Emprical Evidence for The United States and Its Implications, **Social Research**, Vol.80, No.2, Summer, PP.557 – 584.
112) Jorge, C. (2005): Public Participation in Transportation, An Empirical Test for Authentic

participation, A Dissertation Submitted in Fulfillment of the Requirements for The Degree of Doctor of Philosophy, The College of Health and Affairs, University of Central Florida, Orlando, Florida.

113) Jushua, H. (2010): Educational Endowments and The Financial Crisis: Social Costs and Systemic Risks in The Shadow Banking System, A Study of Six New England Schools, Center for Social Philanthropy TELLUS Institute.

114) Kaplan, A. (2014): Colleges and Universities Raise 33.80 Billion in 2013, Council for Aid to Education, Available at: www.cae.org ,Retrieved at: 21/5/2015.

115) Karan, D. (2010): Exploring The Level of Public Participation in Planing: A Case Study Approach, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degreeof Master of Science in The Department of Geography in The Graduate School of The University of Alabama..

116) Kathleen, N. & Aaron, T. & Roberto, M. (2010): Diaspora Philanthropy: Private Giving and Public Policy, **Migration Policy Institute**, September, PP. 1-36.

117) Katsarova, I. (2015): Higher Education in The EU, Approaches, Issues and Trends, European Parliamentary Research Service, March.

118) Kofi, K. & Philip, P. (2011): Exploring Higher Education Financing Options, **European Journal of Higher Education**, Vol.1, No.1, March , PP. 3 – 21.

119) Leahy, P. (2009): How Drexel University Improved its Fundraising Performance from 1997 to 2007, Ph.D. , University of Pennsylvania, United States, Pennsylvania,

120) Leonora, B. & Michael, H. (2013): The Growth of European Venture Philanthropy, Stanford Social Innovation Review, Summer, PP. 32-39.

121) Lewis, I. & MacMillan, F. (2012): Review of Philanthropy in UK Higher Education, 2012 Status Report and Challenges for The Next

Decade, Report to HEFCE by More Partnership, September,

122) Li, F. (2012): Financing Higher Education, Lessons from China, **Irish Educational Studies,** Vol. 31, No. 2, June, PP. 191 – 206.

123) Lori, M. (2011): Higher Education Funding in Missouri, A Dissertation Presented to The Faculty of The Graduate School at The University of Missouri, In Partial Fulfillment of The Requirement for The Degree, Doctor of Education, May.

124) Lorraine, D. & Emla, F. & Gill, W. (2011): The Impact of Tuition Fees and Support on University Participation in The UK, Seminar Participants at The Economic Society Conference,pp. 1-31.

125) Lung, M. & Molovan, I. & Alexandra, N. (2012): Financing Higher Education in Europe: Issues and Challenges, **Procedia – Social and Behavioral Science**, Vol. 51, PP. 938-942.

126) Lynne, M. (2008): Endowment Reform: Why Universities Should Share Their Vast Wealth and in The Process Make Higher education More Affordable, Center for College Affordability and Productivity, April, PP. 11-14.

127) Mackenzie, S. (2008): A Guide to Giving, 3rd Edition, Philanthropy UK, December, Available at: www.philanthropyuk.org ,Retrieved at: 12/8/2015.

128) Mainardes, E. & Raposo, M. & Alves, H. (2012): Universities Need a Market Orientation to Attract Non-Traditional Stakeholders as New Financing Sources, Public Organiz Review, November, PP. 1-13.

129) Mark, B. (2013): The Role of Tax Incentives in Encouraging Social Investment, Report Prepared for The City of London and Big Society Capital by Worthstone Assisted by Wrogge & Co LLP, March.

130) Mark, R. & Philip, R. (2010): Public Participation in Local Government Review of Development Proposals in Hazaradous, Does it Matter, and

What Do Local Government Planners Have to Do with IT? **Environmental Management**, Vol.45, PP.320 – 335.

131) Masters, B. & Osborn, T. (2014): The Foundation Review, Social Movements and Philanthropy: How Foundations can Support Movemwnt Building, The Peer-Reviewed Journal of Philanthropy, Published Quarterly from The Dorothy AJohnson Center for Philanthropy and Nonprofit Leadership at Grand Valley State Uviversity, PP. 1-17.

132) Matthew, C. (2015): Aligning Public Participation Processes in Urban Development Projects to The Local Context, A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree Doctor of Philosophy, Arizona State University.

133) Mervis, J. (2014):List of Institutions of Higher Education by Endowment, Available at: www.news.sciencemag.org, Retrieved at: 25/3/2016.

134) Monte, R. (2011): State Funding of Higher Education: Looking for The Pieces to The Puzzle, A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Doctor of Education, Division of Educational Administration, Adult and Higher Education Program in The Graduate School, University of South Dakota, August.

135) Nan, Z. & Xiangze, X. & Feng, F. (2014): Citizen Participation in The Public Policy Process in China, Based on Policy Network Theory, **Public Administration Research**, Vol. 3, No. 2, PP. 91 – 106.

136) Neamtu, B. & Dragos, D. & Capraru, L. (2014): Public Participation in Environmental Decision Making in Romania, **International Public Administration Review**, Vol. 12, No. 2-3, PP. 63 – 80.

137) Newland, K. & Terrazas, A. & Munster, R. (2010): Diaspora Philanthropy: Private Giving and Public Policy, Migration Policy Institute, September.

138) Ni, Z. (2011): Democracy in Modern China, Press Coverage of Public Participation Policy Issues in Wenling, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Master of Science, Iowa State University.
139) Oehri, O. & Dreher, C. & Jochum, C. (2014): My Impact- Fundamentals of Modern Philanthropy, New Perspective for Foundations, CSSP- Center for Social and Sustainable Products, Herrengasse.
140) Olberding, J. (2012): Does Student Philanthropy Work? A Study of Long-term Efforts of The Learning by Giving, **Journal of Public Affairs Education**, Vol.15, No.2, PP. 71-87.
141) Oliver & Christoph & Christoph (2014): My Impact-Fundamentals of Modern Philanthropy, New Perspectives for Foundations, Center for Social and Sustainable Products (CSSP), Available at: www.cssp-ag.com ,Retrieved at: 25/6/2015.
142) Oxford University (2014): The Oxford Funds, Report 2014, Oxford, OU Endowment Management. Available at: ouem.co.uk, Retrieved at: 17/6/2015.
143) Pauline, S. (2011): Canadian Philanthropy and Higher Education: Funding Shift, Organizational Restructuring and The Repositioning of Academic Culture in University Museums, A Thesis Submited in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degreeof Doctor of Philosophy, The Faculty of Graduate Studies, The University of British Colombia.
144) Penney, J. (2010): Today‘s Children Tomorrow‘s Philanthropists, An Initiative of Carolina Community Foundation, PP. 1-12. Available at: www.yourfoundation.org, Retrieved at: 25/6/2015.
145) Peter, S. (2015): Culture of Philanthropy, Cultivating your Culture of Philanthropy, The Phoenix Philanthropy Group. Available at: www.phoenixphilanthropy.com, Retrieved at: 9/4/2015.

146) Philip, V. (2015): Strategic Philanthropy, Unlocking Entrepreneurial Potential, Credit Suisse Securities (USA) LLC.
147) Rhodes, A. (2010): The Law of Philanthropy in The Twenty-First Century: An Introduction to The Symposium**, Chicago- Kent Law Review**, Vol. 85, Issue 2, PP. 468 – 475.
148) Rob, J. & Paulina, T. & Ken, I. (2013): Innovation in Asian Philanthropy , Entrepreneurial Social Finance in Asia, Working Paper No. 2, Asia Centre for Social Entrepreneurship and Philanthropy, April, PP. 1-158.
149) Rob, R. (2013): Philanthropy and Caring for The Needs of Strangers, **Social Research**, Vol. 80, No. 2, Summer, PP.517- 539.
150) Rodin, J. & Macpherson, N. (2010): Shared outcomes, A Report in: Wales, J. and Others (2010): Advancing Evaluation Practices in Philanthropy, Stanford Social Innovation Review for the Aspen Institute Program on Philanthropy and Social Innovation.
151) Rojar, E. (2015): Cambridge in America (Cam), Available at: www.pbrsearch.com, Retrieved at: 25/6/2015.
152) Roger, L. & Donald, E. (2011): Financial Trends in Higher Education: The United States, Center for The Study of Higher Education , The Pennsylvania State University.
153) Russell International Excellence Group (2010): Funding Higher Education in England: What are The Options? Submission by The Russell Group of Universities to The Independent Review of Higher Education Funding and Student Finance, May.
154) Sandor, G. & Gergely, K. & Andras, O. (2014): Governance and Funding of Higher Education – International Trends and Best Practices, 5th World Conference Educational Science (WCES), Science Direct, **Procedia – Social and Behavioral Science**, Vol. 116, PP. 180 – 185.
155) Sanyal, B. & Johnstone, D. (2011): International Trends in The Public and Private Financing of

Higher Education, **Springer**, Vol. 41, PP.157 – 175.

156) Sergii, V. & Mykola, P. (2014): Financing of Higher Education Development in Ukraine: Problems and Prospects, **Actual Problems of Economics**, Vol.159, No. 9, PP. 113 – 119.

157) Shelley, S. (2007): Partners in Writing and Rewriting History: Philanthroby and Higher Education, **International Journal of Educational Advancement**, Vol.7, No. 2, PP.104 – 116.

158) Simon , C. (2014): Getting Started in Venture Philanthropy in Asia, A Practical Guide to Establishing and Operating A Venture Philanthropy or Social Investment Organization, An Original Report by The European Venture Philanthropy Association, Asian Venture Philanthropy Network, April.

159) Speller, M. (2011): Inspiring Local Philanthropy Making A Difference in Local Communities, in Association with New Philanthropy Capital and Community Foundation Network, Autumn, PP. 1-48.

160) Sterling, K. & Alandra, W.(2011): Cultures of Giving, Energizing and Expanding Philanthropy by and for Communities of Color, A Report by The W.K. Kellogg Foundation with Major Contributions from Rockeffeller Philanthropy Advisors, PP. 1-112, Available at: www.siliconvalleycf.org, Retrieved at: 25/6/2015.

161) Steven, C. (2013): Giving to Excellence Generating Philanthropic Support for UK Higher Education 2011- 2012, Ross-Case Survey Report, NatCen Social Research, PP. 1-54.

162) Sturat, E. (2012): Philanthropy and a Better Society, Centre for Charitable Giving and Philanthropy, UK, Alliance Publishing Trust.

163) Suat, T. & Dilek, T. (2014): Higher Education Financing: A Proposed Model for Turkey, 5th World Conference Educational Science (WCES), Science Direct, **Procedia – Social and Behavioral Science**, Vol. 116, PP. 849 – 853.

164) Tahar, A. (2011): Scope, Relevance and Challenges of Financing Higher Education: The Case of Tunisis, **Prospects**, Vol.41, PP.135-155.
165) The Japan Foundation (2015): Annual Report 2013/2014, Available at: https://www.jpf.go.jp/e/information/2015.htm, Retrieved at: 25/6/2015.
166) The Sutton Trust (2003): University Endowment, A UK / US Comparison, Discussion Paper, May, printing by Postprint, East Harling, Norfolk
167) The University of Manchester (2014): Financial Statements for The Year Ended 31 July 2014, Available at: www.manchester.ac.uk.ac.uk, Retrieved at: 13/9/2015.
168) Thomas, N. & Terry, H. & James, M. (2012): Rethinking Public Participation in Infrastructure Projects, **Municipal Engineer**, Vol. 165, Issue ME2, PP.101-113.
169) Thomas, S. (2004): Corporate Philanthropy and Law in The United States: A Practical Guide to Tax Choices and an Introduction to Compliance with Anti-Terrorism Laws, **The International Journal of Not-for-Profit Law** , Vol. 6, Issue 3, June.
170) Thomas, V. (2014): Taxation of Cross-Border Philanthropy in Europe after Persche and Stauffer from Landlock to free Movement?, Transnational Giving Europe, European Foundation Center.
171) University of Arkansas for Medical Science (2011):Philanthropy Report 2010 / 2011, Available at: http://uamshealth.com/giving/newsevents2/2011givingreport/, Retrieved at: 25/6/2015.
172) University of California (2014): Annual Report of Philanthropy, 2013 / 2014, Available at: www.ucop.edu, Retrieved at: 2/11/2015.
173) University of Kentucky (2015): Endowment Investment Policy, Amended June 18, University of Kentucky Research Foundation.
174) University of Oxford (2015): Introduction and History, Available at: www.ox.ac.uk/about/organization/history ,Retrieved at:2/11/2015.

175) _____ (2015b): Finance and Fundinge, Available at www.ox.ac.uk/about/organization/finance-and-funding, Retrieved at: 17/1/2016
176) _____ (2015c): Annual Report and Financial Statements for the Year Ended 31 July 2015, University of Oxford.
177) _____ (2015d):Financial Statements 2014 /2015, Available at: www.ox.ac.uk, Retrieved at: 17/1/2016
178) The University of Virginia (2015): About The Alumni Association, Available at: alumni@vt.edu , Retrieved at: 4/11/2015
179) UNESCO (2003): General and Recommendations for Joint Action in The Context of the CCNGOL/EFA Network, Porto Alger, 19 – 23, January.
180) University of Bristol (2015): Alumni and Friends, Available at: http://www.bristol.ac.uk/alumni/, Retrieved at: 17/11/2015
181) University of Cambridge (2015): About the University, Available at: www.com.ac.uk/about-the-university?ucam-ref=global-footer, Retrieved at: 18/2/2016.
182) University of Minnesota (2014): Alumni Association, Available at: https://twin-cities.umn.edu/, Retrieved at: 2/11/2015
183) United Kingdom (2015): Culture of United Kingdom, Available at: www.everyculture.com/index.html, Retrieved at: 18/2/2016.
184) U.S. News Education (2014): 10 Universities That Rake in Cash from Alumni, Available at: http://www.usnews.com/education/best-colleges/the-short-list-college, Retrieved at: 15/8/2015
185) Vasile, B.& Talea, T. & (2014): Modern Trends in Higher Education Funding,5th World Conference Educational Science (WCES), Science Direct, **Procedia – Social and Behavioral Science**, Vol. 116, PP. 2226 – 2230.
186) Vlado, L. & Alen, S. & Danijel, M. (2012): Financing Higher Education in Selected European Countries

and Croatia, **International Journal of Arts Sciences**, Vol. 5, No. 5, PP. 331 – 345.

187) Warren, A. & Bell, M. (2014): Strategic Cultures of Philanthropy: English Universities and The Changing Geographies of Giving, Loughborough University Institutional Repository, Available at: http://dx.doi.org/10.1016/ j.geoforum. 2014.06.006, Retrieved at: 15/8/2015

188) Wikipedia (2015): List of UK universities by endowment, Available at: https://en.wikipedia.org/wiki/Main_Page, Retrieved at: 2/11/2015

189) Xin, W. (2010): A Policy Analysis of The Financing of Higher Education in China: Two Decades Reviewed, **Journal of Higher Education Policy and Management**,Vol.23, No.2, PP. 205-217.

190) Yvonne, S. (2012): Public Participation in Local Governments, Urban Planning Processes and Decision- Making, Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Doctor of Philosophy, College of Social and Behavioral Science, Walden University.

191) Zachary, T. (2013): Evaluating Public Participation Techniques: Improving The Planners Tool Box, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Master of Urban Planning, University of Washington.

192) Zinette, B. & Manfred, M. & Baocheng, L. & Jiaqi, Z. (2015): The Roots of Corporate Philanthropy in China, **Journal of International Business Ethics**, Vol. 8, No. 1, PP. 3 – 77.

ثالثا: مواقع من على شبكة الإنترنت

193) Encyclopedia Britannica, Available at: http://www.britannica.com/, Retrieved at: 1/5/2016.

194) Oxford Dictionaries , Available at: http://www.oxforddictionaries.com/ Retrieved at: 1/5/2016.